



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الشعبة: علوم إقتصادية  
التخصص: بنوك

دور الإصلاحات المصرفية في إستقطاب  
الاستثمار الأجنبي المباشر  
دراسة مقارنة (الجزائر - العراق)

تحت إشراف الدكتور:  
أحمد نصير

إعداد الطلبة:

زين العابدين رخ  
مصطفى غميمة

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر صنف أ	هشام لبرة
مشرفا و مقررا	جامعة حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر صنف أ	أحمد نصير
ممتحنا	جامعة حمه لخضر الوادي	أستاذ مساعد صنف أ	عادل زغدي
ممتحنا	جامعة حمه لخضر الوادي	أستاذ مساعد صنف أ	زكريا بله باسي

السنة الجامعية: 2016/2015

# الإهداء

فخر وشرف أعتز بهما فوق الواجب وأنا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع:  
إلى روح والدي الذي كان له أعظم الأثر في نجاحي ووصولي إلى هذا المقام . . . . . رحمه الله  
إلى التي كانت لي حاضياً ينبض دقناً ، حبا وحنانا وعطفاً ، إلى التي تتضرع إلى السماء  
كل صباح تعلق الدعاء وتنتظر انتصاري ، إلى التي ترقى لوصفها قواميس فكري  
وزخرفة حروفي . . . . . أمي الحنون أطال الله في عمرها .  
إلى من قاسمتني أفراحي وأحزاني وصبرت علي حلوا الحياة ومرها . . . . . زوجتي العزيزة  
إلى نور عيني أغلما عندئذ بنائي . . . . . محمد الطاهر ، محمد لؤي  
إلى قلبي الصغير ابنتي . . . . . هبة الرحمان  
إلى كل إخوتي وأخواتي كل واحد باسمه  
إلى جدتي أطال الله في عمرها  
إلى كل الأهل والأقارب خاصة أعمامي : لزهري ، محمد فوزي ، حمزة  
إلى جميع أصحابي  
إلى كل من جمعني بهم الأقدار عبر طيات الحياة وسنين الدراسة أخص بالذكر مصطفى . . . . .  
إلى أساتذتي الكرام الذين أضوا لنا درب العلم وحثونا على المواصلة خاصة الأستاذ: عقبة ريمي  
إلى كل طلاب وطالبات فرع بنوك  
إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد  
إلى كل من عرفني باسمي وشكلي

# الإهداء

إلى الشمعة والوردة التي أنارت دربي الإنعيم الحب والحنان

أمي الكريمة والعزيزة حفظها الله

إلى مثلي الأعلى في الحياة مثل الإحترام والقوة والأمان إلى صاحب القلب الواسع

وسع البحر لكل قطرة عرق من جبينه ليطعمنا حلالاً إلى أعز إنسان علي قلبي

أبي العزيز رحمه الله

إلى من قاسمتني أفراحي وأحزاني وصبرت علي حلو الحياة ومرها . . . . . زوجتي العزيزة

إلى نور عيني أغلي ما عندي ابني . . . . . أنس

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني . . . إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى جميع أصحابي

إلى كل من جمعني بهم الأقدار عبر طيات الحياة وسنين الدراسة خاصة زين العابدين . . . . .

إلى أساتذتي الكرام الذين أضأوا لنا درب العلم وحثوا علي المواصلة

إلى كل طلاب و طالبات فرع بنوك

إلى كل من أعانني من قريب أو بعيد

إلى كل من عرفني باسمي وشكلي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى

إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ

حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ

(الرعد: ١١)

# دعاء

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا  
وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ إعزازنا بأنفسنا  
اللهم اختتم بالسعادة أحلامنا، وحقق بالزيادة آمالنا  
ربنا تقبل دعائنا  
وذكرنا أن الإخفاق هو التجربة التي تسبق النجاح

# شكر وتقدير

مصداقا لقوله - صلى الله عليه وسلم: " من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله ﷺ

فالشكر أولا وطبعا لله عز وجل، الذي أعاننا على إتمام دراستنا، ووقفنا في إنجاز هذه المذكرة

المتواضعة

كما نتقدم بالشكر أوفاه وأجزله، والوفاء أخلصه، والفضل أكبره، والعرفان كله لأستاذنا الفاضل الذي

تفضل بمهمة الإشراف على هذه المذكرة

(الدكتور: أحمد نصير)، فكان معنا بعلمه وجهده ونصائحه القيمة، والذي لم يخل بها علينا يوما .

كان لهذه الجهود التي بذلها معنا، إضافة لإصبره وحلمه معنا وعلينا أبلغ الأثر والفضل في هذا العمل

المتواضع، وأننا نسأل الله أن يجزيه عنا خيرا، ويبارك له في علمه وصحته وعائلته، ويمدّه بعمر مديد

لخدمة أمته، فشكراله وأدامه الله ذخرا وسندا لكل الطلبة

وأخيرا نتقدم بتشكراتنا لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، ولو بابتسامة تشجيعية

ونسأل الله لنا ولهم الأجر والثوبة وأن يجعل ذلك في موازين أعمالنا

يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم

لقد هدفت هذه الدراسة الى محاولة توضيح مدى استقطاب الاحلحات المصرفية للاستثمار الاجنبي المباشر مع إشارة إلى مقارنة بين الجزائر والعراق بإعتبارهما دولتان ريعتان، كما حاولنا بقدر الإمكان الإلمام بجميع جوانب الموضوع، حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الإصلاحات بصفة عامة كما عرجنا على الجزء النظري من الإستثمار الأجنبي المباشر، و من ثم إلى إبراز تجارب بعض الدول على مختلف درحات تقدمها في واقعها مع الإستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك لما لها من اهمية بالغة في هذه الدراسة، حيث أن الإصلاح المصرفي مما لاشك فيه يعتبر من أهم الوسائل في تهيئة المناخ المناسب للإستثمار الأجنبي، وذلك على مختلف الأصعدة والمحلات (القطاع المصرفي، الأسواق المالية... الخ)، و هو ما استخلصناه من التجارب المختارة في دراستنا حيث أن هذا الإصلاح لم يغيب في أي من التجارب المذكورة، ولكن الفارق يكمن في متابعة هذه الإصلاحات وتقييمها وما تملبه متطلبات السوق الإستثمارية، حتى تثبت فاعليتها في جذب أكبر تدفق للإستثمار إلى الدولة المضيفة.

أما في الفصل الثاني خصصنا دراستنا للدولتين المختارتين ( الجزائر و العراق ) حيث حاولنا إعطاء صورة عامة على أهم الإصلاحات المصرفية المنفذة في كليهما، و ما لهذه الإصلاحات من أثر على الإقتصاد ككل والأستثمار الأجنبي المباشر على وجه الخصوص، بإعتبار أن في طيات هذه الإصلاحات ما هو متعلق مباشرة في الإستثمار، لأن في ظل ما فرضه الإنفتاح الإقتصادي و العولمة من توجه نحو إقتصاد السوق و بإعتبار كل من الجزائر و العراق جزء لا يتجزأ من دول العالم ولوجود مصالح مشتركة بين الدول ، كان لزاما على الدولتين محل الدراسة وضع قوانين و تشريعات تمس الإقتصاد ككل و الإستثمار بصفة خاصة مع تماشاها والإنفتاح الإقتصادي، وذلك بإعتبار أن القوانين و التشريعات المذكورة سابقا لها أهمية بالغة في تهيئة مناخ إستثماري مناسب من شأنه أن يحفز المستثمر الأجنبي .

حيث وفي ظل هذا التوجه قامت الجزائر في مرحلة التسعينات بإصلاحات جذرية كما تلتها تعديلات كانت في كل مرة لغرض سد الخلل أو إضافة في سابقتها، نتيجة التحولات السريعة التي فرضتها المتغيرات الإقتصادية في العالم، كما حذى العراق حذوها في سنة 2003 بوضعه مجموعة من الإصلاحات المهمة للإقتصاد، بإعتباره أنه كان قبل هذه الفترة في حصار مفروض عليه.

كما و لتبيين أثر الإصلاحات السابقة على الإستثمار الأجنبي المباشر سلطنا الضوء على تدفقاته في الدول محل الدراسة مع الإشارة إلى التوزيع الجغرافي و القطاعي لهما و من البديهي أن كل تغير للإستثمارات الأجنبية المباشرة له أثر على الإقتصاد الكلي لذا إرتقنا إلى محاولة توضيح هذا الأثر من خلال أهم مؤشرات الأداء الكلي بجانبه، الأداء الداخلي عجز الموازنة، التضخم، النمو الإقتصادي، و الأداء الخارجي ( ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، أسعار الصرف).

❖ إختبار صحة الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن الإصلاح المصرفي عامل مهم في عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت نجاحها و ذلك من خلال ما لاحظناه في واقع الإستثماري لمجموعة الدول المختارة على إختلاف درجاتها الإقتصادية، حيث لاحظنا تفاوت الإستثمار الأجنبي المباشر حسب فعالية الإصلاح و ما يقدمه من تحفيزات و إمتيازات للمستثمر الأجنبي؛
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية والتي تتضمن أن الدول المضيفة تسعى جاهدة لوضع مناخ مناسب للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال قوانين و تشريعات مساندة وما يجذبه المستثمر، أثبتت صحتها نسبيا، فمن الملاحظ وبالرغم من حزمة الإصلاحات المتخذة في الدولتين محل الدراسة إلا أن تدفقات الإستثمار كانت ضعيفة نسبيا نتيجة لهشاشة الإقتصاد و عدم تكامله و ضعف المنظومة المصرفية؛
- ✓ تنص الفرضية الثالثة على إبراز فعالية الإصلاحات المصرفية على مستوى التشريعات و القوانين الإستثمارية المعمول بها في كل من الجزائر و العراق من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، أثبتت نجاحها و ذلك من خلال تتبعنا لمسار الإصلاحات المصرفية لكلا الدولتين و التي مست الإستثمار صيانا و حجم الإستثمارات الأجنبية المباشر، شد إنتباهنا أنه عقب كل إصلاح مصرفي، يحدث تطور لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لكلا الدولتين، فبالنسبة للجزائر بعد قانون 10/90 تطور حجم الإستثمار بأكثر من 33 ضعف في سنة 1991 مقارنة في 1990، كذلك الحال بالنسبة للعراق بعد إصلاحات 2003 نلاحظ تحسن مستمر لحجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث أنه إرتفع في 2005 مقارنة بسنة 2004 بأكثر من 3 أضعاف؛
- ✓ أما الفرضية الرابعة التي تنص على أن تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تظهر من خلال مؤشرات الاداء الكلي، أثبتت عدم صحتها، وذلك يعود إلى أن نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الإجمالي الخام ضعيف، فبالنسبة للجزائر وصلت كأقصى نسبة لها في سنة 2009 والمقدرة بـ 12.3%، وكذا بالنسبة للعراق حيث بلغت النسبة 4.2% في سنة 2004 هذي نسب ضعيفة، وهذا مايفسر عدم إلتماسها في مؤشرات الاداء الكلي نظرا لتأثيرها الضعيف.

#### ❖ نتائج الدراسة:

- ✓ الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بديل في عملية التمويل عن طريق القروض الخارجية و ما يترتب عن هذه الأخيرة من شروط و تكاليف يمكن أن تعيق التنمية الإقتصادية؛
- ✓ تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات، القناة الرئيسية التي تدير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى الدولي، لما تتمتع به من مزايا احتكارية تتمثل في إمتلاكها للتكنولوجيا الراقية، ورؤوس الأموال الضخمة، وتوسعها الجغرافي، وتنوع نشاطها؛

- ✓ إن معظم دول العالم تحاول أن تهيئ الجو المناسب للإستثمار الأجنبي المباشر و تتنافس في ذلك، وفي نفس الوقت تحاول تفادي أكبر قدر ممكن من سلبياته و تستفيد من إيجابياته؛
- ✓ إن للإصلاح المصرفي دور مهم في تهيئة المناخ الإستثماري من خلال تسهيل عملية دخول و خروج رؤوس الأموال و تقديم التسهيلات للمستثمرين و كذا تسهيل عملية تحويل أرباحها؛
- ✓ لقد أثبتت التحفيزات والإمتيازات ( كالإعفاء الضريبي، و مالية...الخ)، فعاليتها في جذب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، بإعتبار المستثمر في النهاية يرغب في تحقيق أكبر هامش ربح؛
- ✓ عرف الجهاز المصرفي الجزائري عدة تحولات منذ الإستقلال إلى غاية يومنا هذا وأهمها قانون 10/90 الذي يعتبر نقطة تحول نحو إقتصاد السوق الذي فرضته العولمة؛
- ✓ بالرغم من الظروف الإقتصادية الصعبة للعراق إلا أنه لم يتوانى عن وضع إصلاحات بعد خروجه من الحصار الإقتصادي بداية من سنة 2003، و التي تعتبر المنعرج الذي إنفتحت به العراق على إقتصاد السوق؛
- ✓ إن الناظر إلى حجم الإصلاحات و التشريعات المتخذة لكل من الجزائر و العراق و خاصة التي مست الإستثمار منها أنها كافية لتهيئة مناخ إستثماري مناسب، إلا أنها في واقع الأمر غير مفعلة بالشكل الكافي نظرا لأنها غير متكاملة و المتغيرات الإقتصادية على المستوى الكلي لهذين البلدين؛
- ✓ إن بلورة الجهاز المصرفي و تطويره بما يتماشى و الإبداعات التي تسهل مؤمورية الإستثمار الأجنبي المباشر من شأنها أن تحقق قفزة نوعية في حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ رغم تأخر الإصلاحات المصرفية العراقية عن تلك الجزائرية، إلا أنها أثبتت فعاليتها بشكل أسرع من الجزائر و هو ما يثبت حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق في العراق بعد 2012 الذي وصل أثر من الضعفين مقارنة بالجزائر في نفس السنة؛
- ✓ لم يكن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر معتبر بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي و هو ما يفسره عدم تأثيرها على مؤشرات الأداء الكلي بشكل ملحوظ؛
- ✓ بالرغم من النتائج التي حققها الإصلاح المصرفي للإستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنه بقيت رهينة لأسعار النفط بإعتبار الدولتين محل الدراسة ريعيتين و هو ما وضعهما امام تحدي تنويع إقتصادهما بما يكفل خروجهما من نفق أسعار النفط.

#### ❖ التوصيات:

- ✓ ضرورة الإستفادة من تجارب الدول الأخرى و التي حققت نصيبا معتبرا من الإستثمار الأجنبي المباشر؛

- ✓ تسريع وتيرة الإصلاح الإقتصادي و إستكمال برامج الخوصصة و التي تعتبر من قنوات الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ ضرورة تنويع إقتصاديات كل من الدولتين في مختلف قطاعتهما، بما يكفل زيادة فرص الإستثمار وتنويعها، وذلك لوضع إقتصادهما في مأمن من دوامة أسعار النفط التي في الغالب غير مستقرة و متقلبة المزاج؛
- ✓ ضرورة الإهتمام بالبنى التحتية وتطويرها بإعتبارها من المحفزات التي يأخذها المستثمر بعين الإعتبار عند إتخاذ القرار الإستثماري، وذلك لما لها من شأن في تيسير مأمورية الإستثمار و تسريعه.

#### ❖ أفاق الدراسة:

- إن هذه الدراسة تعتبر محاولة تبقى لها بعض القصور، كما تعتبر محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع، و في هذا الإطار يمكننا أن نقترح بعض المواضيع إستحقت أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديدة من خلال هذا البحث نذكر أهمها:
- ✓ الخوصصة البنكية و ما لها من تحفيز في تقديم الكثير من التسهيلات للإستثمار الأجنبي المباشر؛
  - ✓ دراسة قياسية لمحاولة بناء نموذج يقف على مختلف آثار الإصلاح المصرفي على الإستثمار الأجنبي المباشر.

## مقدمة الفصل

ان قلة مصادر التمويل وعجز الموارد البشرية الوطنية مع قلة الخبرة ونقص العوامل الفنية (التكنولوجيا) أمور كلها لعبت الدور الأساسي في لجوء هذه الدول وخاصة النامية منها، إلى توفير الإجراءات الضرورية لجلب وتشجيع الإستثمارات الأجنبية لتحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها الدول، لما لهذا النوع (الإستثمارات الأجنبية) من مزايا وخصائص تفتقدها أغلبية الدول وخاصة النامية منها، وقد زادت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كواحد من أهم مصادر التمويل الخارجي بعد تراجع الأشكال التقليدية الأخرى كالمساعدات والقروض، لذا عمدة معظم الدول لإجراء اصلاحات اقتصادية عميقة، على الصعيد المصرفي وكذا القوانين التي مست الاستثمار، كخطوة لتهيئة البيئة الاستثمارية، وذلك لجذب أكبر قدر من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لخدمت البرامج التنموية لها وتحقيق تنمية اقتصادية مرموقة.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية، وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث

مباحث وهي كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي؛
- ✓ المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية كأداة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم.

## المبحث الأول: الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي

يلعب الجهاز المصرفي دوراً أساسياً في تخطيط و تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية، خاصة فيما يخص التنمية، فهو يعتبر المآة العاكسة لتقدم إقتصاد أي دولة أو تأخرها<sup>1</sup>، يعزى نجاحه بكفائته وفعاليتها ومدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات وكذا قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الاستقرار الاقتصادي ولم يعد هذا كافياً في الوقت الراهن وفي ظل سرعة التطور، لذلك عملت وتعمل مختلف دول العالم على إدخال تقنيات حديثة ومتطورة في العمل المصرفي، ووضع قوانين وتشريعات من شأنها أن تتماشى والتحديات التي تواجهها من تطور اقتصادي وانفتاح للعالم وكل ما من شأنه ان يحقق لها تنمية تخدم اقتصادها ومجتمعها.

### المطلب الأول: أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي

إن فاعلية الإصلاح المالي تكمن في تزامنه مع الإصلاح الاقتصادي حتى يكون له أثر على الإقتصاد ككل، و سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الإصلاح الاقتصادي و أنواعه.

### أولاً: تعريف الإصلاح الاقتصادي

المقصود بالإصلاح الاقتصادي في المفهوم التقليدي الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير وطرقه لإنتاج الخيرات المادية والخدمات بغرض تحسين مستوى معيشة السكان.

ولكن في ظل تبني اقتصاد السوق كنموذج للتنمية الاقتصادية مع ظهور حاجة الكثير من الدول إلى المساعدة المالية والتقنية من المؤسسات المالية الدولية لإعادة بعث النشاط الاقتصادي بها، وبدأ يظهر مفهوم واسع للإصلاح الاقتصادي مرتبط خاصة بالمؤسسات النقدية الدولية.

ويعرف الدكتور محمد ناظم حفني الإصلاح الاقتصادي بأنه عملية تحتوي على تغييرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدي إلى تغيير في سلوك الأفراد و وحدات الإنتاج والخدمات<sup>2</sup>.

### ثانياً: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي

إن صندوق النقد الدولي يستمد من تصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي في فلسفة المرجعية إلى آراء وأفكار النظرية الاقتصادية التقليدية الجديدة النيو كلاسيكية وتسعى هذه الإجراءات إلى سيادة التوازن الاقتصادي العام في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> - شاكرا القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 1992، ص: 53.

<sup>2</sup> - علي بطاهر، "اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: مالية ونقود)، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص ص: 100.99.

**1- الثبیت الاقتصادي:** فيما يتعلق ببرنامج الثبیت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي (وهو برنامج قصير الأجل) فمن المعلوم أنه يصاغ في ضوء رؤية نيو كلاسيكية ترى أن الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس، في التحليل الأخير، وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة، الأمر الذي يدفع البلد إلى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية. وإنه لتلافي مشكلات الاختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر، قابل للاستمرار، يكون البلد قادراً فيه على تغطية العجز في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية، تتوافق مع قدرة البلد على خدمة ديونه الخارجية، من هنا فالانكماش هو جوهر البرنامج، والهدف هو زيادة قدرة البلد على الوفاء بالتزامات ديونه الخارجية، ونظراً لأن تشخيص الصندوق للمشكلة يتمثل في وجود فائض الطلب، ولما كان هذا الفائض يترافق مع وجود فجوة في الموارد المحلية\*، وبوجود عجز في الموازنة العامة للدولة وبارتفاع معدل التضخم، وهي أمور ذات صلة بالاختلال الخارجي، فإن منهج الصندوق يتمحور حول ما يسمى بإدارة الطلب الذي يهدف إلى خفض معدل نمو الطلب المحلي عن طريق<sup>1</sup>:

✓ خفض فجوة الموارد المحلية؛

✓ تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛

✓ امتصاص السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم؛

✓ تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

فبرنامج الثبیت يهدف لاستعادة التوازن الكلي للاقتصاد، حيث يتعين على البلد المدين أن ينفذه تحت رقابة وإشراف صندوق النقد الدولي، وبالاعتماد على مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تستهدف القضاء على التضخم الذي يؤثر على ميزان المدفوعات، لأنه عندما يزيد معدل الادخار المحلي يزيد عادة معدل تكوين رأس المال (إذا لم يكن هناك هروب لرأس المال للخارج) ومن ثم يرتفع معدل نمو الناتج المحلي، وقد افترض الصندوق، أن زيادة أسعار الفائدة، سوف تؤدي إلى زيادة معدل الادخار المحلي وعلى نحو يقلل من فجوة الموارد المحلية، ومن ثم خفض معدلات الاستدانة الخارجية.

ويعتبر سعر الصرف هو أهم أداة لإصلاح الاقتصاد الكلي ويؤثر تخفيض سعر العملة على علاقات العرض والطلب الأساسية داخل الاقتصاد الوطني. ويلعب صندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في قرارات تخفيض سعر العملات، وينظم سعر الصرف الحقيقية التي تدفع للمنتجين المباشرين فضلاً عن القيمة الحقيقية

\* الفجوة في الموارد المحلية تعني زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي.

<sup>1</sup> - عبد المجيد راشد، سياسة الثبیت والتكيف الهيكلي، مجلة الركن الأخضر، الكويت، 2008، ص: 11-12.

للأجور، ودائمًا ما يقول صندوق النقد الدولي\* إن سعر الصرف " مبالغ فيه "، وغالبًا ما يطلب تخفيض سعر العملة (كشروط مسبق) قبل المفاوضات حول قرض التكييف الهيكلي، ويفرض صندوق النقد الدولي توحيد سعر الصرف في سياق أحكام المادة الثامنة من مواد اتفاقية الصندوق، وتمنع البلدان التي تقبل المادة الثامنة من إتباع أساليب تعدد أسعار الصرف أو ضوابط الصرف الأجنبي دون موافقة صندوق النقد الدولي، ومن الأدوات التي يتم استخدامها في هذا السبيل " البنك المركزي "، وتستهدف المؤسسات الدولية في ذلك الوصول إلى ما يسمى " استقلال البنك المركزي عن السلطة السياسية "، باعتباره علاجًا لميل الحكومات إلى التضخم، بمعنى ان الاتفاقات الموقعة بين الحكومة وصندوق النقد الدولي تمنع تمويل البنك المركزي للمصرفيات الحكومية وتقديم الائتمان عن طريق خلق النقود<sup>1</sup>.

ويستهدف برنامج التثبيت الاقتصادي خفض العجز بالموازنة العامة من خلال الحركة على محورين أساسيين<sup>2</sup>:

✓ العمل على زيادة الموارد العامة؛

✓ خفض معدلات نمو الإنفاق العام؛

أما عن المحور الأول، فتتمثل سياسات زيادة الموارد العامة في زيادة الضرائب غير المباشرة، وزيادة أسعار الطاقة والرسوم المقررة على الخدمات العامة، ورفع أسعار منتجات القطاع العام. أما المحور الثاني، فتتمثل سياسات خفض معدلات نمو الإنفاق العام في خفض الشد في الدعم السلعي لضروريات الحياة من السلع الأساسية والخدمات، وتجميد التوظيف في الإدارات الحكومية، وفي مشروعات القطاع العام، وخفض الإنفاق الاستثماري الحكومي.

كذلك فإن أذون الخزانة، تأتي ضمن شروط صندوق النقد الدولي لامتناع الحكومة عن طبع المزيد منها والحد من الائتمان المصرفي المسموح لها، وأن ما يتبقى من عجز، بعد زيادة الإيرادات العامة وخفض المصرفيات العامة، يجب أن يمول من خلال طرح هذه الأذون في السوق النقدي المحلي، وذلك لامتناع السيولة المحلية لتخفيض معدل التضخم.

\* جاء ميلاد صندوق النقد الدولي مباشرة كنتيجة لمؤتمر بروتون وودز عام 1944 بالولايات المتحدة الذي انعقد بناء على طلب هذه الأخيرة ، واستجابت له 44 دولة من دول الحلفاء لمناقشة قواعد السلوك النقدي الذي يتعين الامتثال لها في فترة ما بعد الحرب و صندوق النقد الدولي يعمل على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي من خلال التغلب على مشكلات عجز موازين المدفوعات، وتنظيم سعر الصرف والسيولة الدولية ويتشكل مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي (مجلس الإدارة) والمدير العام ، والهدف الأساسي له هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف ، و بذلك يمكن الموافقة على قبول عملات الدول الأعضاء في المدفوعات فيما بينها و قد اتفق على أن تلتزم كل دولة من الدول الأعضاء بسعر طرق المحدد لعملتها و لا تسمح بتقلبات هذا السعر إلا في حدود + 1% و يختص الصندوق بتقديم القروض إلى الدول الأعضاء لمعالجة العجز المؤقت في موازين مدفوعاتها و بذلك يعمل على استقرار أسعار الصرف.

<sup>1</sup> - حمزة بن الحافظ، " دور الإصلاحات المصرفية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- للفترة 1998-2008"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: التمويل الدولي و الهيئات المالية و النقدية الدولية)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص: 12، 11.

<sup>2</sup> - نفس سابق، ص: 14، 13.

**2- التصحيح الهيكلي:** إن القضاء على مختلف الاختلالات و التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهاز الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي والقيام بإعادة التنظيم الاقتصادي وإيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية في ضوء ميكانزمات اقتصاد السوق وتدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينات والجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها وتفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود، هبى الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة شيكاغو\* وقد اعتمدت هذه المدرسة على النظريات الكمية للنقود، مع بعض التعديلات والتطورات الجديدة، بحيث يفسر أقطاب هذه النظرية الارتفاع العام لمستوى الأسعار بنمو كمية النقود وبأن الإفراط في عرض النقود لا يرتبط بالعلاقة بين كمية النقود وعرض السلع والخدمات كما هو الحال بالنسبة للنظرية الكلاسيكية وإنما يرتبط أيضا مباشرة في زيادة متوسط نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلي من كمية النقود، هذا ما جعل التيار النقدي يطرح وصفة من الإجراءات من أجل مواجهة التضخم وذلك ضمن سياسة تقشفية صارمة ومنها<sup>1</sup>:

✓ الاهتمام بسعر الفائدة من أجل أن يلعب دوره في تحريك آليات السوق وذلك بتطبيق سياسة نقدية فعالة؛  
✓ تحمل الآثار عن هذه السياسة حتى يتم التوقف من موجة التضخم ويستقر النمو الاقتصادي وبالتالي الإنعاش العام في أوجه الاقتصاد؛

✓ اللجوء إلى التوازنات العامة وذلك للحد من تقلص وترشيد الإنفاق الحكومي العام والحد من مختلف القروض الموجهة إلى الإنتاج، وفي حالة اكتمال التوازن على هذه الدول التغيير من هذه السياسة النقدية؛  
✓ فتح أبواب للاستثمار الخاص وتحفيزه وبالتالي استرجاع النمو وذلك عن طريق الحد من تدخل الدولة وإدارتها للاقتصاد والعودة إلى الوظيفة التقليدية لها<sup>2</sup>.

ويستند خبراء البنك الدولي في تفسير برامج التعديل الهيكلي إلى مفاهيم النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية والأخذ بعين الاعتبار المدة الزمنية إما المتوسطة أو الطويلة وتعني البرامج المذكورة بجوانب العرض التي تؤكد ضرورة

\* مدرسة شيكاغو للاقتصاد (بالإنجليزية: Chicago school of economics) تصف المدرسة الفكرية الاقتصاد الكلاسيكي الحديث في المجتمع الأكاديمي للاقتصاديين، يتركز قويا حول طاقم تدريس جامعة شيكاغو، الذين بنى بعضهم وعمّر مبادئها. ويشار إليها أحيانا بإسم مدرسة المياه العذبة freshwater school في الاقتصاد، بالمقارنة مع مدرسة المياه المالحة المتمركزة في الجامعات الساحلية (أبرزهم هارفر، إم آي تي وبركلي). ويفتخر قسم الاقتصاد بجامعة شيكاغو، الذي يعتبر أحد أهم أقسام الاقتصاد في العالم، بتخرجه أكبر عدد من حائزي جائزة نوبل ومدالية جون بيتس كلارك في الاقتصاد مقارنة بأي جامعة أخرى. وقد رفضت المدرسة مبدأ الكينزية مفضلةً monetarism حتى عقد 1980، عندما تحولت إلى فلسفة التوقعات العقلانية.

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومو للطباعة، الجزائر، 2008، ص ص: 21، 22.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ص: 22.

استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفؤة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائدها<sup>1</sup>، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

### ثالثاً: تنفيذ الإصلاح المالي بمعدلات أبطأ من الإصلاح الاقتصادي

يرى الكثير من الاقتصاديين في هذا الصدد، أن يكون معدل إصلاح القطاع المالي أبطأ من معدل إصلاح القطاع الحقيقي في الاقتصاد حتى لا تكون هناك فجوة من شأنها أن تنعكس على الأسعار مما يؤثر في الاستقرار الاقتصادي ويضعف عملية التنمية.

حيث يمكن أن تتمحور آراءهم كالتالي<sup>2</sup>:

✓ إن تحرير حسابات رأس المال من خلال إصلاح النظام المالي، قد يزيد من تدفقات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، مما يؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار الصرف وتعرض الاقتصاد لمخاطر تقلبات أسعار الصرف؛

✓ إن الزيادة المفرطة في معدلات الاقراض الذي ينتج عن التحرير المالي\*، وخاصة بعد ترك الحرية للبنوك في منح الائتمان للمشروعات التي تعتقد أنها ذات جدارة اقتصادية مناسبة، والتي من الممكن أن تعمل على زيادة كبيرة في أسعار السلع والخدمات وفي المقابل الجهاز الانتاجي غالباً ما يكون غير مرن وخاصاً في البلاد النامية، مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات بشكل كبير ويقحم البلد في التضخم؛

✓ إن إصلاح وإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العامة وسداد مديونيتها تجاه البنوك قبل عملية الإصلاح المالي يعتبر إجراءً بالغ الضرورة، لأن عملية تحرير أسعار الفائدة من الممكن أن تحرم المؤسسات التي تعرف صعوبات سببها نقص السيولة، والتي كانت تحصل عليها قبل الإصلاح المالي بأسعار فائدة مدعومة، وبعد الإصلاح المالي قد تحرم من هذه السيولة مما يزيد من تعثرها، وبالتالي يتفاقم ضعف هذه المؤسسات من خلال عدم حصولها على قروض كانت تعتمد عليها بشكل كبير قبل الإصلاح الاقتصادي وكذلك حرمان البنوك من سداد هذه المؤسسات لمديونيتها، وظهور هذه المديونيات في صورة قروض رديئة تضعف قدرة البنوك على تقديم قروض جديدة؛

✓ إن عمل إصلاح مالي سريع بواسطة تحرير أسعار الفائدة، وحرية توجيه الائتمان المصرفي، وفتح باب المنافسة في توجيه الائتمان للاقتصاد الوطني قبل أن تتم عملية إصلاح اقتصادية كلية والمتمثلة في تحرير أسعار السلع والخدمات، وسداد مديونيات مشروعات القطاع العام، وإصلاح الهياكل المالية لهذه

<sup>1</sup> - نفس المرجع و نفس الصفحة.

<sup>2</sup> - علي بطاهر، مرجع سابق، ص: 141، 142.

\* التحرير المالي: يتمثل في إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع، والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير مباشرة لسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتمثل هذه الإجراءات التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.

المشروعات يجعل تقييم البنوك للجدارة الائتمانية لهذه المشروعات غير دقيقة، حيث أن خلل الأسعار والهياكل المالية للشركات سوف يعقد من عملية التقييم الحقيقي لهذه المشروعات، وبالتالي صعوبة نجاح تحرير النظام المالي قبل عمل الإصلاحات الاقتصادية الكلية؛

#### رابعاً: تنفيذ الإصلاح المالي متزامناً مع الإصلاح الاقتصادي

بينت التجارب السابقة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية على أن البرامج الحالية من إصلاح القطاع المالي في مرحلة مبكرة، أو في نفس الوقت تواجه إمكانية حدوث اختلالات مالية بشكل كبير، ولا يتم الوصول إلى النتائج المرجوة منها إلا ببطء شديد وغالباً ما تفشل في تحقيق الهدف، وفي الواقع أن السياسات التي تبادر إلى الإصلاح الاقتصادي على حساب تأخر الإصلاح المالي تؤدي في النهاية إلى إعاقة التنمية في القطاع الحقيقي وإحداث تشوهات على مستوى الاقتصاد، ولعل من بين آراء مؤيدي الإصلاح المصرفي مع الإصلاح الاقتصادي الكلي ما يلي<sup>1</sup>:

- إن القيام بإصلاح مالي شامل، يرتبط بتحرير أسعار الصرف وإصلاح جهاز الائتمان\*، وتحرير التجارة الخارجية، مع إعادة هيكلة المشروعات الاقتصادية سوف يعمل على تحسين تخصيص موارد البنوك المالية للاقتصاد، وإعادة توجيه المدخرات نحو استثمارات أكثر مردودية، مما يعمل على نجاح الإصلاح الاقتصادي الكلي.

- ✓ من احتمالات تحرير النظام المالي، الذي يرتبط بتحرير حسابات رأس المال، أن يعمل على زيادة تدفقات رؤوس الأموال داخل البلد وبالتالي زيادة موارد البنوك، مما يعمل على توافر موارد مالية كافية تقدم كقروض للمشروعات ذات الجدارة الائتمانية، أي توافر الائتمان اللازم لهيكلة هذه المشروعات؛
- ✓ إذا استمر إصلاح النظام المالي بحيث بلغ خطوة تحويل ملكية البنوك التجارية العمومية المتعثرة إلى الملكية الخاصة، سيؤدي إلى زيادة المنافسة وهذا ما يجعل البنوك تعمل على جذب الودائع بأسعار فائدة مصرفية عالية، وعلى منح القروض بأسعار فائدة منخفضة، فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك انخفاض هوامش الوساطة المالية وتخفض تكلفة رأس المال في قطاع النشاط الاقتصادي، وقد يترجم ذلك في انخفاض في المستوى العام للأسعار، وتقليل حدة زيادة الأسعار الناشئة من تحرير أسعار السلع والخدمات أي أن

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص : 143.

\* و يقصد الطريقة التي تحل به المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي ويعني أن الأسعار والكميات المطلوبة والمعرضة تتحدد في السوق عن طريق تفاعل كل من قوى منحنى الطلب ومنحنى العرض، وفي هذا النظام يكون الإنتاج موجه نحو السوق، أي أن الإنتاج مرتبط بقانون العرض والطلب والدولة لا تتدخل في تحديد الأسعار لأن ارتفاع الأرباح في سلعة معينة يدفع بمنتجات آخرين إلى إنتاج هذه السلعة، مما ينجم عنه كثرة المنتج وحينها يفوق العرض الطلب فتتخفف الأسعار فيتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج ومن ثم قلة المنتج فيرتفع الثمن من جديد، ومن السليبيات لهذه انه حين يتسابق أصحاب المشاريع إلى إنتاج السلعة المطلوبة في السوق يترتب عنها زيادة العرض عن الطلب تنخفض الأسعار ويحدث التكدس ثم يؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسات الصغيرة، فتغلق أبوابها وتطرد عمالها، فتحدث الأزمة الاقتصادية والاجتماعية معاً، رغم توفر الإنتاج.

الإسراع بالتححرر المالي سوف يعمل على نجاح سياسات تحرير الأسعار وعلاج بعض أثارها الاجتماعية السيئة والتمثلة في ارتفاع معدلات التضخم المصاحب لعملية تحرير أسعار السلع والخدمات\*؛

– تستطيع المؤسسات المالية القيام بدور رئيسي عند عملية خوصصت القطاع العام، وذلك من خلال تسهيل عملية تقييم أسهم رأس المال بشكل صحيح، كذلك يساعد إصلاح القطاع المالي على إعادة هيكلة المؤسسات التي تسيروها الحكومة والتي لم تنقل ملكيتها إلى القطاع الخاص، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات العامة على زيادة قدراتها التنافسية واستقلاليته في الأجل المتوسط وذلك بإلغاء المعاملة التفضيلية التي تمكنها من الحصول على الائتمان بأسعار الفائدة المدعومة أي أن إصلاح النظام المالي يساعد على خوصصت المؤسسات العامة.

✓ إن إصلاح النظام المالي يمكن أن يدعم السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال العمل على الحد من الإصدار النقدي الذي يقوم به البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة، واستعراض وسائل جديدة وأدوات للإدارة النقدية باستعمال الأساليب غير المباشرة المرتبطة بالسوق، وتطهير القنوات التي تنتقل عبرها آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي ( تقوية المؤسسات المالية، واستحداث عنصر المنافسة، وتشجيع اتخاذ القرارات بشأن أسعار الفائدة، والتدفقات الائتمانية ) استنادا إلى قوى السوق؛

✓ إن إصلاح النظام المالي من خلال إطلاق الحرية لتحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة وفقا لقوى العرض والطلب والمتزامن مع الإصلاح الاقتصادي، الذي يؤدي الى السيطرة على التضخم وكبح جماحه، سوف يعمل على وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة ، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج واسترداد تلك المهترئة، والجاهزة للإقراض للمشروعات الاقتصادية، وكذلك يعمل على زيادة معدلات الادخار الوطنية، ومن ثم حل مشكلة ندرة الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية<sup>1</sup>، وتقليل الاقتراض من الخارج والذي يمكن ان يؤثر على ميزان المدفوعات؛

✓ عادة ما يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاع معدلات التضخم، والذي ينشأ عن تحرير الأسعار وإلغاء كافة أشكال الدعم وكافة أشكال التدخل الإداري في الأداء السعري، ومن ثم يتعين على الدولة أن تتخذ بعض الإجراءات النقدية، من خلال السياسة النقدية عن طريق ادوات تعمل بشكل أحسن في ظل نظام مالي متحرر عنه في نظام مالي مقيد لضبط معدلات التضخم؛

ومن هنا يجدر القول أن وجود أي برنامج للإصلاح المالي لا يتزامن مع الإصلاح الاقتصادي ، يؤدي لبزوغ صعوبات أثناء عملية إصلاح النظام المالي مما يؤدي إلى تأجيل عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي وظهور تشوهات في الاقتصاد الوطني تؤثر بالسلب على عملية الإصلاح الشامل.

\* ويتضمن تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار وكذلك تحرير أسعار الفائدة وتوحيد أسعار الصرف وإلغاء الحد الأدنى للأجور.

<sup>1</sup> - علي بطاهر، مرجع سابق، ص ص: 143، 144.

## المطلب الثاني: خطوات الإصلاح المصرفي ومعوقات تنفيذها وكيفية علاجها

تواجه عملية الإصلاح المالي بعض الصعوبات التي تنشأ بشكل رئيسي نتيجة التحول من نظام مالي مقيد إلى نظام مالي يعتمد على قوى السوق، و في غالب الأحيان الدول التي تتجه نحو عملية التحرر المالي تكون غير قادرة على مواجهة المشاكل المالية الناتجة عن عمليات التحرر نظراً لعدم تطور نظمها المالية وحدثت عملية التحرر.

## أولاً: خطوات الإصلاح المصرفي

إن إصلاح النظام المالي من أهم مراحل عملية الإصلاح الاقتصادي وأحد المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح، ويعتمد على مجموعة الخطوات والتي يجب أن تكون مترامنة والإصلاح الاقتصادي حتى تعطي فعاليته وهي كالتالي.<sup>1</sup>

**1- حرية الدخول والخروج للعمل المصرفي:** تزامن مع جهود الإصلاح في القطاع المالي والمصرفي، في إطار الإصلاح الاقتصادي الشامل، توجه عام على الصعيد العالمي نحو عوامة التجارة في الخدمات المصرفية والمالية الأخرى من خلال إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين وإزالة الحواجز الأخرى التي تعيق نفاذ المصارف الأجنبية إلى الأسواق المصرفية المحلية، وتجدد الإشارة إلى أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى يؤدي إلى فوائد ممكنة وكذلك مخاطر متوقعة.

فمن جانب الفوائد الممكنة، فإن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية الأخرى يعزز المنافسة في السوق المحلية، حيث يؤدي تواجد المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية إلى استخدامها لأدوات التمويل الحديثة والمهارات في إدارة المال، بالإضافة إلى تخفيض نسبي في تكاليف التشغيل وبما يسهم في توفير خدمات مصرفية ذات تكلفة أقل ونوعية أفضل في الاقتصاد المحلي مما يحسن عملية الوساطة المالية، كذلك فإن تواجد المصارف الأجنبية في السوق المحلية ينجم عنه زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل.

ومن جانب أن تواجد المصارف الأجنبية قد يشكل مخاطر على القطاع المصرفي المحلي في حالة ضعف النظم الرقابية والتشريعات التنظيمية بحيث يمكن للمصارف الأجنبية أن تمارس ضغوطاً احتكارية في السوق، والتي قد تسهم في هشاشة أمن وسلامة الجهاز المصرفي ككل وبالتالي تهدد استقرار الاقتصاد الوطني.

كذلك فإن من الأهمية بمكان التزام المصارف الأجنبية بالتواجد والعمل في السوق المحلية مهما كانت الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة المضيفة لها، ذلك أن المصارف الأجنبية قد تنسحب من السوق المحلية خلال الركود الاقتصادي، مما يؤدي إلى تدهور استقرار الجهاز المصرفي والاقتصاد ككل.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص: 147، 148.

<sup>2</sup> - صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 193.

**2- تحرير أسعار الفائدة:** تشير الكثير من الدراسات أن الأسعار السالبة للفائدة يترتب عنها نتائج سيئة عديدة مما يستوجب تحرير الأسعار الاسمية للفائدة وإزالة الأسقف المفروضة عليها حتى يصبح العائد على المدخرات إيجابيا من الناحية الحقيقية، ولذا يعتبر تحرير سعر الفائدة خطوات مهمة في تحرير النظام المصرفي، حيث أن تحديد هذه الاخيرة بشكل إداري، وفي معظم الاحيان بشكل انتقائي لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية يعمل على سوء تخصيص موارد البنوك النادرة، وذلك لأن ملكية الدولة للبنوك، بالإضافة إلى وجود مشروعات مملوكة للدولة أدى إلى اقتراض هذه المشروعات بصورة مكثفة من البنوك العمومية بأسعار رخيصة، وغالبا ما تكون هذه المشروعات غير منتجة، مما يعمل على خلق ائتمان جديد دون خلق إنتاج جديد، وبالتالي وجود قوى تضخمية جديدة في المجتمع، لذلك فتححرير أسعار الفائدة وحرية البنوك في توجيه الائتمان يعمل على توجيه أفضل لموارد البنوك.

كما أن تحرير أسعار الفائدة المصرفية يعمل على الحد من الاستهلاك وتشجيع الادخار، خاصة إذا ارتبط ذلك بالسيطرة على معدلات التضخم، فوجود أسعار فائدة حقيقية\* موجبة يحقق مزيدا من الموارد المالية للبنوك، سواء من الداخل أو من الخارج في حالة تحرير حساب رأس المال مع الخارج، لذلك فتححرير أسعار الفائدة المصرفية من أهم إصلاحات النظام المصرفي، حيث تتيح له الفرصة ليعمل على تحديد أسعار فائدة مصرفية وفقا لقوى السوق والعرض والطلب على النقود.

**3- تحرير توجيه الائتمان:** إن حرية البنوك في توجيه ائتمائها المصرفي وفق معيار الجدارة الائتمانية أحد مكونات الإصلاح المالي السليم، حيث أن تدخل الدولة في توجيه الائتمان لا يكون وفق معيار ائتماني سليم، لأن الضوابط والقيود المفروضة على المحافظ المالية للبنوك تعني أن الائتمان يجري تخصيصه لخدمة أهداف سياسية وليست اقتصادية، كما أن توجيه الموارد المتاحة من الائتمان المدعم للمؤسسات التي تحميها سياسة الحكومة يعني افتقار المحافظ لدى تلك المؤسسات لاستخدام ما يتاح لها من ائتمان بكفاءة، وهذا يؤدي في النهاية إلى سوء تخصيص الموارد وضياع موارد البنوك في مشروعات ليس لها جدوة اقتصادية.

كما أن تحرير توجيه الائتمان المصرفي، يعمل على أن توجه البنوك مواردها المالية، بصورة أفضل عما كانت الدولة تجبر فيه البنوك على توجيه مواردها لمشروعات غير منتجة، أو تمويل عجز الميزانية العامة الناشئ عن زيادة الانفاق العام، أي تبديد موارد البنوك بسبب ملكية الدولة لهذه البنوك وقدرتها على توجيه ائتمائها كيفما تشاء، وكذلك يعمل على أن توجه البنوك مواردها نحو المشروعات التصديرية ذات الميزة التنافسية، ومن ثم استخدام أفضل لموارد البنوك وتحقيق مزايا كبيرة للاقتصاد الوطني، سواء من تحسين العجز في ميزان المدفوعات أو توافر العملة الصعبة وزيادة موارد الدولة منها<sup>1</sup>.

\* يقصد به سعر الفائدة الخالي من تأثير التضخم، وهو عبارة عن القوة الشرائية للفائدة الاسمية، بمعنى سعر الفائدة الاسمي بعد أخذ ارتفاع الأسعار (التضخم) بعين الاعتبار، ويمكن استخراج سعر الفائدة الحقيقي حسب المعادلة التالية : سعر الفائدة الحقيقي (R) = سعر الفائدة الاسمي (I) - معدل التضخم (F).

<sup>1</sup> - علي بطاهر، مرجع سابق، ص ص: 150، 149.

وفي رأي أن تحرير توجيه الائتمان يؤدي الى تقديم القروض لمشروعات أكثر نجاعة وانتاجية مما يترجم بصورة حقيقة مقابل لهذا الائتمان، وهذا ما يحقق تساير متوازن بين الاقتصاد الحقيقي (مشاريع، سلع، خدمات) وبين الجانب النقدي والذي من شأنه ان يعبر على مستوى الاقتصاد للبلد بشكل واقعي، مما يجعله يقلل الفجوة بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي والذي ان وجد فانه سيغرق الاقتصاد في حالة تضخمية بسبب إحلال القوى النقدية مكان العناصر الحقيقية، وبالتالي إنعكاسها على الأسعار ومن ثم على الاستقرار الاقتصادي.

**4- خصصت البنوك:** إن التشوهات الهيكلية وخصوصا في الدول النامية مرده للأداء الاقتصادي السيء لمؤسسات القطاع العام فقد كانت إيراداتها اقل من التزاماتها المالية الجارية وكان عائد راس المال ضعيفا وقرارات الاستثمار والتسعير والتوظيف تحدد اداريا من جانب الدولة وكانت ميزانية الدولة تتحمل اعباء ثقيلة نتيجة تحمل خسائر مؤسسات القطاع العام ونتيجة الدعم المتواصل لها<sup>1</sup> مما استدعى الامر الى خصصت البنوك وتحويل ملكيتها من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، حيث أن إصلاح النظام المالي المرتبط بفتح مجال المنافسة بين البنوك وحريتها في تحديد أسعار الفائدة المصرفية، لا يكتمل دون تحويل ملكية البنوك إلى القطاع الخاص، حيث أن هناك من يرى أن ملكية الدولة للبنوك وإجبارها على تحديد أسعار فائدتها المصرفية سيفقد الاقتصاد الوطني بعض مزايا خصصت البنوك ويفشل عملية الإصلاح المصرفي بصفة خاصة والإصلاح الاقتصادي بصفة عامة.<sup>2</sup>

#### ثانيا: بعض مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي

على الرغم من أهمية الاسراع بعملية الإصلاح المالي ، الا أنه قد يرافق هذه العملية بعض الصعوبات، ولذلك على المشرفين على عملية الإصلاح المالي أن يتعاملوا مع هذه الصعوبات جيدا حتى لا تتأثر عملية الإصلاح الاقتصادي الكلي، ومن بين هذه الصعوبات ما يلي<sup>3</sup>:

✓ غالبا ما يرافق الإصلاح المالي ورفع القيود على الجهاز المصرفي وحرية البنوك في توجيه الائتمان المصرفي ارتفاع كبير في الاقتراض، وعادة ما تكون الزيادة في الائتمان أكبر من الزيادة في حجم الودائع وغالبا ما تختار البنوك عندئذ، منح الائتمان المصرفي للمؤسسات الكبرى، وتحرم المؤسسات الصغيرة من الائتمان المصرفي اللازم لها؛

✓ يمكن أن يؤدي إصلاح النظام المالي وتحرير حسابات رأسمال، الى زيادة إقبال الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية وبالتالي دخول مزيد من رؤوس الأموال الى الدولة، والذي من شأنه ان يضع على كاهل البنوك نجاعة اقراض هذه الاموال مما قد يعرضها للخطر لأنها في بداية تحررها حيث تكون خبرتها محدودة نوعا ما مقابل التحديات التي تواجهها مما قد يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني؛

<sup>1</sup> - مدني بن شهرة، الإصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 57.

<sup>2</sup> - علي بطاهر، مرجع سابق، ص 150.

<sup>3</sup> - علي بطاهر، مرجع سابق، ص ص: 145، 146.

✓ عادة ما تؤدي حدة المنافسة بين البنوك الى تعثر البنوك الصغيرة في ظل المنافسة الشديدة، مما قد يدفعها الى ممارسة عمليات الاقراض شديدة المخاطرة حتى تحقق أرباح تساعد على تحسين وضعيتها في ظل المنافسة، مما يرفع المخاطرة في النظام المالي بسبب عمليات الاقراض الخطرة، ومن ثم تعرض النظام المالي لمخاطر كبيرة تؤدي الى زعزعة الثقة به؛

### ثالثا: علاج مشاكل تنفيذ الاصلاح المالي.

يمكن أن تؤدي إدارة السياسة النقدية بأدوات غير مباشرة بعيدة عن التدخل الحكومي المباشر الى علاج صعوبات تنفيذ الاصلاح المالي ويتم ذلك كما يلي<sup>1</sup>:

✓ يمكن لاستخدام أدوات غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية بعيدا عن التدخل المباشر للدولة من خلال القرارات الادارية، أن يؤدي الى ضبط عرض السيولة من طرف البنك المركزي بصفة عامة وضبط عرض القروض من طرف البنوك بصفة خاصة وعدم زيادته بشكل يؤثر على استقرار الاسعار، كما أنها تستطيع أن تمنع تركيز الائتمان المصرفي في عدد قليل من المؤسسات، وكذلك فإن عجز الميزانية العامة من يتسبب في زيادة الطلب على الائتمان لذا يجب معالجته عن طريق السياسة المالية وذلك لضبط الطلب على الائتمان، وعدم زيادته بشكل كبير في فترة الاصلاح المالي؛

✓ يؤدي استخدام البنك المركزي لعمليات السوق المفتوحة الى امتصاص كميات من السيولة المتداولة داخل الاقتصاد والتي يعود جزء منها الى رؤوس الأموال القادمة من الخارج، بعد فتح الحساب الرأسمالي مع العالم، ومن ثم تمكن البنك المركزي بواسطة السياسة النقدية من ضبط سعر صرف العملة المحلية وعدم تأثرها بصورة كبيرة بزيادة التدفقات الرأسمالية من الخارج، كما يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على أسعار الفائدة المصرفية، بزيادة ايداعات الحكومة لدى البنوك التجارية ومن ثم تقل أسعار الفائدة المصرفية، مما يعمل على تقليل حجم التدفقات الرأسمالية من الخارج، و يتخذ إجراءات عكسية، إذا ما كانت المشكلة هي هروب رؤوس الأموال للخارج في فترة الإصلاح المالي؛

✓ يمكن لنظام التأمين على الودائع، والذي يستحب إتباعه في البلاد التي تسعى الى الاصلاح المالي أن يحمها من مخاطر عملية الاصلاح المالي، وبالأخص المؤسسات المالية الصغيرة نتيجة للمنافسة التي تجدها مع المؤسسات المالية الكبيرة، مما يزيد الثقة في النظام المالي، ويؤمن عملية الاصلاح المالي، ويجنب خروج بعض المؤسسات من السوق نتيجة المنافسة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: السياسة النقدية كوسيلة فاعلة في عملية الاصلاح المصرفي

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 147، 146.

<sup>2</sup> - Caprio Gerard and Ross Levine " Reforming Finance in Transitional Socialist Economies" World Bank, 1994, pp: 13,15 .

ان عملية الاصلاح الاقتصادي بصفة عامة والاصلاح المصرفي بصفة خاصة امر من شأنه ان يخلق مضاعفات جانبية بسبب الانتفال الى اقتصاد السوق وما يصاحبه من تحرير الاسعار وزيادة في الائتمان خطوة قد ينتج عليها حدوث اعراض تضخمية مما يتسبب في زعزعة الاستقرار الاقتصادي لدى استدعى الامر الى وجود اساليب تحجم زمام الامور وتأخذ بعملية الاصلاح الى بر الامان والتي من اهمها السياسة المالية والسياسة النقدية التي تأتي في المقدمة مما ذهب بنا الامر لضرورة تسليط الضوء عليها.

### اولا: عموميات عن السياسة النقدية

لقد ظهر الاهتمام جليًا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءًا أساسيًا ومهمًا من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي<sup>1</sup>.

### 1- مفاهيم عامة حول السياسة النقدية

ليس هناك تعريف موحد من قبل الاقتصاديين للسياسة النقدية، حيث تختلف تعريفاتها من اقتصاد لآخر وذلك حسب الأهداف المناط تحقيقها من جهة وحسب درجة تطور الاقتصاد من جهة ثانية .

**التعريف الأول:** المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد<sup>2</sup>.

**التعريف الثاني:** السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية<sup>3</sup>.

**التعريف الثالث:** السياسة النقدية هي مجموعة التدخلات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تهدف إلى التحكم في تطور ونمو كمية النقود، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي وهذا بغية تحقيق أهدافها المسطرة<sup>4</sup>.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات والأعمال والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة في مختلف الآليات والادوات والوسائل العملية المختلفة المستخدمة من طرف البنك المركزي لحل المشاكل الاقتصادية القائمة أو اتخاذ إجراءات وقائية لمشاكل محتملة الوقوع في

<sup>1</sup> - ماجدة مدوخ، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة ( دراسة حالة الجزائر)", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد فرع: مالية و نقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2002/2003، ص:2.

<sup>2</sup> - أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس(ليبيا)، 1997، ص:120.

<sup>3</sup> - jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 4<sup>em</sup> édition, Economica, paris.1987, p 277.

<sup>4</sup> - عيسى الزاوي، "أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر"،(رسالة تدخل لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2008، ص: 6.

المستقبل، كما أنها تهدف إلى تحقيق الأهداف التي تحددها السلطة النقدية وقد تكون هذه الأهداف وسيطيه أو نهائية .

## 2- أدوات السياسة النقدية.

تتلخص آلية عمل السياسة النقدية في استخدام مجموعة من الأدوات التي يستطيع البنك المركزي من خلالها التأثير أو السيطرة على عرض النقود وإدارة حجم الائتمان الممنوح<sup>1</sup>، ويوجد نوعان من الأدوات منها ما هو كمي واخر كيفي، إلا أن هذه الأدوات تتباين من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد بكامله<sup>2</sup>.

### 1-2- الأدوات الكمية

وهي عبارة عن مجموعة من الضوابط الكمية والتوجيهات والاجراءات الادارية التي تقوم البنوك المركزية او السلطات العمومية بفرضها على البنوك التجارية<sup>3</sup>، بغية التحكم في عملية الائتمان، ومن ثم في حجم السيولة المتداولة.

**1-1-2- سياسة معدل الاحتياطي القانوني:** يتدخل البنك المركزي وذلك بضرورة قيام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع لديه<sup>4</sup>، وذلك برفعها في حالة التضخم للحد من الائتمان ويخفضها في حالة الانكماش.

**2-1-2- سياسة إعادة الخصم:** معدل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة<sup>5</sup>، حيث يقوم البنك المركزي برفعه في حالة التضخم للحد من سيولة البنوك والائتمان، ويعمل العكس عند الانكماش.

**3-1-2- سياسة السوق المفتوحة:** تعني دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات<sup>6</sup>.

## 2-2- الأدوات الكيفية

1 - ماجدة مدوخ، مرجع سابق، ص:13.

2 - عيسى الزاوي، مرجع سابق، ص:20.

3 - فؤاد مطاطلة، "النظام المالي واصلاح ادوات السياسة النقدية (حالة تطبيقية على الجزائر)"، (رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 1997، ص:68.

4 - مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007، ص: 64.

5 - زكريا الدوري، بسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2006، ص: 192.

6 - مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 64.

قد تستخدم السلطات النقدية أدوات أخرى غير الأدوات التي مرت وذلك حسب ما تقضيه أوضاع وظروف كل بلد، كما يتوقف مدى استخدامها على مدى استجابة المتعاملين الاقتصاديين لقبول هذه الإجراءات ومن أهمها ما يلي<sup>1</sup>:

**2-2-1- السقوف التمويلية:** تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الاجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية وعلى من يتجاوز هذا مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي او تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.

**2-2-2- تنظيم القروض الاستهلاكية:** وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات من أجل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.

**2-2-3- تخصيص التمويل:** وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

**2-2-4- الإقناع الأدبي:** وهي الحالة التي يقوم فيها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية باتباع سياسة معينة دون لجوئه الى اصدار اوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته<sup>2</sup>.

#### ثانيا: أهمية السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية

تدخل السياسة النقدية ضمن المكونات الجزئية للسياسة الاقتصادية وتعتبر من أهمها ، حيث ان التأثير على حجم النشاط الاقتصادي و الائتماني وما ينجم عنه من آثار على الاستثمارات أو من اختلاف مكونات السياسة النقدية له أهمية في تحقيق أهداف هذه السياسة، وتمثل أهم أهداف السياسة الاقتصادية في<sup>3</sup>:

- ✓ تحقيق النمو الاقتصادي؛
- ✓ البحث عن استقرار الأسعار ومكافحة التضخم؛
- ✓ الوصول إلى مستوى توظيف ملائم؛
- ✓ توازن ميزان المدفوعات واستقرار معدلات الصرف.

ان هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها باستعمال سياسة واحدة وباعتبار أن السياسة النقدية تحتل مكانا بارزا في تحقيقها لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى فهي تتدخل في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بحيث أن تعظيم الإنتاج يتطلب قدرات مالية قد لا يليها الادخار إلا جزئيا وهو ما يستدعي تدخل

1 - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 120.

2 - مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 65.

3 - نفس المرجع السابق، ص: 65.

السياسة النقدية حتى تكفل توفير الاحتياطات المالية اللازمة لتشغيل وترقية عوامل الإنتاج وبالتالي على نمو الاقتصادي ومن جهة أخرى تؤثر على توازن المدفوعات الخارجية وأيضاً على سعر صرف العملة الوطنية اتجاه العملات الأجنبية المتداولة.

### ثالثاً: السياسة النقدية والتضخم

التضخم هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى الارتفاع المتواصل للأسعار سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود أو من خلال الطلب عليها ويتضح من خلال ارتفاع المستوى العام للأسعار. وتؤدي الآثار السلبية للتضخم (انخفاض القدرة الشرائية للنقود، أي انخفاض قيمة العملة محلياً، وتحويل الموارد من إنتاج السلع إلى الأنشطة المالية، والاقتصاد غير المتكافئ في استخدام الأرصدة النقدية الحقيقية) إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي.

ويصاحب التضخم أمراً آخر هو عدم اليقين فيجب المتعاملين على تقصير آجال العقود، وتؤدي زيادة التقلب في مستوى الأسعار إلى تحويل الموارد المالية من الإنتاج إلى الخدمات المالية للاحتياط ضد التضخم مما يشوه الإنتاج حيث يتوسع قطاع الخدمات على حساب قطاعات أخرى، كالزراعة والصناعة، وعند البحث عن الكيفية لتجنب التضخم المسؤول عن النمو والتقلبات أو لتقييد آثاره نلجأ إلى السياسة النقدية وذلك باستخدام إحدى السياستين (السياسة الانكماشية أو سياسة توسعية)<sup>1</sup>.

### رابعاً: مفاهيم السياسة النقدية في منظور المدارس الاقتصادية

نجد في الفكر الاقتصادي نظريتين مختلفتين لسياسة النقدية، فحسب النظرية الكينزية فإن الأولوية تفضل للسياسة المالية، بينما النظرية النقدية تفضل السياسة النقدية، ويمكن تفسير هذا التباين لاختلاف دور الدولة في الميدان الاقتصادي، إذ نجد أن الكينزيين يعتبرون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر ضروري، أما السياسة النقدية فتستبعد تدخل الدولة، إذ يرى فريدمان ضرورة ترك تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلاً من السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي، وفي ظل هذا التباين ظهر فريق ثالث طرح رأياً وسطاً وهو أن كلتا السياستين مهمتين، ولا تقل أهمية أي منهما على الأخرى في العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يجب استخدام مزيج من السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية<sup>2</sup>.

**1- المفهوم الكلاسيكي:** اهتمت النظرية الكلاسيكية بتحليل العوامل المؤثرة في قيمة النقود وهذه العوامل تتمثل في التغيرات الناشئة في قيمة النقود والتي تؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار بحكم العلاقة الطردية والتناسبية التي افتراضها الكلاسيك بين هذين المتغيرين، حيث إن المستوى العام للأسعار يتحدد بتكافؤ حجم

<sup>1</sup> - أمال ليمان، "مسار السياسة النقدية في الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير)، جامعة الجزائر، 1999، ص: 46.

<sup>2</sup> - فريد بن طالي، "السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما فظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير)، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 103.

المعروض النقدي مع الطلب على النقود<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس يصبح في مقدرة السلطات النقدية التحكم في المستوى العام للأسعار وذلك بالسيطرة على كمية المعروض النقدي، ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي.

ويتضح من كل هذا أنّ الكلاسيك أبدوا الاهتمام الكامل بالسياسة النقدية دون السياسة المالية باعتبار أن السياسة النقدية كفيلة لوحدها بمعالجة جل الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ففي حالة الكساد تنخفض الأسعار، فتلجأ السلطات النقدية إلى سياسة النقود الرخيصة أي الزيادة في عرض النقود مما يؤدي إلى تنشيط الطلب والذي بدوره إلى تحسين المستوى العام للأسعار، أما في حالة التضخم ومع إرتفاع الأسعار فيمكن اللجوء إلى سياسة النقود الغالية أي التقليل في عرض النقود وبالتالي يقل الطلب فتنخفض الأسعار.

**2- المفهوم الكينزي:** إن أزمة الكساد الكبير عام 1929 أثبتت عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة، الشيء الذي أدى إلى ظهور النظرية النقدية الكينزية التي ركزت على جانب الدخل والأنفاق، وتحليل العلاقة بينهما وإشترط أن يكون التوازن الاقتصادي بتوازن كل من السوق النقدي والسوق السلعي، حيث أن التوازن في السوق النقدي يكون بتعادل المعروض النقدي مع الطلب على النقود، وتوازن السوق السلعي يكون بتعادل الادخار مع الاستثمار، ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح، وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق (الاستهلاكي أو الاستثماري)، ويمكن تغطية العجز في الميزانية العامة بالقروض العامة والإصدار النقدي الذي يتكفل به البنك المركزي.

أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث فائض في الميزانية عن طريق تخفيض النفقات، بغرض تخفيض الطلب الكلي الفعال، حيث يرى كينز أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عند مستوى التعادل بين معدلات التغيير في الإنفاق الوطني ومعدلات التغيير في الناتج، من خلال هذه الحلول المقترحة من طرف كينز نرى أنه عكس المدرسة الكلاسيكية قد أعطى الوزن الكبير للسياسة المالية في معالجة المشاكل الاقتصادية<sup>2</sup>.

**3- المفهوم المعاصر:** انحصرت فكرة النظرية النقدية المعاصرة الرئيسية في أن التغييرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي بحجة أن التقلبات الاقتصادية في أمريكا كانت ترافقها دائما تقلبات في كمية النقود حيث يرى "فريدمان" وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها، ومن أهم الوسائل التي في حوزة السلطات النقدية لتغيير كمية النقود الإصدار النقدي الجديد، كذلك يمكن أن تتبع وسائل أخرى من وسائل السياسة المالية (السياسة الضريبية أو القروض العامة)، أو

<sup>1</sup> - ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمعارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995، ص: 305.

<sup>2</sup> - ناظم محمد النوري الشمري، مرجع سابق، ص: 106.

وسائل السياسة النقدية إلا أن من أهم هذه الوسائل على الإطلاق، بخلاف سياسة الإصدار النقدي الجديد، هي عملية السوق المفتوحة، فيزيد أو ينقص البنك المركزي من حجم النقود المعروضة عن طريق شراء أو بيع سندات الحكومة والأوراق المالية.

في العصر الحالي، تنبع أهمية السياسة النقدية من خلال المحاولة في الجمع بين الأهداف التي سعت إليها كل من السياسة النقدية الكلاسيكية والسياسة النقدية الكنزيرة، وتنبع أيضا أهمية السياسة النقدية المعاصرة من خلال أهدافها والتي منها ما يلي<sup>1</sup>:

✓ تحقيق استقرار نقدي واقتصادي من خلال مواجهة التغير في المستوى العام الذي يؤثر على العملة الوطنية؛

✓ حاولت تحقيق سياسة نقدية على مستوى كل القطاعات الاقتصادية، مما ينعكس على زيادة حجم في الدخل القومي ونمو الناتج المحلي؛

✓ محاولة تسريع عملية التنمية من خلال برامج اقتصادية تنموية؛

✓ محاولة إيجاد التوازن في ميزان المدفوعات؛

✓ المساهمة في تطوير المؤسسات المالية بجميع أنواعها وذلك للمساهمة في خدمة وتطوير الاقتصاد الوطني.

#### المطلب الرابع: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية

ان التنسيق بين السياسة المالية والنقدية امر في غاية الاهمية لتفادي التعارض بين اهداف كلا منها، ذلك أنهما قد يتعارضان مع بعضهما بصورة تضعفهما معا وتمنع السلطات الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، فللعمليات المالية الحكومية مداوات نقدية مباشرة، كتمويل العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهي عملية تؤثر في سيولة الاقتصاد، وكذلك عمليات الحكومة في أدونات الخزينة والتي لها أثر في سعر الفائدة وفي سوق السندات<sup>2</sup>.

#### أولا: عموميات عن السياسة المالية

تحتل السياسة المالية بأهمية بالغة ومرتزايدة من قبل البلدان النامية والمتقدمة على السواء باعتبارها المحور الرئيسي للسياسات الاقتصادية بوصفها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وتضطلع بالعبء الأكبر في تحقيق الغايات والأهداف الكلية والقطاعية، إذ تؤثر في مسار النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها المختلفة، وتعد الموازنة العامة الأداة التي يمكن من خلالها الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى المسارات التي تكفل إنجاز الأهداف التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 107.

<sup>2</sup> - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 122.

<sup>3</sup> - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 107.

**1- تعاريف عامة حول السياسة المالية**

هناك عدة تعاريف لسياسة المالية اخترنا منها ملي :

**التعريف الأول:** السياسة المالية عبارة عن مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، ويقصد بالسياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتدابير وسائل تمويله كما يظهر الموازنة العامة للدولة<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** تعني السياسة المالية دراسة الأوجه والمسائل المالية المتعلقة بالنشاط الحكومي والإنفاق والإيراد، و موازنة الدولة وقيامها بعمليات الاقتراض وكيفية استخدامها لهذه الأنشطة في التأثير على المجرى العام للاقتصاد<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** "من خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان السياسة المالية هي مجموعة القواعد والاجراءات التي تستعملها الدولة لتحكم في الوضع المالي للاقتصاد في فترة زمنية معينة، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والذي بدوره يعمل على احداث تنمية اقتصادية مما يزيد في المستوى المعيشي للبلد".

**2- أدوات السياسة المالية:** تمثل أدوات السياسة المالية تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة من خلال استخدام أدوات المالية العامة من أجل دفع عجلة النشاط الاقتصادي، وتحقيق أهداف السياسة المالية والتي أصبحت أداة اقتصادية هامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد، هذا ومع تطور نشاط الدولة ضاعف من مسؤولياتها في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، إضافة إلى مسؤولياتها اتجاه سوء توزيع الدخل والثروة، وتنقسم أدوات السياسة إلى أدوات تلقائية وأدوات مقصودة.

**1-2- الأدوات التلقائية:**

**1-1-2- تغيرات تلقائية في حصيللة الضرائب:** والمقصود هنا هو نظام الضرائب التصاعدية، وهي الضرائب التي تتناسب طرديا مع الزيادة في الدخل بحيث تؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع في حصيللة الضرائب، كما يؤدي الانخفاض في الدخل إلى انخفاض في حصيللة هذه الضرائب، ومن وجهة نظر اقتصادية فإنه في حالة الركود الاقتصادي تتراجع حصيللة الضرائب تبعا لانخفاض الدخل، أما في حالة وجود انتعاش اقتصادي ترتفع حصيللة الضرائب تبعا لزيادة الدخل، وهنا يتضح دور الضرائب التصاعدية في ضبط الإنفاق وتقليل الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الحالة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد، ويتم هذا بصورة تلقائية.

**2-1-2- التغير في مستوى الادخار:** والمقصود هنا أن الأفراد يميلون إلى المحافظة بصورة عامة على مستوى معيشي معين حتى في الفترات التي يسود فيها الانكماش الاقتصادي ويتدنى مستوى الدخل الخاضع للإنفاق

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية ( تحليل آلي وجزئي للمبادئ)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 425.

<sup>2</sup> - حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999، ص: 28.

وذلك من خلال الاعتماد على المدخرات الفردية، مما يؤدي إلى حدوث تغير في مستوى الادخار العام، الأمر الذي ينتج عنه تغيير في مستوى الإنفاق على الرغم من وجود حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي، وتتم هذه العملية بصورة تلقائية.

**2-1-3- سياسة توزيع الأرباح في الشركات:** والمقصود هنا هو توزيع الأرباح الرأسمالية والسياسية التي تتبعها الشركات ممثلة في إدارتها في كيفية توزيع الأرباح على المساهمين، حيث أن معظم الشركات تميل إلى إتباع سياسة محددة في عملية توزيع الأرباح، وتكون هذه السياسة غير قابلة للتغيير على المدى القصير، بحيث أنه لو كان الاقتصاد على وشك الدخول في حالة انكماش فإن الشركات لن تلجأ إلى تخفيض مستوى الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، كما أنها لا تميل إلى زيادة حصص الأرباح في حالة المرور بفترة تضخم قصيرة، وبذلك تحافظ على وجود الاستقرار في مستويات دخول الأفراد في وقت الكساد وتحافظ على الحد من زيادتها في وقت التضخم.

**2-1-4- الإعانات الحكومية:** تتمثل في إعانات أو مساعدات، إلى بعض القطاعات في المجتمع مثل القطاع العائلي وتوجه هذه الإعانات إلى قطاعات الأكثر احتياجا وذلك للمساعدة في عملية إعادة توزيع الدخل<sup>1</sup>.

**2-2- أدوات السياسة المالية المقصودة:** وسميت هذه الأدوات بالمقصودة لأنها تتطلب تدخل مباشرة وفاعلا من قبل الدولة وذلك عن طريق دخول الحكومة بشكل مباشر في نشاطات معينة من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية، سواء كان ذلك في مجال التوظيف أو الأسعار أو النمو ويمكن تلخيص هذه الأدوات في العناصر التالية:

**2-2-1- سياسة النفقات العامة:** يمكن تعريف النفقات العامة على أنها مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع حاجات عامة للمجتمع الذي تضمه هذه الدولة، فتعمل على تخفيض هذه النفقات في حالة التضخم وترفعها في حالة الكساد<sup>2</sup>.

**2-2-2- سياسة الضرائب:** تقوم الدولة في حالة وجود كساد تقوم الحكومة بتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يزيد الطلب الكلي ويساعد على انتعاش الاقتصاد، أما في حالة وجود التضخم تقوم الدولة بزيادة الضرائب مما يؤدي إلى نقصان الدخل القابل للإنفاق الأمر الذي يقلل من الطلب الكلي ويساعد على استقرار الأسعار<sup>3</sup>.

**2-2-3- سياسة الدين العام:** تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق وغستخدامها في تمويل الميزانية<sup>4</sup>.

ثانيا: السياسة المالية والنقدية كأداتين مكملتين لبعضهما البعض

<sup>1</sup> فوزية العربي خلوط، "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، 2003/2004، ص: 10، 11.

<sup>2</sup> محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 275.

<sup>3</sup> فوزية العربي خلوط، مرجع سابق، ص: 12.

<sup>4</sup> مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص: 100.

للمفاضلة بين السياسة المالية و السياسة النقدية نجد في الفكر الاقتصادي نظريتين مختلفتين فحسب النظرية الكينزية فإن الأولوية تفضل للسياسة المالية، بينما النظرية النقدية تفضل السياسة النقدية، ويمكن تفسير هذا التباين لاختلاف دور الدولة في الميدان الاقتصادي ، إذ نجد أن الكينزيين يعتبرون تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمر ضروري، أما السياسة النقدية<sup>1</sup> فتستبعد تدخل الدولة، إذ يرى فريدمان ضرورة ترك تحديد سعر الفائدة لقوى السوق بدلا من السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي .

ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كلا من السياستين في النشاط الاقتصادي ظهر فريق ثالث طرح رأيا وسطا وهو أن كلتا السياستين مهمتين، ولا تقل أهمية أي منهما على الأخرى في العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية أو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي يجب استخدام مزيج من السياستين أو ما يعرف بالسياسة المصاحبة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

إن مضمون السياسة المصاحبة هو ضرورة التنسيق بين أهداف ووسائل كل من السياسة المالية والسياسة النقدية بغية تجنب التعارض والتضارب بينهما، وهذا نظرا لعدة اعتبارات<sup>2</sup>:

✓ **الاعتبار الأول:** الاختلافات التي قد تحدث بين السلطتين وما يترتب عنها من انقسامات اقتصادية إذا ما انتهجت السلطة النقدية طريقا والسلطة المالية طريقا آخر مما يعني أن ما تبنيه إحدى السلطتين تخدمه الأخرى؛

✓ **الاعتبار الثاني:** التغيرات التي طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما ترتب عليها من عدم الاستقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة لأداء القطاعات الاقتصادية المختلفة، فإذا ما حدث وبالغت البنوك في تمويل نفقات الحكومة عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي واجهت انتقادات حادة، الشيء نفسه إذا ما بالغت الحكومة في فرض الضرائب، ومن هنا كان لا بد من المزج بين السياستين لتفادي الانتقادات والخروج من الأزمات بأقل الأضرار؛

✓ **الاعتبار الثالث:** بروز ظاهرة الركود التضخمي\*، وهي المشكلة التي واجهت الدول الصناعية في السبعينات، وهنا تبرز كفاءة استخدام مزيج السياستين بصورة واضحة وذلك على مرحلتين:  
**المرحلة الأولى:** هي العمل على خفض معدلات الضرائب وأسعار الفائدة وهذا لتشجيع الاستثمار وبالتالي الاتجاه بمعدلات البطالة إلى الانخفاض؛

<sup>1</sup> - عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2008، ص:18.

<sup>2</sup> - نفس المرجع سابق، ص: 19، 20.

\* ظاهرة الركود التضخمي هي حالة ضعف النمو الاقتصادي مع ارتفاع في الاسعار وظهرة بصورة واضحة في فترة السبعينات حيث عانى الاقتصاد في بعض الدول ضعف في النمو بسبب التضخم وتذبذب العمالة، واتضح هذه الحالة أكثر على سوق الاسهم واثرا على المستثمرين.

المرحلة الثانية: العمل على تقليل حجم المعروض النقدي وربط زيادة الإنفاق بزيادة الدين العام الداخلي لكي لا يحدث التضخم؛

✓ **الاعتبار الرابع:** التجارب العملية عندما ساد الكساد في الدول الصناعية المتقدمة في السبعينيات لجأت هذه الدول لاستخدام السياستين معا للخروج من الأزمة، فلجأت لخفض سعر الفائدة وزيادة المعروض النقدي من ناحية وخفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق العام من ناحية أخرى، واستطاعت بذلك التخفيف من حدة الكساد، وقد لجأت كندا عام 1973 لاستخدام السياسة المالية وحدها لمواجهة الكساد بانتهاج سياسة توسيعية زيادة النفقات والتمويل بالعجز بينما لم تستخدم السياسة النقدية فكان سعر الفائدة مرتفعا وتبع ذلك ارتفاع سعر الخصم وحدث نوع من التضخم في حين لم تتخلص من البطالة، واضطرت حكومة كندا لضبط المعروض النقدي لمواجهة التضخم، وأدركت أنه لا بد من إتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية للخروج من الأزمات الاقتصادية بأقل الخسائر.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف العالم تغيرات وتطورات في شتى المجالات وخاصة المجال الاقتصادي الذي يعرف تحولات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية التي شكلت فجوة كبيرة بين الدول وسمحت بظهور دول متقدمة وأخرى متخلفة، كما تعتبر وسائل التمويل بنوعيتها من أهم الركائز التي يبنى عليها إقتصاد أي دولة النوع الأول التمويل المحلي\* أما النوع الثاني التمويل الأجنبي\* .

### المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

### أولاً: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي

قبل الحديث عن الإستثمار الأجنبي المباشر يمكن إعطاء فكرة عامة عن الاستثمار حسب المختصين والمحللين الإقتصاديين كونه:

**التعريف الأول:** يعرف الاستثمار، بأنه "تلك الوسائل المادية، والقيم غير المادية، ذات المبالغ الضخمة، اشترتها أو أنشأها المؤسسة، لا من أجل بيعها، بل استخدامها في نشاطها لمدة طويلة"<sup>1</sup>.

**التعريف الثاني:** عملية يتدخل فيها الفرد هدفه خلق أموال والحصول على منفعة عامة دائمة لإشباع رغباته المتعددة<sup>2</sup>.

**التعريف الثالث:** ويعرف الاستثمار كذلك بأنه "هو ذلك الإنفاق الممثل في شراء أو تكوين أو إنشاء الأصول الإنتاجية والسلع الرأسمالية الجديدة بمختلف أنواعها (آلات ومعدات وعقارات..) وزيادة المخزون (مواد أولية، سلع وسيطة، و سلع نهائية) خلال فترة زمنية معينة"<sup>3</sup>.

\* التمويل المحلي: وهي مجموعة من المدخرات الوطنية والموارد الخنائية المختلفة مثل الإصدار الداخلي. القروض الداخلية..... الخ. نقلا عن حامد عبد المجيد الدرار ( سياسة المالية ).  
\* التمويل الأجنبي: فهناك ثلاث أنواع : الإعانات و المنح : بنوعها النقدي و العيني و هي مورد أجنبيا لا تتحمل عليه الدولة أعباء ( فوائد )، القروض و الإعانات الخارجية: هي تلك القروض التي تحصل عليها حكومات الدول النامية من الدول الأجنبية أو من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في الخارج و من الهيئات الدولية مثل: البنك الدولي للتعمير والتنمية. وصندوق النقد الدولي، الاستثمار الأجنبي: هو ثالث وسائل التمويل الأجنبي الذي أصبح من أولويات السير الاقتصادي التي اتخذتها البلدان النامية كحل لها. وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا.

<sup>1</sup> - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 96.

<sup>2</sup> - محمد العادل، مبادئ الاستثمار و التقييم المشاريع، كلية التجارة، جامعة حلب، سوريا، 1996 ص: 5.

<sup>3</sup> - محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلية)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 210.

من خلال التعاريف السابقة نميز نوعين من الإستثمار الأجنبي الدولي: الإستثمار المباشر و الإستثمار الغير المباشر وسنبرز أهم نقاط الإختلاف والإتفاق بينهما:

الجدول رقم(1-01) : يمثل أوجه الإختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر

الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
إستثمار طويل الأجل	إستثمار قصير الأجل
يهدف إلى الحصول على الأرباح	يهدف إلى تحقيق المضاربة
ينطوي على إكتساب حق الرقابة	لا ينطوي على إكتساب حق الرقابة
إمتلاك جزئي أو كلي للمؤسسة	شراء أسهم وسندات
مسؤول على الخسائر والأرباح	لا يتحمل الخسائر والمخاطر للمؤسسة
الحق في إدارة المؤسسة	ليس له الحق في الإدارة
يتضمن تحويلاً دولياً لرأس المال	يتضمن تحويلاً دولياً لرأس المال
يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي	يساعد على تطوير الاقتصاد العالمي

المصدر: عبد السلام أبو قحف، إقتصاديات الإدارة والإستثمار، منشورات الدار الجامعية، الإسكندرية، 1993، ص: 175.

### ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

إن مصطلح الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان مصطلحا شائعا وكثير التداول على الصعيد الاقتصادي، القانوني، المالي، السياسي وكذا البيئي أيضا، إلا أنه ليس بالمصطلح المتفق على مفهومه الدقيق لذلك سيتم في البداية تناول مفهوم هذا النمط من الاستثمار بشيء من التفصيل ثم سيتم التعرض إلى أشكال هذا النوع من الإستثمار.

#### 1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

للإستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف أهمها:

- ✓ **تعريف المنظمة العالمية للتجارة OMC:** "إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية يقوم بها المستثمر المتواجد في بلد ما (البلد الأم) حيث يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) مع نية تسييرها"<sup>1</sup>.
- ✓ **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية O.C.D.E:** "نعني به ذلك الاستثمار الذي يهدف إلى إقامة علاقات إقتصادية دائمة مع شركة ما، قصد تمكين المستثمر من الحصول على سلطة أخذ القرار الفعلي في تسيير تلك الشركة"، وتعتبر المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت<sup>2</sup>، وبأخذ الأشكال التالية:

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تومي، "واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006)، ص: 41.

<sup>2</sup> - محمد قويدري، "تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع تحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2005)، ص: 3.

\* ويشار إلى الكيان المقيم باصطلاح المستثمر المباشر، وإلى المؤسسة باصطلاح مؤسسة المستثمر المباشر.

- إنشاء أو توسيع شركة أو مقابولة أو فرع في الخارج؛
  - المشاركة في شركة قائمة على الأقل بـ 10% من رأسمالها الاجتماعي؛
  - إمتلاك كامل للشركة أو للمقابولة أو للفرع (أي 100% من رأسمالها الاجتماعي) وإعادة استثمار الربح العمليات، التي تتم بين الشركة الأم و فروعها (كالاكتتاب برفع رأس المال، التسيبقات...).
- ✓ **تعريف صندوق النقد الدولي FMI:** " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي، الذي يعكس حصول كيان مقيم\* في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر، وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة"<sup>1</sup>.

## 2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يأخذ الإستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال وذلك لكونه يجمع عدة أنواع من العمليات و من أهم أشكاله ما يلي:

**2-1- الإستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع، كما أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر من طرف محلي للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمار مشتركا<sup>2</sup>.

## 2-2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات)

ومن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر.

عرفها الاقتصادي "فيرنون"<sup>\*</sup> VERNON على أنها "شركة الأم تسيطر على تجمع كبير من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة"، إلا أن تجمعها يجعلها كما لو أن لها مدخل لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية

<sup>1</sup> - أحمد نصير، "أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2012"، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: الإقتصاد الكمي)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص: 18.

<sup>2</sup> - كريمة فويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية)، جامعة تلمسان، 2011، ص: 24.

\* فيرنون سميث (بالإنجليزية: Vernon L. Smith) من مواليد 3 أكتوبر 1918، بأريكا. تلقى تعليمه في هارفارد.

والذي يبدو حساسا لعناصر إستراتيجية مشتركة فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها عن 100 مليون دولار والتي تملك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ستة دول أجنبية أو أكثر<sup>1</sup>.  
إلى جانب هذا فان هذه الشركات تتميز بعدة مميزات أهمها<sup>2</sup>:

✓ **الحجم الكبير**: سواء في حجم المبيعات أو رقم أعمال أو رأس المال؛

✓ **التشتت الجغرافي**: حيث نجد للشركات المتعددة الجنسيات عدة فروع إنتاجية و تسويقية في عدد كبير من الدول؛

✓ **التنوع في النشاطات**: حيث تقوم هذه الشركات بالممارسة كمنشآت أخرى ليس لها علاقة بالنشاط الرئيسي كالفندقة و الأعمال المصرفية؛

✓ **التنوع في المنتجات و الاعتماد على التكنولوجيا المتطورة**؛

✓ **تركيز الإدارة العليا ووحدة القرار**؛

**المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الإقتصادي**

للإستثمار الأجنبي المباشر عدة نظريات في الفكر الإقتصادي و سنقوم بعرض بعض هذه النظريات فيما يلي:

**أولاً: النظرية الكلاسيكية**

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط<sup>3</sup>.

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى العديد من المبررات والتي من بينها ما يلي<sup>4</sup>:

✓ **ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة**؛

✓ **قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة**؛

<sup>1</sup> - سامية دحمان، "تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، (رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية)، جامعة الجزائر، 2001، ص: 19.

<sup>2</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 20.

<sup>3</sup> - مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص: 55.

<sup>4</sup> - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1989، ص: 32.

- ✓ إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول؛
- ✓ قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص ببيكل توزيع الدخل، وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها بالمقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقة الاجتماعية؛
- ✓ وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية.

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة وهي فرضية غير واقعية<sup>1</sup>.

### ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها.

كما أن توافر بعض جوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر ما يلي<sup>2</sup>:

- ✓ اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي؛
- ✓ توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما متوفر منها في الشركات والمشروعات المحلية؛
- ✓ قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج والاستفادة من وفورات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل كلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بكلفة وسعر أعلى؛
- ✓ اختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتطور؛
- ✓ الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية؛
- ✓ الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية والتنظيمية والإدارية والتكاملية والتي تتيح لها قدرة أكبر على المنافسة ونتيجة للقوة التنافسية الأكبر والمستندة إلى قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابقة، فإنها تعمل في أسواق الدول النامية بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول بسبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير التامة.

<sup>1</sup> - المرجع نفسه، ص: 32 .

<sup>2</sup> - عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003، ص: 48 .

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية<sup>1</sup>. كما يمكن القول بأن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة وتعدد الشروط والإجراءات الجمركية والضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية أو المتقدمة ومن ثم فإن قدرة الشركة على إستغلال جوانب القوة فيها التي تميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب<sup>2</sup>.

**ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية:**

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات ويذكر أن تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية، ومن تلك المميزات التنافسية إنتاج شركة معينة لسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الأخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق<sup>3</sup>.

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري.

وقد تطورت هذه النظرية ولكن تطورها ظل في سوق احتكاري ولم تراع النظرية السوق اليابانية، حيث تقوم شركات صغيرة ومتوسطة الحجم في ظل هيكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل والميزة التنافسية ولم تشرح كذلك الحكمة في أن الإنتاج الخارجي هو أفضل وسيلة للاستفادة من المزايا الاحتكارية للشركة.

**المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر العملي**

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى أهم المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تؤثر على توجيه تدفقات هذا الأخير.

## أولا: المحددات الاقتصادية

<sup>1</sup> - فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004، ص: 181 .  
<sup>2</sup> - عبد السلام أبو الفحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001، ص: 398 .  
<sup>3</sup> - رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، 2002، مصر، ص: 49 .

من أهم الأبواب التي يعتمد عليها صانع قرار الاستثمار الأجنبي المباشر لتوجيه رؤوس أمواله نحو الخارج هي المحددات الاقتصادية، لتأثيرها على سير المشروع الاستثماري على مستوى الدول المضيفة، و سيتم عرض أهم المحددات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في بناء المناخ الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

**1- حجم السوق واحتمالات النمو:** يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى تزايد تدفق هذه الاستثمارات، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي للاحتتمالات المستقبلية، لقد وجدت الدراسات العملية أن هناك علاقة إرتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضا لحجم سوق الدولة المضيفة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن إرتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات<sup>1</sup>.

**2- سياسات اقتصادية كلية مستقرة:** إن وجود بيئة إقتصادية كلية تتسم بالتححر والمرونة والوضوح، وتمتيز بالإستقرار وغير متضاربة في الأهداف وتتكيف مع التغيرات والتحويلات الإقتصادية على مستوى الإقتصاد الوطني وعلى مستوى التحويلات العالمية كلما كانت في مجموعها جاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر.

ومن الضروري أن تحتوي السياسة المالية على الحوافز الضريبية المناسبة وسعر وعبء ضريبي مناسب لتكون مشجعة للإستثمار، ومن ناحية أخرى تضم سياسة للإنفاق العام تؤدي إلى تقوية البنية الأساسية وهو ما يؤدي إلى جذب الإستثمار، ومن الضروري أن تكون السياسة النقدية توسعية ومتوافقة مع حجم النشاط الإقتصادي، وسياسة التجارة الدولية لا بد أن تكون تحررية، وكذلك السياسة السعرية وأيضا سياسة سعر الصرف كلما كانت تحررية وواقعية كلما أدت لجذب الإستثمار<sup>2</sup>.

**3- الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر الناتج المحلي الإجمالي محددًا أساسيا للشركات متعددة الجنسية التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبها من أسواق الدول المضيفة، وفي هذا الإطار نجد أن الدول التي تتميز بناتج محلي كبير تكون ملائمة جدا لكثير من المؤسسات المحلية و الأجنبية، خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير القابلة للتجارة، ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها إلى أسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع خاصة بها في تلك الدول، بالإضافة إلى ذلك فإن كبر

<sup>1</sup> - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 35.

<sup>2</sup> - محمد ساحل، "تجربة إستقداث الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و السعودية- دراسة مقارنة-"، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود و مالية)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008، ص ص: 54، 55.

حجم الناتج المحلي الإجمالي يساعد المؤسسات التي تعمل في المنتجات القابلة للتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم<sup>1</sup>.

4- **سعر الصرف:** كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسية تتفاعل بردود عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث توصلت إلى أن هذه الشركات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة كما أوضحت هذه الدراسات إلى أن الشركات الأجنبية تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها<sup>2</sup>.

5- **معدل التضخم:** إن معدلات التضخم تأثيرا مباشرا على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال، كما يؤثر على تكاليف الإنتاج التي تولى بأهمية كبيرة من طرف الشركات متعددة الجنسية، كما نجد تأثير ربحية السوق نتيجة لارتفاع معدلات التضخم\* في الدول المضيفة، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري، ومن هنا يكون المستثمر الأجنبي بحاجة إلى استقرار سعري<sup>3</sup>.

6- **تكلفة اليد العاملة:** تعتبر تكلفة اليد العاملة من بين أهم تكاليف النشاط الإنتاجي للمؤسسة الاقتصادية، لذلك تسعى المؤسسة جاهدة لخفض تكلفة العمالة من أجل تعظيم أرباحها في مختلف أسواق تعاملاتها.

إن ظروف المنافسة الاحتكارية التي تميز معظم الأسواق العالمية، والتحكم الإرادي في سوق اليد العاملة من قبل الحكومات في مختلف الأسواق العالمية، كفرض القيود على تنقل العمالة، من شأنه أن يؤدي إلى اختلال في الأجور الحقيقية التي تتقاضاها العمالة بين بلد وآخر، مما يفسح المجال واسعا أمام انتقال العمليات الإنتاجية إلى حيث الأجور المنخفضة، قصد تقليص تكلفة الإنتاج الإجمالية إلى أدنى حدود ممكنة لها<sup>4</sup>.

7- **بنية أساسية مناسبة:** إن حالة ووضعية البنية الأساسية، تأثر تأثيرا كبيرا على قرار الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، وتشمل هذه الخدمات إمدادات الكهرباء المتميزة بالكفاءة، وشبكات النقل المصممة

<sup>1</sup> - عمر صقر، مرجع سابق، ص: 51.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 52.

\* ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 3% سنويا، وإذا حدث ذلك تكون منطقة الخطر سواء للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية، ونضيف على ذلك أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمرون إلى الأنشطة قصيرة الأجل، وينفرون من الاستثمارات طويلة الأجل. مأخوذة من المرجع سعيد النجار، آفاق الاستثمار في الوطن العربي، اتحاد المصارف العربية، القاهرة، 1992، ص: 66.

<sup>3</sup> - عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 76.

<sup>4</sup> - كمال مرداوي، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة - حالة الجزائر -"، (أطروحة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص: 116.

تصميماً جيداً (الطرق، الموانئ، المطارات والسكك الحديدية)، وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط أنابيب النفط والغاز<sup>1</sup>.

8- توفر المناطق الحرة: يمكننا القول أن المنطقة الحرة هي جزء من الأرض داخل حدود الدولة، يتم إيضاح حدودها الجغرافية بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركياً إمتداد للخارج فهي معزولة بإعتبار جمركي، إلا أنها بالقطع خاضعة للسيادة الوطنية من وجهة نظر السياسة، فهي جزء تقتطع من الدائرة الجمركية وتصبح حرة من كل قيد جمركي، فتدخل إليها السلع و تخرج منها بغير أن تدفع أي رسم ورغم أنها تقع على مساحة من أرض، فإن السلع التي تنتجها تعامل على أنها سلع أجنبية مستوردة، ورغم أنها تخضع للسيادة الكاملة للدولة فإنها معزولة عنها ومحددة جغرافياً بأسوار تعزلها عن باقي إقليم الدولة<sup>2</sup>. تحقق المنطقة الحرة العديد من الأهداف والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين الوطنيين والأجانب ويمكن حصر هذه الفوائد التي يستفيد منها المستثمر في<sup>3</sup>:

- ✓ تحقيق رؤوس الأموال والمشروعات العاملة فوائد كبيرة من الإعفاءات والمزايا، خاصة الإعفاءات الجمركية، وإعفاءات الضرائب التي لا تتوافر للمشروعات التي تعمل خارج هذه المناطق الحرة؛
- ✓ تسويق إنتاج المشروعات في أسواق الدول المجاورة؛
- ✓ الاستفادة من الأيدي العاملة أو مستلزمات الإنتاج الرخيصة في بعض الدول، بما يحقق خفضاً لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- ✓ الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات في المناطق الحرة، بما يساعد على تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح.

#### ثانياً: المحددات السياسية

تعد العوامل السياسية واحدة من أهم العوامل في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية الخاصة، فالمستثمرون يأخذون بالحسبان جميع المخاطر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مثل طبيعة النظام السياسي، احتمالات التأميم ومصادرة الملكيات الخاصة، مدى التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية، الاستقرار السياسي في البلد، وطبيعة التغييرات السياسية المحتملة وغيرها من الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية في البلد المعني<sup>4</sup>.

#### ثالثاً: المحددات القانونية والتنظيمية

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 116 .

<sup>2</sup> - فطيمة بن عبد العزيز، "فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كمي)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005، ص: 233.

<sup>3</sup> - عمر صقر، مرجع سابق، ص: 54 .

<sup>4</sup> - داود سلوم عبد الحسين الخرزجي، "الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الكوفة - العراق، 2008، ص: 94.

لابد من وجود إطار قانوني يرسى الأسس التشريعية القانونية منظمة للنشاط الاقتصادي كافة والحرية الاستثمارية خاصة، بشكل ينسجم مع أهداف التنمية والرخاء في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية، كما لابد أن تتميز القوانين بعدم التعقيد والتناقض خاصة فيما يخص الإجراءات والتطبيقات العملية لتلك القوانين على أرض الواقع كما لابد أن يتسم الإطار القانوني بالتطور والمرونة التامة بهدف جذب الاستثمارات ويأخذ الظروف المستجدة والاحتياجات المتنامية للأفراد والمؤسسات الوطنية فضلا عن الشفافية ووضوح الرؤية من خلال تحديد أهداف وأولويات الدولة بالنسبة للمشروعات التي يراد أن تخدم خطط التنمية وان تتسم قراراتها على مختلف المستويات بدقة الصياغة والوضوح لتسهيل تنفيذها<sup>1</sup>.

والجدول الموالي يمثل التغيرات التنظيمية في اللوائح و القوانين الوطنية في العالم من الفترة 2000 إلى غاية 2001.

جدول رقم (1-02): يمثل التغيرات التنظيمية في اللوائح و القوانين الوطنية 2000 – 2011

البند	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد البلدان التي أدخلت التغيرات	45	51	43	59	80	77	74	49	41	45	57	44
عدد التغيرات التنظيمية	81	97	94	126	166	145	132	80	69	89	112	67
الأكثر إيجابية للاستثمار	75	85	79	114	144	119	107	59	51	61	75	52
الأقل إيجابية للاستثمار	5	2	12	12	20	25	25	19	16	24	36	15
محايد/غير محايد	1	10	3	0	2	1	0	2	2	4	1	0

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2012

#### المطلب الرابع: الإجراءات التحفيزية لتأطير الإستثمار الأجنبي المباشر

نظرا للضرورة الملحة التي يقتضيها الإستثمار الأجنبي المباشر لإقتصاديات الدول، أدى إلزام وضع وصياغة أطر قانونية تمهيك الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال توفير البنى التحتية المواتية لهذه الأخيرة، لكن المستثمر الأجنبي يسعى إلى إيجاد ضمانات أكثر لحماية إستثماراته بإبرام عقد إتفاقيات ثنائية مع الدول المضيفة، بالإضافة إلى إتفاقيات إقليمية ومتعددة الأطراف، وفي ما يلي سنبرز أهمها<sup>2</sup>:

#### أولا: القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية

هناك جملة من القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، تم إعدادها عام 1991 من قبل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، بالاستناد إلى المعاهدات الثنائية للاستثمارات وكذا

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 95.

<sup>2</sup> - محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص: 23.

تشريعات في الدول المختلفة، بالإضافة إلى الاتفاقيات الجماعية وقرارات الأمم المتحدة، وقرارات محاكم التحكيم الدولي، وكتابات فقهاء القانون الدولي.

ويشمل نص القواعد الإرشادية بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية، خمس مواد تمثل في بعضها نصوصا ما هو مقبول بصفة عامة من القانون الدولي المعاصر، وتمثل في بعضها الآخر إضافات يقصد منها تطوير هذا القانون بما يستجيب للحاجة إلى حماية أفضل للمستثمرين الأجانب.

و في الملحق رقم 01 عرض مختصر لمضمون المواد الخمس التي تتكون منها القواعد، وبعض الملاحظات المرتبطة بها.

### ثانيا: الاتفاقيات الثنائية

إن رغبة الحكومات في تسهيل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تجسد في ازدياد ملحوظ للاتفاقيات الثنائية، مما يسفر إلى تحرير التدفقات الاستثمارية وتنظيمها وتعظيمها وحمايتها، وتكمن أهمية هذه الاتفاقيات في تحديد التزامات كل من أطراف هذه الاتفاقية والممثلين بدولة الأصل (الأم) والدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية<sup>1</sup>، وسيتم عرض أهم مواضيع البنود التي تضمنها عادة كل اتفاقية ثنائية، والتي من خلالها تتحدد مسؤولية كل طرف اتجاه الآخر<sup>2</sup>:

✓ **دخول وتأسيس المشروعات الاستثمارية:** من خلالها يتم تحديد أنواع الأنشطة التي يسمح للمستثمر الأجنبي أن يقوم بها في الدولة المضيفة للاستثمار؛

✓ **الحوافز:** وتعكس هذه البنود التزام سياسة الدولة تجاه تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛

✓ **المعاملة الوطنية ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية:** وفيها تلتزم الدولة المضيفة ضمن الاتفاقية على معاملة الاستثمارات الأجنبية نفس معاملتها للاستثمار المحلي أو أية دولة ثالثة تتمتع بميزات الدولة الأولى بالرعاية، وذلك تجنباً لأي مظهر من مظاهر التفرقة على أساس جنسية المستثمر؛

✓ **المعاملة العامة:** معاملة منصفة وعادلة أو حماية وضممان كاملين، تتضمن اتفاقيات الاستثمار نصوصاً واضحة تحدد حداً أدنى من المعاملة\* التي تقدمها الدولة المضيفة لأصحاب الاستثمارات الأجنبية؛

✓ **المصادرة أو التأميم:** تضع اتفاقيات الاستثمار كثيراً من القيود على حق الدولة المضيفة للاستثمار في مصادرة أو تأميم الاستثمار، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص الالتزام بدفع تعويضات عادلة في حالة المصادرة أو التأميم؛

✓ **تحويل الأموال:** تضمن كثير من اتفاقيات الاستثمار الثنائي حق التحويل الحر لإيراداتها المتأتية من المشروع الاستثماري، أو وضع قائمة بالمدفوعات التي يمكن تحويلها من العملة الصعبة؛

<sup>1</sup> - عمار زودة، مرجع سابق، ص: 144.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 145.

\* تلتخص هذه المعاملة في أحد الأمرين: إما معاملة منصفة وعادلة، أو حماية وضممان كاملين من أي توغل أو تعدي سواء من جانب الدولة ذاتها أو من الجهات الأخرى الخاصة.

✓ **تسوية المنازعات:** هناك نوعان من الآليات التي تتطرق لهما اتفاقية الاستثمار فيما يتعلق بتسوية المنازعات الاستثمارية، أولهما آليات وإجراءات تسوية المنازعات التي تنشأ بين الدول الأطراف في الاتفاقية، وتلك التي تعالج المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة للاستثمار.

### ثالثاً: الاتفاقيات متعددة الأطراف في إطار المنظمة العالمية للتجارة

في الواقع، لا يوجد الآن في نطاق المنظمة العالمية للتجارة اتفاق متعدد الأطراف يتعلق بمسائل ولأول، Uruguay round الاستثمار، إذ الأمر لا يزال قيد النقاش والاختيار، إلا أن جولة الأورغواي مرة في تاريخ المفاوضات التجارية قد أقرت نصوصاً هامة تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر أهمها<sup>1</sup>:

✓ اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة؛

✓ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات؛

✓ اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

و سنقدم لفته مختصرة لأهم ما جاء في هذه الاتفاقيات:

#### 1- اتفاق تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)<sup>2</sup>: عندما بدأت المفاوضات في جولة أورغواي،

قدمت الولايات المتحدة اقتراحاً بضرورة وضع ضوابط لتدابير الاستثمار التي تشوه التجارة، كما اقترحت كذلك أن تتناول المفاوضات السياسية التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدى اعتراض البلدان النامية على بحث القضايا الاستثمارية ضمن نطاق في النهاية، إلى اقتصار المفاوضات على موضوع محدد، وهو تدابير الاستثمار المتصلة (GATT) الغات بالتجارة، إن من بين التدابير التي تبنتها الحكومات لاستقطاب وتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر هناك الحوافز المالية، والخصم الضريبي، وتوفير مساحة من الأرض والخدمات الأخرى على أسس تفضيلية، فضلاً عن ذلك تضع الحكومات شروطاً لتشجيع الاستثمار أو الإلزام باستخدامه طبقاً لبعض الأولويات الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق يسمح للبلدان استخدام خمسة تدابير متصلة بالتجارة، حيث أنها (أي هذه التدابير) تعطي أفضلية المنتجات المحلية على الواردات، ومن ثم فإنها تخالف مبدأ المعاملة الوطنية، وتشمل هذه التدابير ما يلي<sup>3</sup>:

✓ الالتزام بشراء منتجات من منشأ محلي، أو أي مصدر محلي، أي ضرورة استخدام قدر من المدخلات المحلية في الإنتاج؛

1 - محمد قويدري، مرجع سابق، ص: 26.

2 - نفس المرجع، ص: 27.

3 - محمد قويدري، مرجع سبق ذكره، ص: 27 .

\* ويطلق عليه شرط توازن العملة الأجنبية، أو متطلبات التحويل الأجنبي المؤدية إلى قيود على الواردات.

- ✓ أن يكون شراء أو استخدام منتجات مستوردة من جانب مؤسسة ما مرتبطا بحجم أو قيمة المنتجات المحلية التي تقوم بتصديرها، أي تشترط أن تكون الواردات مساوية لنسبة معينة من الصادرات (متطلبات التوازن التجاري)؛
- ✓ إلزام الشركة الأجنبية باستيراد منتجات تستخدم في إنتاجها المحلي أو ترتبط به عموما، بكمية تتناسب مع حجم أو قيمة الإنتاج المحلي الذي تصدره؛
- ✓ إلزام الشركة الأجنبية لمنتجات تستخدم في إنتاجها أو ترتبط به بتقييد حصولها على العملة الأجنبية، على مبلغ يتناسب مع تدفقات العملة التي ترجع لتلك الشركة\*؛
- ✓ قيام الشركة الأجنبية بتصدير منتجات أو بيعها للتصدير، حيث تشترط بعض الدول المضيفة على المستثمر الأجنبي أن يصدر كمية معينة من إنتاجه لا تقل عن نسبة معينة من إنتاجه المحلي الكلي، ويطلق عليه شرط "حدود التصدير".

2- الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات "الغات" GAAT : تشمل كلمة "خدمات" على مجال واسع من النشاطات الاقتصادية، وقد قسمت أمانة منظمة التجارة العالمية هذه النشاطات المتنوعة إلى القطاعات التالية<sup>1</sup> :

- ✓ خدمات الأعمال التجارية ( بما في ذلك الخدمات المهنية وخدمات الحاسوب)؛
- ✓ خدمات التوزيع؛
- ✓ الخدمات المالية (التأمين والخدمات المصرفية)؛
- ✓ خدمات الاتصالات؛
- ✓ خدمات السياحة والسفر؛
- ✓ خدمات التسديد والخدمات الهندسية؛
- ✓ الخدمات الترفيهية والثقافية، الرياضية؛
- ✓ الخدمات التعليمية؛
- ✓ خدمات النقل؛
- ✓ الخدمات البيئية؛
- ✓ الخدمات الصحية؛
- ✓ الخدمات الأخرى غير المشمولة في مكان آخر.

كما قسمت هذه القطاعات 12 السابقة الذكر إلى 155 قطاعا فرعيا.

<sup>1</sup> - محمد قويدري، مرجع سابق، ص: 28 .

تهدف اتفاقية "الغات" إلى تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين ولتطوير البلدان النامية، ومن خلال تطوير تجارة الخدمات، وبذلك فهي تقدم مجموعة شاملة من القواعد المتضمنة تقديم الخدمات الدولية بكل أنواعها، بما في ذلك الوجود التجاري، المماثل للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجدر الإشارة إلى أن هيكل اتفاق تجارة الخدمات "الغات" يتألف من إطار موضحة في الملحق رقم (02).

### 3- اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية "ترييس" TRIPS :

حيث سعت الدول المتقدمة إلى وضع الاتفاقيات والمواثيق المنظمة لحقوق الملكية الفكرية، وإقامة للإشراف على تطبيق تلك الاتفاقيات والمواثيق، وقد أدرجت الدول المتقدمة موضوع منظمة "وايو" WIPO حقوق الملكية الفكرية في جولات مفاوضات التجارة التي أسفرت على إنشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995، وإقرار اتفاقية الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية "تريس" التي دخلت حيز التنفيذ في العام ذاته، وشهد مطلع عام 2000 انتهاء الفترة الانتقالية الأساسية المحددة للدول النامية الأعضاء وبينها الدول العربية (من غير قطاعات الأدوية والمنتجات الكيماوية)، مما يعني أصبحت مطالبة اعتباراً من ذلك التاريخ بالالتزام بأحكام الاتفاقية وتوفير التشريعات الوطنية التي تتسق مع أحكامها.

إن اتفاقية "تريس"، تعتبر الاتفاقية الأحدث والأوسع لحماية حقوق الملكية الفكرية وتتبنى هذه الاتفاقية تطبيق المبادئ الأساسية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية عبر 43 مادة، وقد جاءت هذه المواثيق بأحكام عامة وأحكام تفصيلية، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إقامة نظام حماية فعال لحقوق الملكية الفكرية، وفي الوقت ذاته ضمان أن لا تصبح التدابير والإجراءات لحماية حقوق الملكية الفكرية كحواجز في حد ذاتها أمام حركة التجارة الدولية<sup>1</sup> تجدر الإشارة أن هناك مجموعة من المعاهدات الدولية والإقليمية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية سبقت اتفاقية "تريس"، تدار من خلال المنظمة العالمية للملكية الفكرية "وايو"، نذكر منها:

- ✓ معاهدة باريس 1883م التي تحمي البراءات والماركات التجارية؛
  - ✓ معاهدة برن 1886م حول المؤلف؛
  - ✓ الاتحاد الدولي لحماية الأصناف الحديثة للنباتات (UPOV) 1961م؛
  - ✓ معاهدة البراءة الأوروبية 1983م (معاهدة إقليمية)؛
  - ✓ اتفاقية حماية تصميمات النموذج الخاص بالأشياء الدقيقة 1989م.
- أما بالنسبة للدول النامية، يوجد مکتبين إقليمين في إفريقيا هما:
- ✓ منظمة الملكية الفكرية الإقليمية الإفريقية (APRIFO)؛
  - ✓ المنظمة الإفريقية للملكية الفكرية (OAPI).

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 30.

وهكذا جمعت اتفاقية "تريبس"، أحكام الاتفاقيات الدولية الرئيسية في مجال الملكية الفكرية في وثيقة واحدة، فحققت الترابط فيما بينها، بعد أن كانت هذه الأحكام متفرقة ومبعثرة في الاتفاقيات الدولية المختلفة، وألزمت جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتطبيق أحكامها بغض النظر عن انضمامها إلى هذه الاتفاقيات الدولية أو عدم الانضمام إليها<sup>1</sup>.

#### 4- مشروع الاتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمار "ماي" MAI :

فتحت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE خلال ماي 1995 مفاوضات تهدف، إلى إنشاء اتفاق متعدد الأطراف حول الاستثمارات، ولقد أشارت هذه المنظمة منذ بداية المفاوضات إلى أن الدول غير الأعضاء وإن كان لا يحق لها الدخول كطرف في المفاوضات إلا أنه يمكن أن تنظم إلى اتفاقية "ماي". يهدف مشروع OCDE إلى السماح للمستثمرين بحماية أفضل ضد المصادرة، وضد إجراءات تعسفية أخرى، وإلى إنشاء آليات تسوية النزاعات وإلى خلق مجموعة قواعد موحدة، تقوم على حماية المستثمرين، وعلى دخولهم السوق والتي ليست متضمنة في المعاهدات الثنائية حول الاستثمار. إن خلق التوافق بين القواعد التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، والمشجعة من طرف OCDE، يستهدف القضاء تدريجياً على التصرفات التمييزية لبعض الحكومات تجاه الشركات متعددة الجنسية بصورة يتم معها دخول المؤسسات التجارية الأجنبية الأسواق في نفس ظروف المؤسسات التجارية الوطنية. بهذا المعنى فإن هدف اتفاقية "ماي" هو تحرير الاستثمارات أكثر من خلق إطار حقيقي لتنظيم هذه الاستثمارات<sup>2</sup>.

هذا وترتكز اتفاقية "ماي" على محاور ثلاثة رئيسية هي<sup>3</sup>:

- ✓ تحقيق مستويات عالية لحماية المستثمر؛
- ✓ تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار؛
- ✓ توفير نظم لتسوية وفحص المنازعات.

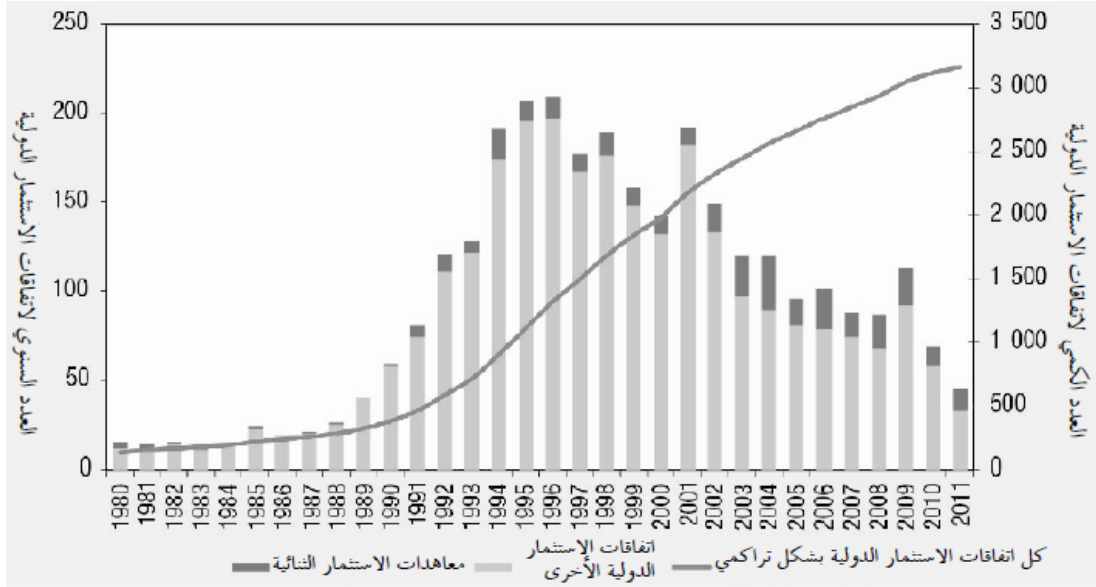
الشكل التالي يمثل إتجاه المعاهدات الثنائية و إتفاقيات الإستثمار الدولية الأخرى التي تمت بين دول العالم في مجال زمني من 1980 إلى غاية 2011.

الشكل رقم (1-01): يمثل إتجاه المعاهدات الإستثمار الثنائية و إتفاقيات الإستثمار الدولية الأخرى فترة 1980-2011

1 - نفس المرجع، ص ص: 31، 32.

2 - نفس المرجع، ص 33.

3 - نفس المرجع ونفس المرجع.



المصدر: الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي لعام 2012، ص: 21

من خلال ملاحظة الشكل أعلاه يتضح لنا التالي<sup>1</sup>:

بنهاية العام 2011، تكونت شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية من 3164 اتفاقا، تشتمل على 2833 معاهدة استثمار ثنائية و 331 اتفاقية استثمار دولية أخرى ( من بينها بشكل أساسي اتفاقات تجارة حرة بها مواد خاصة بالاستثمار و اتفاقات شراكة اقتصادية و اتفاقات إقليمية، و بإجمالي 47 اتفاقية استثمار دولية تم توقيعها في عام 2011 (33 معاهدة استثمار ثنائي و 14 اتفاقية استثمار أخرى)، مقابل 69 في عام 2010، استمر إبرام معاهدات الاستثمار التقليدية في التراجع، و لهذا عدة أسباب منها:

✓ التحول التدريجي نحو الدخول في معاهدات إقليمية؛

✓ أن اتفاقيات الاستثمار أصبحت عرضة للجدل و ذات حساسية سياسية بالمعايير الكمية، لا تزال

الاتفاقات الثنائية هي المهمة، ولكن بمعايير الأهمية الاقتصادية، تزداد الاتفاقات الإقليمية أهمية.

<sup>1</sup> - الأونكتاد، تقرير الإستثمار العالمي لعام 2012، ص: 20.

### المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية كأداة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في العالم

إن إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والحوافز التي تجريها الدولة المضيفة و التي تتأثر بجملة من الأوضاع الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و السياسية وبالحالة الأمنية للبلد، وإنطلاقاً من الشعور بأهمية هذه الأخيرة في عملية التنمية وزيادة الإنتاج مما يترتب عليه زيادة الرفاهية الإقتصادية للمجتمع، فقد فتنامى إهتمام صانعي و متخذي القرار في الدولة المضيفة وذلك من خلال تنفيذ حزمة من الإصلاحات الإقتصادية والتي تحمل في طياتها إصلاحات مصرفية وسن العديد من تشريعات والتدابير التي من شأنها أن تجذب الإستثمار.

#### المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة

لقد عرفت الدول المتقدمة سيطرتها على الحصة الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>1</sup>، ففي سنة 2000 كانت حصة الدول المتقدمة من الاستثمار الأجنبي المباشر تقدر بـ 80% مقارنة بباقي دول العالم، وكما ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المتقدمة من 396 مليار دولار في عام 2004 إلى 542 مليار دولار في عام 2005، أي بزيادة نسبتها 36%.

تسارع انتعاش التدفقات الداخلة إلى الدول المتقدمة<sup>2</sup>، والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2009، بلغت في عام 2011 ما قدره 748 مليار دولار، بزيادة نسبتها 21% مقارنة بسنة 2010 وشكل الانتعاش في هذه السنة خمس ما خسرتة هذه البلدان خلال الأزمة المالية في الفترة 2008-2009 وظلت التدفقات الداخلة عند مستوى 77% من متوسط السنوات الثلاث السابقة للأزمة (2005-2007) أما التدفقات الداخلة إلى أوروبا، والتي كانت قد تراجعت حتى عام 2010، فأظهرت تحولا بينما يتواصل الانتعاش القوي للتدفقات إلى الولايات المتحدة، واجتذبت أستراليا ونيوزلندا مبالغ كبيرة من هذه التدفقات.

وتعرض الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة لاختبار صعب في عام 2012 أمام أزمة منطقة

اليورو والمهشاشة الواضحة للانتعاش في معظم الاقتصاديات الكبرى.

وتشير بيانات الاندماج و التملك إلى أن عمليات التملك عبر الحدود لشركات في البلدان المتقدمة في الشهور الثلاثة الأولى لعام 2012 هبطت بنسبة 45% مقارنة بنفس الفترة من عام 2011، وتشير بيانات المجالات الجديدة المبلغ عنها إلى نفس الاتجاه (إذ هبطت بنسبة 24%).

واستمر انخفاض مستوى التدفقات إلى البلدان المتقدمة في عام 2014، وعلى الرغم من انتعاش في عمليات الاندماج عبر الحدود، عموماً انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة من

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 29، 30.

<sup>2</sup> - تقرير الاستثمار العالمي 2012، ص: 31.

الاقتصاديات بنسبة 28 % (499 بليون دولار)، وذلك لأنهم تأثروا بالتجريد إلى حد كبير على نطاق واسع من الولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم (1-03): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2012 – 2014 (مليار دولار)

الدول	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العالم	1197.8	1309.01	1524.4	1403	1467	1228	1175.1	1451.4	1694.4	1284	1306	1354
الدول المتقدمة	606.2	618.6	747.9	679	697	499	857.8	979.6	1237.5	873	834	823

المصدر: تقرير الأكتاد العالمي 2012 و 2015

### المطلب الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتحولة\*

إن عملية الإصلاح التي قامت بها الدول السائرة في طريق النمو و نجحها في تطبيق القواعد و النظم الدولية المرتبطة بالقطاع المصرفي، و إدراكها بدور القطاع الخاص في إزدهار الإقتصاد، بالإضافة إلى الاهتمام بالبنى التحتية الأمر الذي ألقى بضلاله على عملية التحول الإقتصادي الذي شهدته هذه الدول في جميع القطاعات سواء الإنتاجية منها أو الخدمية مما فتح شهية الإستثمار الأجنبي في هذه الدول نتيجة للمزايا المقدمة للمستثمر مما دفع بالعملية التنموية لهذه البلدان، ونذكر هنا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر بعض التجارب لهذه الدول:

أولاً: التجربة التركية ( تركيا الجديدة )

بعد الإخفاقات المتوالية للحكومات التي تعاقبت على تركيا تولى حزب العدالة و التنمية السلطة في عام 2002، و قيامه بإجراءات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي و السياسي و من أهمها<sup>1</sup>:

- ✓ وضع لوائح جديدة للنظام المصرفي بهذا الإنضباط المالي؛
- ✓ إعادة هيكلة القطاعات الحقيقية و إحيائها؛
- ✓ تخصيص المشروعات المملوكة للدولة<sup>2</sup>؛
- ✓ تبني سياسية أسعار الفائدة الحقيقية مما أدى لإجتذاب رؤوس كنتيجة لهذا الإجراء؛
- ✓ تبني الحكومة تدابير وقائية متنوعة و برنامج تقشف للإقتصاد؛
- ✓ وضع تدابير طويلة الأجل لمعالجة إرتفاع التضخم الناتج عن إعادة الهيكلة بدلا من طباعة الأوراق النقدية عن طريق السياسة النقدية ( التحكم في أسعار الفائدة في الأجل القصير و الإعتماد على إستهداف التضخم بدلا أسعار الصرف المستهدفة )؛

\* و هي الدول التي حققت فقرة نوعية في إقتصادياتها في فترة وجيزة .

1 - مجلة رؤية تركيا، العدد 14، على الموقع إلكتروني <http://rouyaturkiyyah.com> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، ص: 1.

2 - مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006، ص: 151.

✓ تبني سياسة الإنضباط المالي لتخفيض عجز موازنة البلاد بمعية السياسة المالية ( إلغاء العفو الضريبي لتوسيع قاعدتها الضريبية)<sup>1</sup>؛

إن مجمل الإجراءات سالفة الذكر خلال هذه الفترة أدى إلى زيادة النمو الإقتصادي علاوة على زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة و إنتعاش الطلب المحلي في الوقت نفسه مما أدى إلى إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر والذي بدوره زاد من الإنتاج المحلي الأمر الذي أدى إكساء الإقتصاد التركي مرونة ضد الصدمات الخارجية و سجل أسرع فترة للنمو بين سنتي 2002 و 2006 .

جدول رقم (1-04): يمثل نسبة النمو الإقتصادي في الفترة بين 2002 و 2006

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
نسبة المئوية للنمو	5.7	6.2	5.3	9.4	8.4	6.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على: مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006، ص 152.

إن الأزمة العالمية في 2008 أدت إلى ركود في العلاقات التجارية في 2009 بـ 4.8% نتيجة إنخناق الحصة السوقية الأوربية لتركيا مما أدى بها إلى البحث على أسواق جديدة بأمل إيجاد بدائل لها، والذي أسفر بإنشاء صلات تجارية مع أسواق جديدة بالإضافة إلى ازدياد الطلب المحلي والصادرات في تعافي الإقتصاد التركي.

جدول رقم (1-05): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 – 2014 (الوحدة: مليون دولار)

الدولة	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تركيا	8 585	9 086	16 136	13 283	12 357	12 146	1 553	1 469	2 330	4 106	3 527	6 658

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015، ص: 237

كان لأداء البلاد القوي في النمو الإقتصادي السنوي بين 2002 و 2012 تأثيراً إيجابياً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد حيث بلغ 10504 دولاراً في 2012 مقارنة بـ 3492 دولاراً في 2002. عزز أداء النمو القوي في تركيا وتحسن مؤشرات الموازنة توافق البلاد وتكاملها مع الأسواق العالمية مضيئاً إلى قدرتها التنافسية، وإعادة الهيكلة للقطاع المصرفي، بجانب الإصلاحات المالية جعلت البلاد أقل عرضة للصدمات الخارجية ومن ثمَّ عززت مصداقيتها. حولت هذه التحسينات تركيا إلى جهة فاعلة إقليمياً اجتذبت مستويات قياسية من الاستثمارات الأجنبية، حيث أن جذبت إجمالي 19 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين 1950 و 2002، تلقت تركيا 22.047 مليار دولار في 2007. رغم سهولة تعامل تركيا نسبياً مع أزمة 2008 المالية العالمية مقارنة بمختلف منافسيها، شهدت تركيا هبوطاً مفاجئاً في مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008، إلا أنها تعافت في العام التالي بفضل بنيتها التحتية المالية القوية ومرونتها العالية إزاء الصدمات،

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 1.

تلقت تركيا إجمالي 110 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مباشرة لتحتل في 2012 المرتبة الثالثة عشرة بين الاقتصادات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. بالإضافة التصنيف الائتماني لدى شركات الخدمات المالية الدولية الذي حُضيت به تركيا منه 2002 فصاعداً، ساعد في إستقطاب الإستثمار الأجنبي مما حسن في النمو الإقتصادي السنوي وقلص الدين الخارجي و كان نتيجة لذلك الإستقرار السياسي.

### ثانياً: التجربة الصينية

تكتسح الصين العالم بأكمله ابتداءً من أبسط السلع الاستهلاكية والعلمية وحتى التكنولوجيا وانتهاءً بأعقدها وبأسعار تنافسية وبكميات مذهلة وبجودة عالية كما أن الاقتصاد الصيني يحقق معدلات نمو كبيرة لا تقل عن 8% سنوياً منذ أكثر من 15 عاماً وأصبحت الصين عملاق وقوة عظمى حاضراً ومن أحد أهم الأسباب التي حولت الصين إلى عملاق مستيقظ ونشط هو الانفتاح الاقتصادي والظروف التي هيئتها لجذب الاستثمارات الأجنبية و القيام بجملة من الإصلاحات التي جعلت من الصين محط أنظار المستثمرين في العالم، عملت الصين على استخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي حيث وصل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من ألف مليار دولار وكذلك تستخدم الصين القروض الأجنبية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة وقد وافقت الصين عام 1999 على 315 ألف مشروع استثماري أجنبي بقيمة تعاقدية قدرها 600 مليار دولار وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للاستثمارات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية. ومن أهم المبادئ والسياسات الأساسية لدعم وجذب الإستثمار هي<sup>1</sup>:

- ✓ كسب العون الأجنبي كعامل مساعد وان يكون لدى الصين قدرة على هضم وتسديد الرساميل الأجنبية؛
- ✓ المثابرة في الاعتماد على الذات كعامل رئيسي وعلى مبدأ المنفعة المتبادلة و ضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والأجنبي؛
- ✓ استيراد التقنيات المتقدمة القابلة للتطبيق في الصين؛
- ✓ تطوير الفعالية الاقتصادية للرساميل الأجنبية من خلال استخدام أسلوب الإدارة العلمية وزيادة أصناف المنتجات ورفع كميتها وجودتها؛
- ✓ الحصول على أكبر المكاسب من أقل الاستثمارات وتوسيع الصادرات بالعملية الصعبة؛
- ✓ إعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يشتركون في مشروعات مشتركة لا سيما في ضرائب الدخل و إعفاء المشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل؛

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تيشوري، تجربة الإستثمار الأجنبي في الصين، موقع الإلكتروني: <http://www.chinaasia-rc.org> مقال نشر بتاريخ: 2006/02/16 ، تاريخ الاطلاع:

✓ إعطاء أفضليات للمؤسسات الاستثمارية المشتركة تتمثل في:

- في حال تعرضت للخسارة حيث يمكن إعفاءها من الضريبة؛
- إعفائها من كافة الرسوم الجمركية والضرائب الصناعية على جميع المستوردات من خارج الصين؛
- ضمان حقوقها في تسيير إدارتها؛

✓ الترويج لثقافة التصدير من خلال طائفة متنوعة ومزيج من الترويج والتسويق والإعلان والتسهيل وإقامة شبكات إنتاج للصادرات بهدف تنشيط صادرات المؤسسات عالية المستوى في إطار صناعات تستهدف الاحتفاظ بالنقد الأجنبي والحصول على نظام متحرر لمعاملة الاستثمارات الأجنبية من حيث سياسات التوظيف والأجور والتسعير وحرية استخدام العمال وإعفاء الأرباح المحولة إلى الخارج من الضرائب وعدم وجود رسوم إطلاقاً للانتفاع بالأرض؛

✓ التوجه الجغرافي حيث أقامة الصين ما يسمى مناطق اقتصادية خاصة ومدن مفتوحة\*؛

✓ وضع ضمان قانوني ودليل إرشاد للمستثمر الأجنبي.

✓ تم تأسيس مجموعة مصارف لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي أهمها<sup>1</sup>:

- مصرف الاستثمار الصيني الذي هدفه جمع الأموال الأجنبية لتطوير اقتصاد الصين؛
- الشركة الصينية للائتمان والاستثمار ومهمتها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية واستيراد المعدات المتقدمة وأساليب إدارة المؤسسات والقيام باستثمارات البناء والقيام باستثمارات داخل وخارج الصين.

جدول رقم (1-06): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						الدولة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
116 000	101 000	87 804	74 654	68 811	56 530	128 50	123 911	121 080	123 985	114 734	95 000	الصين

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص: 237

إن من بين الإصلاحات التي ساعدت على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من الناحية المصرفية هو إهتمام الصين بتسريع عملية الوساطة، و يتجسد ذلك من خلال تصريح ليان بينغ (كبير الاقتصاديين في بنك الاتصالات) عند قوله أنه "بعد أخذ ودائع، يجب على البنوك الإقراض مباشرة إلى الشركات المحتاجة دون وضع

\* وإتاحة هذه المناطق لإقامة صلات مع السوق العالمية وقد تميزت هذه المناطق بقدر كبير من الاستقلال الإداري في مجالات الاستثمار والتسعير وسياسات العمالة وإدارة الأراضي وتقدم الحوافز والتسهيلات والإعفاءات للمستثمرين.

<sup>1</sup> - عبد الرحمان تيشوري، مرجع سابق، ص: 2.

الكثير من التحولات والانعطافات في عملية الوساطة" حسب قوله أيضاً أن مسارعة المقرضين لبيع منتجات إدارة الثروات في السنوات الأخيرة بدلا من منح القروض العادية أمر غير صحي<sup>1</sup>.

وأضاف ليان " أن الحل الحقيقي للمشكلة يكمن في التطوير الواسع للبنوك الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف الشركات الصغيرة"، داعيا الدولة إلى تسريع عملية الموافقة على المزيد من البنوك الخاصة الصغيرة والمتوسطة، كما أشار انه لتخفيض تكاليف التمويل، تحتاج البلاد إلى أن تنظر إلى ما وراء البنوك التجارية، لافتنا إلى أن تكاليف جمع الأموال مباشرة من خلال الأسهم والسندات أقل.

ومع إهتمام الصين المتواصل بهيكل النظام الضريبي وتجسيده بطريقة تتوافق ومتطلبات الاستثمار الأجنبي وكذا مجموعة التسهيلات فيما يخص الإنتفاع بالأراضي، من شأنه أن يؤدي إلى تسريع وتيرة تنمية للإقتصاد الصيني.

### ثالثا: التجربة الماليزية

تعتبر ماليزيا أحد الدول إحدى الدول القلائل بين دول العالم النامية التي سعت في وقت مبكر إلى إتباع أسلوب جاذب مع الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بسبب قناعتها بأن الإستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أوجه التنمية داخل البلد، حيث إهتمت بالصناعات التي من شأنها أن تقوم بعملية إحلال محل الواردات والتوجه التصديري في عملية التصنيع من خلال مجموعة من الإصلاحات وأهمها<sup>2</sup>:

- ✓ قامت بتقليص نفقات التشغيل وتخفيض ضرائب الشركات من 40% إلى 35% وذلك بتشجيع الإستثمار المحلي بشكل عام والأجنبي بشكل خاص؛
- ✓ التحفيزات الضريبية التي قامت بها وخصوصا للإستثمارات في جانب الصنيع والتصدير؛
- ✓ الجوانب التي إستهدفت الإستثمار الأجنبي المباشر<sup>3</sup>:

- **جانب التشريعات:** وضعت ماليزيا سياسات وتشريعات تتناسب مع التغيرات العالمية كالعولمة وتحرير التجاري، وتقديم التكنولوجيا في مجال المعلومات والإتصال؛
- **جانب إستقرار الأسعار:** وضعت الحكومة الماليزية مجموعة من السياسات الهامة التي تؤدي إلى حماية مصالح المستهدفين والمستثمرين على حد سواء إذ سنت الحكومة بهذا الجانب تشريعات تعمل على الحد من الإفراط الغير المسوغ برفع الأسعار، وإهتمت بتوعية المستهلك من خلال قانون المستهلك عام 1999 ظن منها أن الوعي المتزايد للمستهلكين سوف يكون رادعا ضد الممارسات التجارية الغير أخلاقية و هذا يشجع المستثمر الأجنبي؛

<sup>1</sup> - مقال بعنوان: التمويل قد يخل بجهود الإصلاح في الصين، تاريخ النشر: 2014-07-29 19:14:43، Arabic. News. Cn ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20، ص: 03.

<sup>2</sup> - مجاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية، جامعة تكريت، العراق، العدد 11، 2008، ص: 103.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 104.

- جانب تيسير التواصل للمستثمر: حيث دعمت قطاع التجارة الإلكترونية وإعطاء المزيد من الإنتباه لتنفيذ قوانين عديدة لتقدم قانون حماية البيانات الشخصية والذي سوف يقدم تسهيلات للمستثمر الأجنبي متمثلاً بالفوائد في الأعمال التجارية من حيث خفض التكاليف الصفقات التجارية و إقتصار الفترة الزمنية لخدمات التسليم.
- ✓ حققت العديد من النجاحات في مجال الخصخصة حيث تلتزم الحكومة بخصخصة المشروعات والخدمات وكان هدفها من وراء السعي بسياسة الخصخصة هو:
  - تحسين الكفاءة ودعم القرارات الإنتاجية ودعم النمو الإقتصادي؛
  - خفض دور القطاع العام في الإقتصاد وتخفيض العبئ المالي عليه؛
  - المساعدة على تحقيق أهداف التنمية الوطنية.
- و قد تبنت مناهج و أساليب لتطبيق الخصخصة منها:
  - بيع أسهم الشركات الرياضية؛
  - تأجير أسهم صيانة الطائرات الحربية التابعة للقوات الجوية؛
- حيث بلغ عدد المؤسسات والمشاريع التي تم تحويل ملكيتها للقطاع الخاص 26 مؤسسة حتى عام 1990<sup>1</sup>. إهتمت بالإنتفاخ والتحرير الإقتصادي من أجل خلق مناخ إستثماري ملائم وتحديد الإستثمار المباشر والتجارة المرتبطة به، حيث شاركت بحيوية في التجارة الدولية بتنفيذها إتفاقية أفضليات التعريفية الجمركية المشتركة والتي تعتبر الأداة الأساسية في إتفاقية الأفتى التي وقعت في عام 2003 وإستمرت حتى عام 2008 وتم بموجبها خفض التعريفية الجمركية على المنتوجات الصناعية والزراعية ومنتجات التصنيع، وإلغاء كافة القيود والعوائق الأخرى غير المرتبطة بالتعريفية الجمركية لمدة 5 سنوات من تاريخ توقيع الإتفاقية؛
- ✓ إهتمت الحكومة الماليزية بمعالج القروض الغير عاملة في عملية مبادرات الإصلاح التي قامت بها في عام 1998 من خلال إنشاء 3 مؤسسات هي: داناهارتا، دانامودال، لجنة إعادة هيكلة ديون الشركات بالإضافة إلى تصفية الديون الرديئة بهدف زيادة قدرتها التنافسية؛
- ✓ حيث قامت بحلول 2001 بمبادرات لتعزيز سلامة النظام المالي و قيامها ببرامج الإندماج بحيث طلب مصرف نيغارا من المصارف تأسيس أنظمة داخلية لإدارة المخاطر بما في ذلك المعاملات عبر الحدود. وكننتيجة للتسهيلات والتيسيرات التي قامت بها بخصوص الإستثمار الأجنبي مثل تخفيض أسعار السلع الإستثمارية وتحديث البنية الأساسية للإقتصاد أدى إلى تدفق مجموعة من الإستثمارات من وإلى الخارج والملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم (1-07): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص 104.

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						الدولة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
16 445	14 107	17 143	15 249	13 399	7 784	10 799	12 115	9 239	12 198	9 060	1 453	ماليزيا

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص 237

نلاحظ من خلال الجدول : أن تدفق الاستثمار الاجنبي كان سنة 2009 يقدر بـ 1453 مليون دولار ، ثم نقص بنسبة كبيرة وصلت إلى 66% في سنة 2010، ثم عاود الصعود الى أن بلغ في سنة 2011 تدفق الاستثمار 12198 مليون دولار ، الا ان هذا الصعود لم يستمر طويلا ففي سنة 2012 عاود الانخفاض الى ان وصل 9239 مليون دولار واستمر هذا التذبذب حتى سنتي 2013 و 2014 بتدفق 12115 مليون دولار و 10799 مليون دولار على التوالي.

### المطلب الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

تسعى الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيزه للمساعدة في توسيع قاعدة الاقتصاد وزيادة الإنتاجية، حيث يشكل هذا الاستثمار أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجية، وقد تظهر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المديين المتوسط والطويل، وفق بعض الشروط في تحقيق معدلات نمو مستهدفة، وقابلة للاستمرار، ذلك لما يجسده من علاقات وروابط قوية بين البلد المضيف والاقتصاد العالمي، وستتطرق في هذا المطلب لتجارب بعض الدول النامية.

#### أولا: التجربة الانغولية

إن الطبيعة البيئية والجغرافية وما تتمتع به أنغولا من ثروات طبيعية جعلها وجهة مقصودة للاستثمار فقد نجحت بكين في الحصول على (40%) من النفط الخام الانغولي ، كما منحت الصين لواندا قروضا بقيمة 14.5 بليون دولار وساعدت بكين أنغولا في تطوير بنيتها التحتية من خلال إنشاء المطارات والمدن الجديدة وشق الطرقات بطول مئات الكيلومترات.. وبلغت المبادلات التجارية الثنائية نحو (37.5) بليون دولار، ويتواجد على الأراضي الانغولية أكثر من (300) ألف عامل صيني<sup>1</sup>.

لقد أظهرت أنغولا والتنافس الدولي نتائج استطلاع "إيرنست آند يونغ" استمرار الفائض في ميزانية أنغولا نتيجة ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج، حيث يتوقع ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 6.7% حتى العام 2017 وأشار الاستطلاع إلى تزايد الاستثمارات الأجنبية الخارجية المباشرة في أنغولا في السنوات القليلة الماضية إلى أكثر من 15 مليار دولار معظمها في قطاع الطاقة نتيجتا لعدة عوامل منها ما هو طبيعي وجغرافي ومنها ما هو تشريعي.

و من أهم العوامل ما يلي:

✓ أنغولا غنية بالنفط والماس واليورانيوم.

<sup>1</sup> - موقع إلكتروني : <http://africansmajma.com> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20 ، ص : 1.

- ✓ كما أن أنغولا واحدة من أغنى المناطق الزراعية الخصبة في أفريقيا وتقدم إمكانيات للتنمية الزراعية والتجارية.
- ✓ تتمتع أنغولا بموقع استراتيجي كبوابة لوسط وغرب أفريقيا فضلاً عن أنها تتمتع بالاستقرار السياسي.<sup>1</sup>
- ✓ في عام 2011 اصدر قانون يشجع الاستثمار (NAPIL) حيث يجبر الأجانب بالعمل جنب بجنب مع الشركات الانغولية المحلية في مجموعة من الصناعات.
- ✓ في عام 2015 اصدر قانون يلغي سابقه في 2011 يحدد القواعد المطبقة على الاستثمارات التي تمت في انغولا بما في ذلك المزايا الضريبية وحماية المستثمر وفرض قيود على إعادة الأموال من المستثمرين الأجانب، وساعدت في الحد من البيروقراطية المحيطة بالإجراءات لقبول الاستثمارات المؤهلة.

### ❖ الإصلاحات المصرفية

بدأت الاصلاحات المصرفية في انغولا في عام 1991 ولاكن كان لتعيين اجوينال دو خيامي محافظ بنك ناشيونال دي انغولا في عام 1999 دور في دفع عجلة الخوصصة من خلال السماح للبنوك الأجنبية والخاصة المحلية لإنشاء المصارف ومنذ ذلك الحين دخلت 5 بنوك تجارية خاصة، بما في ذلك 3 من البرتغال في السوق المصرفية مما وفر رؤوس أموال جديدة ومنتجات مبتكرة غير متوفرة من قبل، حيث يمكن للبنوك تملك 100% من البنوك المحلية.<sup>2</sup>

عند تولي خيامي منصب محافظ البنك المركزي، اهتم بحسابات العملات الأجنبية وأسعار الفائدة القابلة للتداول لتحديث الصناعة وجذب المستثمرين، كذلك امتدت الإصلاحات المصرفية لقطاع التأمين. ولقد شملت الإصلاحات الأخيرة على صياغة وتنفيذ سلسلة من اللوائح القانونية والتي توفر الأدوات اللازمة لعمل صحي للقطاع المالي ومثال على ذلك لاعتماد نظام التقارير المالية الدولية وتنفيذ بازل 3، لتقارب مع المعايير المصرفية الدولية وذلك من خلال<sup>3</sup>:

- ✓ تغيرات داخل تنظيم العمل المصرفي لتعزيز قواعد رأس المال والسيولة؛
  - ✓ الاهتمام بالملائمة المالية من خلال سياسة متحفظة للمخاطر والسيولة؛
- كما شهد القطاع المصرفي نمواً سريعاً ونمت الأصول بنسبة 45% سنوياً، إلا أن هذا القطاع يبقى هشاً خاصة مع ضعف الرقابة وتذبذب السيولة، ويشكل النفط معظم صادرات جمهورية أنغولا (98%)، ومن المتوقع زيادة الواردات مع تحسن الدخل وزيادة الطلب الداخلي وزيادة الإنفاق الحكومي في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

<sup>2</sup> - موقع إلكتروني: <http://www.panapress.com/Angola-s-banking-industry-takes-off-after-reforms>. تاريخ الإطلاع: 2016/03/23، بتصرف.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

فمن خلال ما سبق كان سبب في تدعيم التقدم الاقتصادي، ومن خلاله أصبحت أنغولا اليوم شريكاً استراتيجياً للصين ، وتعد أنغولا اليوم ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا (جنوب الصحراء)، حيث تنوعت الاستثمارات الأمريكية في أنغولا من مجالات الزراعة إلى قطاع الطاقة والتكنولوجيا والبنى التحتية، أما فرنسا فلقد قامت شركة ( توتال) الفرنسية بحفر (34) بئراً بحرياً في مياه أنغولا العميقة لاستخراج ومعالجة نوعين مختلفين من النفط ، مما ساعد ذلك على تطوير قدراتها البشرية بتدريب المهندسين أو المتعاملين الانغوليين، كذلك بلغت الصادرات البرتغالية إلى أنغولا ثلاثة مليارات إلى أربعة مليارات يورو سنوياً، كما أكدت شركة دبي للاستثمار على إقامة مجمع استثمار في أنغولا بمساحة تتراوح بين 45 و50 كيلومتراً مربعاً، تمنحها الحكومة هناك للشركة، وبالنسبة للصادرات بين دولة الإمارات وجمهورية أنغولا لعام 2015، فلقد وصلت إعادة التصدير إلى لواندا 2.984 مليار درهم، والصادرات 349.134 مليون درهم، أما دولة الكويت فلقد ساهمت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية ببناء سد كامبامي بقيمة (558.328) دينار كويتي.

و الجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الممتدة 2009 – 2014

جدول رقم (1-08): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 – 2014 (الوحدة: مليون دولار)

الدولة	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أنغولا	2 205	- 3 227	-3 024	-6 898	-7 120	-3 881	7	1 340	2 093	2 741	6 044	2 131

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص 237

من خلال الجدول أعلاه:

نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2009 كان 2205 مليون دولار ثم تدنى إلى مستويات ضعيفة جدا إلى أن وصل سنة 2010 إلى -3227 مليون دولار و استقر على هذا الحال نسبيا في سنة 2011 بقيمة -3024 مليون دولار ثم زاد الانخفاض تاليا في السنوات 2012 و 2013 إلى ان وصل -6898 و -7120 على التوالي ثم عاود الصعود في سنة 2014 مقارنة بالسنتي السابقتين ليصل على قيمة -3881 مليون دولار.

**ثانيا: التجربة النيجيريا**

تعتبر نيجيريا الشريك الأكبر للولايات المتحدة تجاري في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المستوى العالي لواردات النفط من نيجيريا، والتي تقدر بـ 8 % من واردات الولايات المتحدة من النفط أي ما يقرب من نصف إنتاج نيجيريا من النفط يوميا، حيث بلغت قيمة التجارة في العام 2010 أكثر من 34 مليار دولار، بزيادة 51 % مقارنة بعام 2009 مع الولايات المتحدة ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام، وكانت صادرات السلع الأمريكية إلى نيجيريا في عام 2010 من الحبوب (القمح والأرز)، والسيارات، والمنتجات النفطية، والآلات تبلغ قيمتها أكثر من 4 مليارات دولار في عام 2010، وكانت واردات أكثر من 30 مليار دولار.

في جميع أنحاء العالم النظام المصرفي يلعب الأدوار الأساسية في نمو وتطوير الاقتصاد اعتمادا على النظام الاقتصادي والسياسي والقانوني والسياسي الذي تعمل به البنوك<sup>1</sup>، وذلك من خلال دور الوساطة المالية بشكل عام في تعبئة الموارد وفي عملية التمويل للنهوض بالاقتصاد الحقيقي، عن طريق تخصيص الائتمان للقطاعات ذات أولوية والأكثر مردودية كالزراعة والمهاجر والاتصالات والصناعات التحويلية... الخ، حيث ذهبت نيجيري في هذا الصدد وذلك من خلال حزمة من الإصلاحات التي قامت بها وسنرتبها على أساس الزمن كما يلي:

### 1- الإصلاحات المصرفية:

#### 1-1- (1986-2004): وضع برنامج التكيف الهيكلي وذلك لتحقيق<sup>2</sup>:

✓ تحرير السوق من اجل تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد وتوسيع قاعدة تعبئة المدخرات من خلال السوق؛

✓ الاهتمام بسعر الفائدة لتحسين الإطار التنفيذي وطرق الرقابة لتشجيع الاستثمار والنمو؛

✓ تعزيز المنافسة من اجل توفير الخدمات ووضع أسس لسيطرة على التضخم؛

✓ تحرير القطاع المصرفي من اجل السماح لمشاركة القطاع الخاص؛

#### 1-2- (2004): نظرا لان الإصلاحات السابقة لم تحقق الأهداف المرجوة منها حيث اضطرت الحكومة

لتصحيح الضعف الهيكلي والتشغيلي في البنوك من اجل رفع الكفاءة المصرفية عن طريق<sup>3</sup>:

✓ التحسين في البنية التحتية المصرفية وتعزيز الإطار الرقابي والتنظيمي وتشجيع المبادرات المختلفة التي تخدم المصارف؛

✓ القيام بإعادة رسملة المصارف وذلك من اجل:

• إعادة القطاع المصرفي في البلاد للتنافسية العالمية؛

• ضمان وجود قطاع مصرفي قوي وموثوق بما من شأنها ضمان سلامة أموال المودعين؛

• لعب نشاط المصارف دور التنمية في اقتصاد الدولة؛

• جعل البنوك اقل اعتمادا على الأموال من القطاع العام؛

• قدرة المصارف على تمويل القطاع الحقيقي.

#### 1-3- (بعد 2004 الى 2009): تم دمج البنوك من خلال عمليات الدمج والاستحواذ ورفع رسملة المصارف مما

قلص عدد البنوك إلى 24 من أصل 89 في عام 2007 بعض البنوك كبنك ستانبيك بي وبنك IBTC لتشكيل

<sup>1</sup> - مركز لأفكار الترويج، الولايات المتحدة الأمريكية [www.ijbssnet.com](http://www.ijbssnet.com) ، تاريخ لإطلاع: 2016/03/22، ص: 1.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 3.

ستانبيك IBTC بنك بي، مما أدى لارتفاع رأس المال الكلي للبنوك الموحدة من 439.4 % بين عامي 2003-2009، في حين مستوى الودائع ارتفعت بنسبة 241.8%.

**1-4- (بعد 2009):** لقد أُلقت الأزمة المالية العالمية 2008 بضلالها على القطاع المصرفي مما أدى إلى تباطؤ الفعالية لعملية الإصلاح المصرفي مما اضطر الأمر لتركيز على الإطار التنظيمي في البيانات ومعلومات التسليم والتقارير والمخالفات من خلال:

- ✓ التطبيق الصارم لحوكمة الشركات في المصارف لتسريع وتطوير الخدمات المصرفية؛
- ✓ مراجعة القوانين ذات الصلة لحوكمة الشركات الفعالة وضمن أكبر للشفافية والمسائلة؛
- ✓ تحسين نوعية البنوك وتحقيق الاستقرار المالي؛

## 2- بعض مزايا و الإجراءات لتحسين المناخ الإستثماري النيجيري:

✓ نيجيريا واحدة من أسرع أسواق الاتصالات نموا في العالم، كبرى شركات الاتصالات (مثل إم تي إن، زين، و Globacom) استناد مراكزها الأكبر والأكثر ربحية في البلاد، وقد بدأت الحكومة مؤخرا توسيع هذه البنية التحتية والاتصالات الفضائية<sup>1</sup>؛

✓ يتميز قطاع الخدمات المالية بدرجة عالية من التطور، مع مزيج من بنوك محلية ودولية، وشركات إدارة الأصول، وشركات السمسرة وشركات التأمين والوسطاء وصناديق الأسهم الخاصة والبنوك الاستثمارية؛

✓ تمتلك على مجموعة واسعة من الموارد المعدنية غير المستغلة والتي تشمل الغاز الطبيعي والفحم، واليوكسيت، والذهب والقصدير وخام الحديد والحجر الجيري والنيوبيوم والرصاص والزنك؛

✓ تحتوي على غرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة النيجيرية (NACCIMA):

- إن رابطة غرف التجارة والصناعة والمناجم والزراعة النيجيرية تعتبر مظلة لجميع غرف التجارة والصناعة في المدن والولايات والغرف الثنائية في جمهورية نيجيريا الاتحادية.
- تعتبر NACCIMA كيانا عملاقا واكتسبت أهمية كبرى داخل وخارج البلاد بحيث إضطلعت بقطاع واسع من القضايا التي تؤثر على التجارة و الصناعة مما رفعت من كفاءتها وفعاليتها.
- قامت نسيما بتطوير مركز المعلومات التجارية لتعزيز التجارة والاستثمار لتزويد المستثمرين المحتملين بأحدث المعلومات المتعلقة بنطاق واسع من الفرص الاستثمارية في نيجيريا، وقد استضاف المركز منذ تأسيسه العديد من الأعمال الأجنبية والوفود الاقتصادية وترتيب بعثات تجارية إلى دول أجنبية.

✓ **الاستقرار السياسي:** تتوفر في نيجيريا بيئة سياسية مستقرة؛

<sup>1</sup> - موقع إلكتروني <http://www.assecaa.org/Arabic/Nigeria.htm> ، تاريخ الاطلاع 2016/03/22، ص: 1.

✓ **اقتصاد السوق الحر:** خلقت الحكومة المناخ الملائم لمشاريع تجارية وصناعية. وتسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية إلى حد كبير. وقد وضعت الحكومة السياسات والبرامج التي تضمن اقتصاد السوق الحر<sup>1</sup>؛

✓ **قطاع خاص قوي:** إن البلاد لديها قطاع خاص ديناميكي يضطلع بمسؤوليات أكبر في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة.

✓ **التدفق الحر للاستثمار:** لقد تم تحرير نظم مراقبة أسعار الصرف لضمان حرية تدفق التمويل الدولي وهناك الآن حركة غير مقيدة لرأس المال الاستثماري.

### 3- بعض حوافز الاستثمار:

✓ **ضريبة دخل الشركات:** وقد تم تعديل قانون ضريبة الدخل الخاص بالشركات من أجل تشجيع المستثمرين الحاليين والمحتملين ورجال الأعمال؛

✓ **وضع الريادة:** والهدف من هذه عملية الإعفاء الضريبي المؤقت لأي صناعة كانت لتمكين الصناعة المعنية من تقديم مستوى معقول من الربح أثناء سنوات التأسيس، ويتوقع أن يستثمر الربح الذي يتم الحصول عليه في الأعمال التجارية، إن وضع الريادة يتم منحها للصناعات المؤهلة في أي مكان في أراضي الاتحاد إضافة إلى سبع سنوات إعفاء ضريبي فيما يتعلق بالصناعات الموجودة في المنطقة المحرومة اقتصاديا؛

والهدف من وضع هذه الحوافز تحفيز استثمارات القطاع الخاص من داخل وخارج البلاد في حين أن بعض هذه الحوافز تشمل جميع القطاعات، يقتصر البعض الآخر على قطاعات أخرى بعينها، لأن القطاع الخاص سر النهوض بالإقتصاد لمعظم الدول المتقدمة ويساعد على تنمية التنافسية للبلد، الأمر الذي يفتح مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر، و الجدول التالي يوضح تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من و إلى البلد في الفترة ما بين (2009-2014).

جدول رقم (1-09): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						الدولة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
1 614	1 238	1 543	824	923	1 542	4 694	5 608	7 127	8 915	6 099	8 650	نيجيريا

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص: 237

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 2.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

كانت قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة 8650 مليون دولار ونخفضت الى سنة 2010 الى تدفق بقيمة 6099 مليون دولار لكن في السنة الموالية بدأ بالصعود الى أن وصل في سنة 2011 الى تدفق بقيمة 8915 مليون دولار كاقصى حد له في هذه الفترة وفي الفترة سنة 2012-2014 بدأ تدفق الاستثمار بالنزول ليصل على التوالي 7127 مليون دولار ، 5608 مليون دولار و 4694 مليون دولار.

### ثالثا: التجربة السنغافورة

وصلت سنغافورة إلى مراحل عالية من التقدم والتحضر في الصحة والتعليم والمواصلات والاقتصاد وتخطيط الطرق والمدن والحضرة التي تحيط بك في كل مكان، وأكد وكيل وزارة الخارجية السنغافورية بأن الوصول إلى هذه المرحلة كان نتيجة لأربع قواعد أو محاور أساسية ارتكز عليها المؤسسون الأوائل لهذه الدولة عندما استقلت وأصبحت ذات سيادة في عام 1965 هي: التسامح، الكفاءة، التعليم والعدالة.

تمكنت سنغافورة من الحفاظ على المرتبة الأولى في تقرير التنافسية العالمي لعدة سنوات، وتعتبر دولة قائمة في مدينة واحدة لا تتجاوز مساحتها 648 كلم<sup>2</sup> ويقارب عدد سكانها 4 ملايين نسمة، ولقد عانت كثيرا من افتقار المياه والموارد الطبيعية<sup>1</sup>، ورغم هشاشة اقتصادها، فقد اتبعت سياسات اقتصادية مفتوحة شجعت التجارة والاستثمار، وكنتيجة لذلك ارتفع متوسط معدل النمو الاقتصادي السنوي إلى حوالي 10 في المائة حتى 1980 وتجاوز 7% في جميع السنوات منذ ذلك الحين، ولقد سعت إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، فوجد أن الهيئات الحكومية المعنية بالإستراتيجية الاقتصادية مثل مجلس التنمية الاقتصادية، تديرها مجالس إدارة تضم ممثلين بارزين من القطاع الخاص ومديرين تنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم العوامل والسياسات التي كان لها فعالية في تحقيق هذا النجاح الكبير ما يلي<sup>2</sup>:

✓ إعفاءات ضريبية ووضع الأطر المؤسسة للالزمة لقانون صناعات بايونير لعام 1959 الذي خفض الضرائب على الشركات المنتجة للمنتجات رائدة؛

✓ تشجيع الاستثمارات الأجنبية والتجارة الدولية مما أدى إلى<sup>3</sup>:

● رفع إجمالي صادرات سنغافورة من 8.2 بليون دولار أمريكي في سنة 1970 إلى 19.7 بليون دولار أمريكي في عام 1980، و إلى حوالي 120 بليون دولار أمريكي في سنة 1995.

● جذب الاستثمار الأجنبي بسبب البيئة الاقتصادية المتحررة، وقد تم تخفيض مستويات ضريبة الدخل للشركات من 40% في 1986 إلى 26% في الوقت الحاضر، ويجرى حاليا إعداد خطط لإجراء

<sup>1</sup> - موقع إلكتروني : [http://www.aleqt.com/2010/06/21/article\\_409252.html](http://www.aleqt.com/2010/06/21/article_409252.html) ، تاريخ الإطلاع 2016/03/22، ص: 1.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

<sup>3</sup> - يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الموقع على الانترنت، <http://www.ulum.nl/c106.html> ، تاريخ الإطلاع:

2016/03/21، ص: 1.

المزيد من التخفيضات، كما يتم فرض الضرائب على الشركات الأجنبية وفق نفس الأسس التي تفرض فيها على الشركات المحلية، ولا يوجد حد أدنى للأجور ولا تعويضات على البطالة .  
✓ التركيز على التعليم، حيث وجهت جهودها إلى رعاية رأس المال الفكري وإدخال التقنيات الأكثر حداثة؛

✓ البنية التحتية والتكنولوجيا، حيث تصدر سنغافورة بلدان آسيا في استخدام الحواسب الإلكترونية والبريد الإلكتروني، أما فيما يخص التجارة الإلكترونية فإن سنغافورة على وشك أن تكون الدولة الأولى في العالم؛

✓ تطبيق أسلوب مرن وتدرجي في التحول الاقتصادي، وإعادة صياغة السياسات كلما دعت الحاجة لذلك، وهذا تجاوبا مع تغيرات الظروف الدولية؛

✓ التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية (الموانئ، الطرق، المطارات، الاتصالات السلكية واللاسلكية)، وتحتل سنغافورة المرتبة الأولى في آسيا من حيث استخدام الكمبيوتر والبريد الإلكتروني؛  
✓ تتوفر سنغافورة على شبكة اتصالات متقدمة للغاية خصوصا في مجال التجارة الإلكترونية.

#### ❖ الحوافز الضريبية:

✓ معدل الضريبة امتياز 10% على<sup>1</sup>:

- جميع الرسوم من خلال لجنة التجارة الاتحادية الواردة من الشركات التابعة لها والمربطة؛
- الفائدة، أرباح ومكاسب من المعاملات في الأسهم والسندات وتداول العملات الأجنبية، والفائدة مقايضات أسعار العقود الآجلة المالية والخيارات؛
- ✓ الإعفاء من ضريبة الاستقطاع على:

• مدفوعات الفوائد على القروض من قبل لجنة التجارة الاتحادية من البنوك الأجنبية والشركات الشبكة المعتمدة؛

• تمنح امتيازات ضريبية لمدة ما بين 5 إلى 10 سنوات، اعتمادا على مستوى المالية و الموارد البشرية التي ارتكبتها لجنة التجارة الاتحادية في سنغافورة؛

و الجدول التالي يوضح تطور تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من و إلى البلد في الفترة ما بين (2009-2014) .

جدول رقم (1-10): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						الدولة
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2014	2013	2012	2011	2010	2009	

<sup>1</sup> - موقع إلكتروني: <https://www.google.com/search?q=The+most+important+incentives+investment>، تاريخ الإطلاع: 2016/03/19، ص: 1.

40 660	28 814	15 147	24 490	33 377	26 239	67 523	64 793	56 659	48 002	55 076	23 821	سغافورة
--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	---------

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015، ص: 237

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

كان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد سنة 2009 قيمة 23821 مليون دولار و من ثم أخذ بوثيرة الصعود نسبيا من سنة الى أخرى حيث وصل سنة 2010 قيمة 55076 بزيادة تقدر ب 231 % لكن في سنة 2011 انخفضت هذه القيمة قليلا لتصل على 48002 مليون دولار ثم عاود الصعو في السنوات من 2012 إلى 2014 بتدفق يقدر ب 56659 مليون دولار ، 64793 مليون دولار و 67523 مليون دولار على التوالي.

### المطلب الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

تحتاج الدول العربية إلى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الإقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل وتقليص الفقر، بالإضافة إلى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة. وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في معظم الدول العربية بهدف تشجيع و جذب الإستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، لم تكن كافية لتحقيق الأهداف المرغوبة منها مقارنة بغيرها من الدول النامية وما حققته كمواقع مواقع جذب مهمة للإستثمار الأجنبي المباشر، وستطرق إلى تجارب بعض الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

### أولا: تجربة المملكة العربية السعودية

يسود الاقتصاد السعودي الطابع الريعي المهدد بالأزمات الأمر الذي حث المملكة على إيجاد حلول أخرى غير قطاع النفط لتطوير الإقتصاد، حيث تم إحداث تطورات خلال التاريخ الحديث من خلال الشروع في إعداد خطط للتنمية والعمل على تشجيع القطاع الخاص و الهدف من ذلك خفض اعتماد الاقتصاد على النفط وتنويع مصادر الدخل، وللتحوط ضد تقلبات أسعار النفط التي تجعل الإقتصاد رهينة لها من خلال التركيز على التنويع الإقتصادي\* لتقوية البنية الإقتصادية من خلال الإستعانة بالإستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة على ذلك. يعتبر الاقتصاد السعودي أحد أكبر إقتصاديات منطقة الشرق الأوسط حجما<sup>1</sup> خاصة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تتمتع بميزة الشريك التجاري الرئيسي لمعظم الإقتصاديات الصناعية، والسعودية من أكبر الدول المنتجة للنفط الذي هو يمثل من أهم العوامل الأساسية لتحريك الإقتصاد العالمي، وكل ذلك جعلها وجهة لجذب الإستثمار الأجنبي التي بدورها تسعى إليه لتعزيز تنافسيتها و ذلك من خلال<sup>2</sup>:

\* تضمنت خطة التنمية السابعة ( 2000-2004) إستراتيجية بعيدة الأجل، حاولت إستشراف و توقع أداء و احتياجات الإقتصاد الوطني من منظور مستقبلي ينتهي بنهاية العام 2020، و من أهم الموضوعات الأساسية التي سيتم الإهتمام بها خلال تلك الفترة إحداث تغيرات هيكلية بالإقتصاد الوطني و زيادة قدرته على المدى البعيد، و العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنويع الإيرادات الحكومية.

<sup>1</sup> - محمد ساحل، مرجع سابق، ص: 97.

<sup>2</sup> - تقرير الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإستثمار - حوافز الإستثمار بالمملكة،

http://www.riyadhchamber.org.sa/mainpage/astthmar/Pages/hoavz.aspx ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/21، ص: 1.

1- **الحوافز التنظيمية:** تتميز البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية بتطورها المستمر، ويمثل ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي إلى المملكة، ويرأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله المجلس الاقتصادي الأعلى السعودي؛ المسئول عن رسم السياسة الاقتصادية وبلورتها وتدير الشؤون والقضايا الاقتصادية وإدارتها والتركيز على بناء اقتصاد وطني فعال منتج حسبما تقتضيه المصلحة، ومن ذلك الإشراف على الاستثمارات الأجنبية وتشجيعها، و على ضوء توجيهات المجلس فقد أصدرت المملكة نظام الاستثمار الأجنبي عام 2000، قدمت فيه حوافز تنظيمية من أهمها:

- ✓ تأسيس الهيئة العامة للاستثمار لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الاستثمار للمستثمرين الأجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة من أجل إكمال إجراءات الموافقة والتصديق عليها؛
- ✓ سرعة البت في الطلبات وتسجيل المشروعات وإنهاء الإجراءات التنظيمية خلال ثلاثين يوماً من استيفاء متطلبات ومستندات منح الترخيص من الهيئة العامة للاستثمار<sup>1</sup>؛
- ✓ تمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية بحسب الأنظمة والتعليمات؛
- ✓ تعديل نظام الشركات بإلغاء الحد الأدنى المطلوب لرأس المال للشركات ذات المسؤولية المحدودة؛
- ✓ تملك العقارات ذات العلاقة المباشرة بالمنشأة المرخصة من الهيئة بما في ذلك الإقامة والسكن للموظفين؛
- ✓ السماح بتحويل رأس المال والأرباح للخارج؛
- ✓ حرية حركة الأسهم بين الشركاء وفقاً للأنظمة ذات العلاقة؛
- ✓ حق المشروع المرخص به في كفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه من غير السعوديين.

2- **الحوافز المالية:** للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية بحسب الأنظمة ذات العلاقة والتي تشمل:

- صندوق التنمية الصناعية السعودي؛
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: (AFESD) ويشارك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية؛
- صندوق النقد العربي: وهو يعمل على تعزيز التنمية للأسواق المالية العربية والتجارة البنينة للدول الأعضاء ويعطى المشورة للدول الأعضاء بشأن استثمار مواردها؛
- برنامج تمويل التجارة العربية: يمنح القروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل إلى الأفراد والمؤسسات التجارية لدعم التبادل التجاري و تمويل صفقات القطاع الخاص؛

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: توفر مظلة التأمين للاستثمارات وائتمانات الصادرات بين الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية ؛
- البنك الإسلامي للتنمية : يساهم في رؤوس الأموال الاستثمارية للمشروعات ، ويمنح القروض للمؤسسات والمشاريع الإنتاجية ، ويقبل الودائع لتعبئة الموارد المالية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الاستثمار في المملكة، والتي تتضمن الآتي<sup>1</sup> :
- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفه؛
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية؛
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST) ، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST).

### 3- الحوافز الضريبية:

- ✓ تمنح الحكومة حوافز ضريبية لتدريب وتوظيف السعوديين في بعض مناطق المملكة، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية هي: حائل، جازان، نجران، الباحة، الجوف، الحدود الشمالية؛
  - ✓ التمتع بالمزايا المتاحة حسب الاتفاقيات الثنائية والجماعية المتعلقة بالضرائب والاستثمار؛
  - ✓ عدم وجود ضرائب على الدخل الفردي؛
  - ✓ الضرائب على الشركات تبلغ 20% من صافي الأرباح؛
  - ✓ إمكانية ترحيل الخسائر لسنوات مقبلة فيما يتعلق بالضرائب؛
- والجدول التالي يمثل نتائج الإصلاحات والسياسات التي طبقتها المملكة العربية السعودية.

جدول رقم (1-11): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

الدولة	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السعودية	36 458	29 233	16 308	12 182	8 865	8 012	2 177	3 907	3 430	4 402	4 943	5 396

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي 2015 ، ص 237

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 3.

كان حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى المملكة يقدر بـ 36458 مليون دولار كأقصى حد له في الفترة 2009-2014، حيث بعد سنة 2009 بدأ تدفق الاستثمار الوارد بالنزول حيث وصل سنة 2010 29233 مليون دولار ثم عقبه انخفاض في سنة 2011 يقدر بـ 55% ( كان التدفق سنة 2011 يقدر 16308 مليون دولار)، كما و على نفس الوتيرة في الفترة 2012-2014 كان التدفق 12182 مليون دولار، 8865 مليون دولار و 8012 على التوالي.

### ثانيا: التجربة التونسية

اتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبرى في تونس خلال العقدين المنقضيين، تمثل في الخصوص في مجلّة الاستثمار التي حاولت أن تفتح السوق التونسية بأقصى قدر ممكن أمام تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بتسهيلات كبرى وإعفاءات جبائية، ولكن رغم هذه الإجراءات المتخذة من طرف النظام السابق والحكومات بعد الثورة على الاستثمارات الأجنبية لدفع النمو الاقتصادي، إلا أنّ النتائج لم تصبو إلى الأهداف المرجوة منها<sup>1</sup>.

تصنف تونس على نحو مستمر كإحدى أفضل الدول في إفريقيا من حيث أدائها المتعلق بإجتذاب الإستثمار الأجنبي، لأنها ترى أن الإستثمار جزء لا يتجزأ من العملية التنموية، حيث أننا نلاحظ إرتفاع في الإستثمار الأجنبي المباشر في 2002 بـ 8.21 مليار دولار مقارنة بمجرد 70 مليون دولار في سنة 1990، حيث عملت الحكومة على إيجاد القطاع الخاص لتقوية حركة النمو الإقتصادي، أملا منها في خلق فرص عمل، حيث تعد الشركات ذات الملكية الأجنبية مسؤولة عن خلق فرص عمل لأكثر من 150 ألف فرد في تونس<sup>2</sup>.

إن إستمرار تقدم في التحول السياسي أدى إلى ركود حاد في عام 2011 وسط أجواء من الإضطراب المحلي و الإقليمي فقد إنكمش إجمالي الناتج الإجمالي الحقيقي 1.8% نتيجة لتراجع حاد في السياحة والتدفقات الداخلية من الإستثمار الأجنبي المباشر و نتيجة لهبوط النشاط الإقتصادي و عودة العاملين التونسيين من ليبيا، إرتفع معدل البطالة بصورة حادة ليصل إلى 19% في 2011 ، مع إتساع عجز الحساب الجاري حيث وصل إلى 7.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2011 وتراجع الإحتياطيات الرسمية من 9.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2010 إلى 7.5 مليار دولار في 2011، و تسارعت وتيرة التضخم لتصل في أفريل 2012 إلى 5.7% .

وأدى كل هذا الوضع إلى ضرورة تحرك الحكومة للخروج من هذا المأزق حيث قام البنك المركزي بإرخاء شروطه التنظيمية للسماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للشركات المتضررة من الركود و ضخ سيولة كبير في النظام المصرفي لمساعدة البنوك لا سيما في قطاع السياحة، كما قامت بمجموعة من الإصلاحات المصرفية هي كالتالي<sup>3</sup>:

✓ إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة في القطاع المصرفي (منشور البنك المركزي عدد 06 لسنة 2011 المؤرخ في 20ماي 2011) وهي مستوحاة أساسا من المعايير الدولية للجنة بازل وتهدف هذه القواعد إلى تدعيم

<sup>1</sup> - تقرير صندوق النقد الدولي، نشرة معلومات معمقة رقم 12/96 ، 3 أوت 2012، ص: 2.

<sup>2</sup> - عبد الباسط بوزيان ، " دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)، جامعة الشلف، 2006/2007، ص: 46.

<sup>3</sup> - بيان حول أهم الإصلاحات المعتمدة بخصوص القطاع المصرفي التونسي، تونس في 27 سبتمبر 2011 ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/21، ص: 1.

دور مجلس الإدارة وتركيز لجان تمثل هياكل داعمة له، بما يضمن تعزيز إدارة المخاطر وتحقيق قدر أكبر من الشفافية في إدارة البنوك؛

✓ إرساء مدخرات جماعية يتم تكوينها على المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية وتلك المصنفة صنف 1، وهو ما يمثل خطوة أولى نحو تطبيق معايير بازل2؛

✓ تعزيز قواعد التصرف الحذر عبر مراجعة منشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 والمؤرخ في 17 ديسمبر 1991 وتشمل هذه المراجعة أساسا:

• تدعيم الأموال الذاتية للبنوك من خلال الترفيع التدريجي في الحد الأدنى لنسبة الملاءة من 8% إلى 9% في نهاية سنة 2013 وإلى 10% في نهاية سنة 2014 بما يحقق التقارب مع مقتضيات بازل 3 للمخاطر (exposition) التخفيض ابتداء من 2013 من معايير التعرض الكبرى؛

• إرساء شبكة ل لعقوبات المالية بالنسبة لكل تجاوز لمعايير التصرف الحذر بالإضافة إلى عقوبات في شكل متطلبات إضافية من الأموال الذاتية؛

• الشروع في برنامج إعادة هيكلة القطاع المصرفي؛

• تدعيم الأموال الذاتية للشركة التونسية للبنك خلال سنة 2012.

أيد المديرون تجديد السياسة النقدية كحل لإيواء التضخم و رحبوا بإستعداد البنك المركزي بزيادة سعر الفائدة على أدوات السياسة النقدية إذا إستمرت الضغوط التضخمية وكذلك تنسيق السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف حيث أن زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن تساعد على الحفاظ عن الإحتياطيات الأجنبية<sup>1</sup>، والحث على:

✓ ضرورة معالجة الضعف في القطاع المصرفي مؤكدين على ضرورة الحسم في التصدي لمسألتي القروض المتعثرة و إعادة رسملة البنوك؛

✓ التركيز على السياسة المالية عامة كحل لإيجاد حيز لدعم النمو و توظيف العمالة في المدى القريب.

جدول رقم (1-12): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

الدولة	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
تونس	1 688	1 513	1 148	1 603	1 117	1 060	77	74	21	13	22	39

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص: 237

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

أن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر كان سنة 2009 مقدر بـ 1688 مليون دولار كأقصى حد له و بعدها بدأ في الانخفاض الى ان وصل في سنة 2010 الى 1513 مليون دولار ، وتبعه نزول كبير في سنة 2011 يقدر بـ 75.8% مقارنة

<sup>1</sup> - تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص: 3.

بالسنة 2010 حيث بلغت قيمة التدفق سنة 2011 قيمة 1148 مليون دولار ، و في سنة 2012 عاود الصعود الى ان وصل قيمة 1603 مليون دولار لكن في السنتي التاليتين 2013 و 2014 بلغ على التوالي قيمة 1117 مليون دولار و1060 مليون دولار.

### ثالثا: التجربة المغربية

يدعم المغرب دور القطاع الخاص في الاقتصاد عبر منح حوافز وامتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب. وشكلت هذه الخطة سياسات الحكومات المتعاقبة التي عمدت على سن قوانين تشجيعية للاستثمار وتبسيط الإجراءات وتعزيز الضمانات القانونية والقضائية، ونتيجة لذلك، أصبحت في المغرب ترسانة من القوانين التي تعزز الاستثمار وتحميه، منها، ميثاق الاستثمار، وقانون الشركات المجهولة، ومدونة التجارة، وقانون الاحتكار، والملكية الفكرية والصناعية إضافة إلى إقامة نحو تسع محاكم تجارية تبت في النزاعات ذات الطبيعة المالية والاقتصادية. تشجيع الاستثمار الخارجي وتحسين شروط استقباله وإيجاد مناخ سليم للأعمال الاقتصادية والمالية في البلاد<sup>1</sup>.

يعدّ المغرب من البلدان الإفريقية القليلة التي استطاعت جلب مستويات محترمة من الاستثمار الأجنبي، إذ يؤكد تقرير لصندوق النقد الدولي أن الإصلاحات الهيكلية التي إنتهجتها المغرب استطاعت جذب استثمارات أجنبية متعددة في ميادين صناعات ذات قيمة مضافة عالية. كما سبق لمحمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية، أن كشف ارتفاع الاستثمارات الأجنبية بنحو 5% خلال عام 2014 مقارنة بسابقه.

وتوسّط المغرب ترتيب الدول المغربية حيث جاءت في المرتبة 114 عالميا و ذلك<sup>2</sup>:

✓ حسب معيار سهولة إنشاء مشروع جديد جاءت في المرتبة 82 عالميا؛

✓ حسب معيار الحصول على تراخيص بناء مشروع في المرتبة 98 عالميا؛

✓ حسب معيار توثيق الملكية في المرتبة 124 عالميا؛

✓ حسب معيار منح القروض في المرتبة 138 عالميا؛

✓ حسب معيار توفر المناخ للممارسة التجارة الخارجية في المرتبة 80 عالميا؛

✓ حسب معيار إنهاء عمل مشروع قائم في المرتبة 59 عالميا؛

كما أنه هناك عدة إجراءات وضعتها المملكة لتهيئة البيئة المناسبة لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر

منها<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - تقرير صندوق النقد الدولي، ص: 2.

<sup>2</sup> - محمد العيد بيوض، "تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية"، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011، ص 168.

<sup>3</sup> - موقع إلكتروني: [http://daharchives.alhayat.com/issue\\_archive/Hayat INT](http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat INT) تاريخ الاطلاع: 2016-03-21، ص: 1.

✓ **ميثاق الاستثمار:** ويعتبر ميثاق الاستثمار لعام 1995 تكملة لبرنامج التقويم الهيكلي الجاري تطبيقه مع البنك الدولي منذ 1983 وهو يتضمن 24 مادة تتعلق بتحسين شروط وظروف الاستثمار وتعميم التشريعات الجبائية التي كانت منحصرة في بعض القطاعات فقط إضافة الى توسيع قائمة الحوافز.

✓ ولا يحتاج المستثمر في المغرب اليوم إلى أي ترخيص خاص، وتنص المادة 22 من الميثاق على أن الرخصة تعتبر ممنوحة إذا سكنت الإدارة عن الجواب على طلب متعلق بها داخل أجل ستين يوماً كما تنص بنود أخرى على حماية المستثمر من أي تعسف إداري أو عراقيل محتملة.

ويمنح ميثاق الاستثمار تشجيعات استثنائية للمستثمرين الأجانب والشركات العاملة في التصدير أو التي تنجز جزءاً من أعمالها بالعملات الصعبة أو تقيم مشاريع في مناطق نائية. وتحصل تلك الاستثمارات إضافة إلى التشجيعات على مستوى حيازة الأرض والتسجيل، على إعفاءات تتراوح بين الإعفاء الكلي و 50% من الضرائب طيلة الخمس سنوات الأولى لممارسة النشاط.

#### 1- النظام الضريبي: يخضع المستثمر في المغرب إلى ثلاثة أنواع من الضرائب هي:

✓ الضريبة على القيمة المضافة ونسبتها 20% ويتم استرجاعها من قبل الشركات والمؤسسات بتقديم الفواتير. وتعتبر هذه الضريبة مصدراً مهماً لموارد الدولة الجبائية؛

✓ الضريبة على الشركات ونسبتها 35% وتطبق على النشاطات النفعية للمؤسسات والعمليات ذات المرودية.

ويمكن للشركات الأجنبية أن تستفيد من أنظمة جبائية امتيازيه في هذا الخصوص، أما الشركات الفاعلة لجهة التصدير فلا تخضع لنظام الضريبة على الشركات في السنوات الخمس الأولى بالنسبة للأعمال المنجزة بالعملة الصعبة في الخارج، وبعد ذلك التاريخ تصبح النسبة 50% فقط من الضريبة.

وتستفيد الشركات والمؤسسات العاملة في التصدير وخدمات التصدير من إعفاءات في السنوات الأولى للنشاط، ويمكن للشركات كذلك إعادة استثمار نسبة إضافية من الأرباح توازي نحو 20% معفاة من الضريبة.

#### 2- نظام الصرف: ويسمح القانون المغربي بفتح حسابات بالعملات الصعبة أو الدرهم القابل للتحويل لأي

جهة مادية أو معنوية، أجنبية مقيمة أو غير مقيمة، ويحق للأفراد والشركات تحويل أرباحهم أو مداخيلهم في المغرب إلى الخارج من دون ترخيص على أن يكون أصل الاستثمار أنجز بعملات أجنبية.

وتشمل مجالات الاستثمار الأجنبي المتاحة القطاعات كافة من دون استثناء إلا ما هو منصوص عليه في

القانون المغربي. ومن تلك المجالات<sup>1</sup>:

✓ إنشاء شركات جديدة، شراء حصص أو مساهمات في شركات قيد الإنشاء، المساهمة في رأس مال شركات قائمة، فتح فروع أو تمثيلات أو مكاتب اتصال لشركات في الخارج، حيازة قيم مغربية منقولة،

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 2.

حيازة عقارات أو حقوق تمتع عقارية ضخ تمويلات في صناديق استثمارية، إنشاء مقاوله فردية، حيازة قروض بالعمله الصعبة وتسهيلات مالية لأجل؛  
 ✓ وإذ تتم تلك المشاريع بعمله دولية فيمكن للمستثمر أما إرسال الحصه الماليه مبلغ الاستثمار أو جزء منه عبر البنك المركزي أو من خلال أمر سحب من حساب محلي بالعمله الصعبة أو بالدرهم القابل للتحويل؛

3- شفافية: ولاضفاء مزيد من الشفافية على المعاملات الاقتصادية والتجارية ينص قانون الشركات المغربي على الاستعانة بمكتب محاسبه، وإشهار البيانات، والتعامل بالكمبيالات أو الشيكات في النشاطات التجارية مع استعمال الفواتير، وأنظمة المحاسبه المعروفة التي ييقى من أحقيه مصلحه الضرائب مراجعتها. ويمكن للشركات التي تتعامل مع أطراف خارجية .

4- المنافسة والاحتكار: وتخضع غالبية السلع في المغرب إلى اقتصاد السوق باستثناء السلع الاستهلاكية التي تدعمها الدولة مثل القمح والشاي والزيت والسكر، كما يمكن للدولة أن تتدخل في الحالات التي تكون فيها آليات التنظيم التلقائي للسوق غير فعاله.  
 وبالنسبة للواردات تراجع الرسوم الجمركية إلى ما بين 2.5 و 10% على أغلب السلع الاستهلاكية والتجهيزية وهي النسب المطبقة مثلاً على أجهزة الكمبيوتر والأدوات المطبخية والالكترونية وقطع الغيار والمعدات... الخ.

و بعد جل هذه الإجراءات والتحفيزات هذا ملخص الإستثمارات الأجنبية من وإلى المغرب في الجدول التالي:

جدول رقم (1-13): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 (الوحدة: مليون دولار)

الدولة	تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل						تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج					
	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المغرب	1 952	1 574	2 568	2 728	3 298	3 582	470	589	179	406	332	444

المصدر: تقرير الإستثمار العالمي 2015 ، ص: 237

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

كانت قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الة المغرب 1952 مليون دولار فبنزوله سنة 2010 الذي بلغ 1574 مليون دولار لم يعرف طريق النزول في الفترة 2011-2014 حيث بلغ في سنة 2011 قيمة 2568 مليون دولار بنسبة صعود تقدر بـ 163.15% مقارنة بسنة 2010 ثم استمر الزيادة في السنوات التالية 2012، 2013 و 2014 بقيمة 2728 مليون دولار ، 3298 مليون دولار و 3298 مليون دولار على التوالي.

## خلاصة الفصل

لقد اعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية، تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي صاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الإستثماري، مما جعله يكون مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، و بما أن الكثير من الدول النامية عانت ولازالت تعاني مشكل المديونية والعجز في تمويل إستثماراتها، فإنها قد إتخذته كوسيلة بديلة لمحاولة إنعاش إقتصادها على المستويين المحلي والدولي، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الإستثماري، وذلك بتهيئة كل ما يحتاجه هذا الأخير من بنا تحتية، واجراء كل اصلاح اقتصادي من شأنه ان يآثر في قرارات المستثمرين الاجانب على جميع الاصعدة وخاصة ما إرتبط منها بالجهاز المصرفي وبالقوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر، حتى يكون له دور كبير في جذب الأنماط المناسبة من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## مقدمة الفصل

لقد عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً، تطوراً مذهلاً وكبيراً، وهذا بسبب تنامي ظاهرة العولمة، وبروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وانفتاح الأسواق العالمية هذا من جهة، ونظراً للدور المهم والحيوي الذي يلعبه هذا النوع من الاستثمار في الرفع من القدرات الإنتاجية وتحريك عجلة النمو الاقتصادي إلى الأمام من جهة أخرى، والدول النامية وبعدها كانت تنظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرة معاداة وجفاء، وعلى أنه استنزاف لمواردها، وأنه المستفيد الوحيد، أصبحت منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي ترحب به بل وتتنافس من أجل جذب واستقطابه، وسعت من أجل ذلك إلى تجسيد الإصلاحات الاقتصادية وتكييف اقتصاداتها مع التطورات والتحول العالمية، لذا ذهبت الجزائر والعراق في هذا المنحى بوضعها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية خصوصاً في المجال المصرفي، وكذلك في تلك القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، سعيها منها في تحقيق تدفقات معتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر تكفل لها تحريك برامجها التنموية، لذا حاولنا في هذا الفصل التطرق للإصلاحات المصرفية وخصوصاً التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر منها للبلدين محل الدراسة وتوضيح علاقتها بحجم التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر رعبنا منا في إبراز فعالية هذه العلاقة، لذا قسمنا هذا إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- ✓ المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و العراق؛
- ✓ المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العراق؛
- ✓ المبحث الثالث: مؤشرات الأداء الكلي كأداة لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري والعراقي.

## المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و العراقي

ان للإصلاح المصرفي بصفة عامة، دورا مهما في تهيئة المناخ والبيئة الاستثمارية التي يرغب فيها المستثمر، لان اي مستثمر عندما يريد اتخاذ قرار للاستثمار فانه ينظر للامتيازات التي توفرها التشريعات والقوانين التي تجعل من استثماره مريح وناجح بعد ان ينظر للوضع الامني والسياسي والاقتصادي، لذا نجد ان كل من الجزائر و العراق لم يتوانى في وضع ترسانة من القوانين والتشريعات والتي سنلخصها في هذا المبحث.

### المطلب الأول: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري ما قبل التسعينات

عرف النظام المصرفي الجزائري تحولات عديدة منذ إفتكاك الجزائر لإستقلالها، وذلك عبر مراحل إصلاحية كان أبرزها قانون النقد والقرض عام 1990، وما تبعه من تعديلات أخرى، حيث قامت الجزائر بتاريخ 29 أوت 1962 بفصل الخزينة العامة الجزائرية عن الخزينة الفرنسية، وهي بمثابة الإنطلاقة لبناء نظام مصرفي جزائري، وقد قامت الجزائر أيضا في 10 آفريل 1964 بإصدار عملة وطنية هي الدينار الجزائري، وخلال هذه المرحلة باشرت الحكومة الجزائرية بإنشاء عدة مؤسسات مصرفية (CNEP، BAD، BCA).

قامت السلطات الجزائرية بتأميم كل البنوك الأجنبية، وبذلك وضعت الجهاز المصرفي تحت رقابتها، وذلك لخدمة التنمية الوطنية، غير أن هذه الشبكة المصرفية أثبتت عدم قدرتها على الإستجابة للحاجات النقدية والمالية للدائرة الاقتصادية المتسعة باستمرار، مما إستدعى إنشاء عدة بنوك ودائعية، تمثلت في البنوك (CPA، BNA، BEA).

من كل ما سبق نجد أن الجهاز المصرفي الجزائري، وفي الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 1985، كان يتكون من خمسة بنوك تجارية هي: BEA، CPA، BNA، BDL، BADR، والتي كانت تمثل كلها الدائرة الإئتمانية في الجهاز المصرفي ليضاف إليه دائرة أخرى، وهي دائرة الإدخارات والإستثمارات، والتي كانت تضم كل من البنك الجزائري للتنمية BAD، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، والذي يهدف إلى جمع الإدخارات وتوظيفها.

### أولا: إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات.

تبنت السلطات الجزائرية إبتداءا من عام 1970، وتكريسا لنهجها السياسي والإقتصادي القائم على الإشتراكية ومركزية القرار، إعادة تنظيم الجهاز المصرفي الذي كان يرتكز على قاعدتين أساسيتين هما: مركزية قرار الإستثمار من جهة، ومن جهة أخرى تخصص البنوك<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - طارق بلهاشي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي 2005، ص: 56.

## 1- الإصلاح المالي لعام 1971.

لقد حمل الإصلاح المالي لعام 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل، وحدد أيضا طرق تمويل الإستثمارات العمومية المخططة، وهذه الطرق هي:

- ✓ قروض بنكية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي؛
- ✓ قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية.

ولقد جاء الإصلاح المالي لعام 1971 لإزالة الاختلال في السياسة المالية والنقدية، عبر مخطط رباعي أول عام 1970 إلى غاية 1973، ودعم هذا الإجراء التخصص البنكي، ولقد انبثق عن هذا التعديل هيئتان منفصلتان لتسيير البنوك وهما<sup>1</sup>:

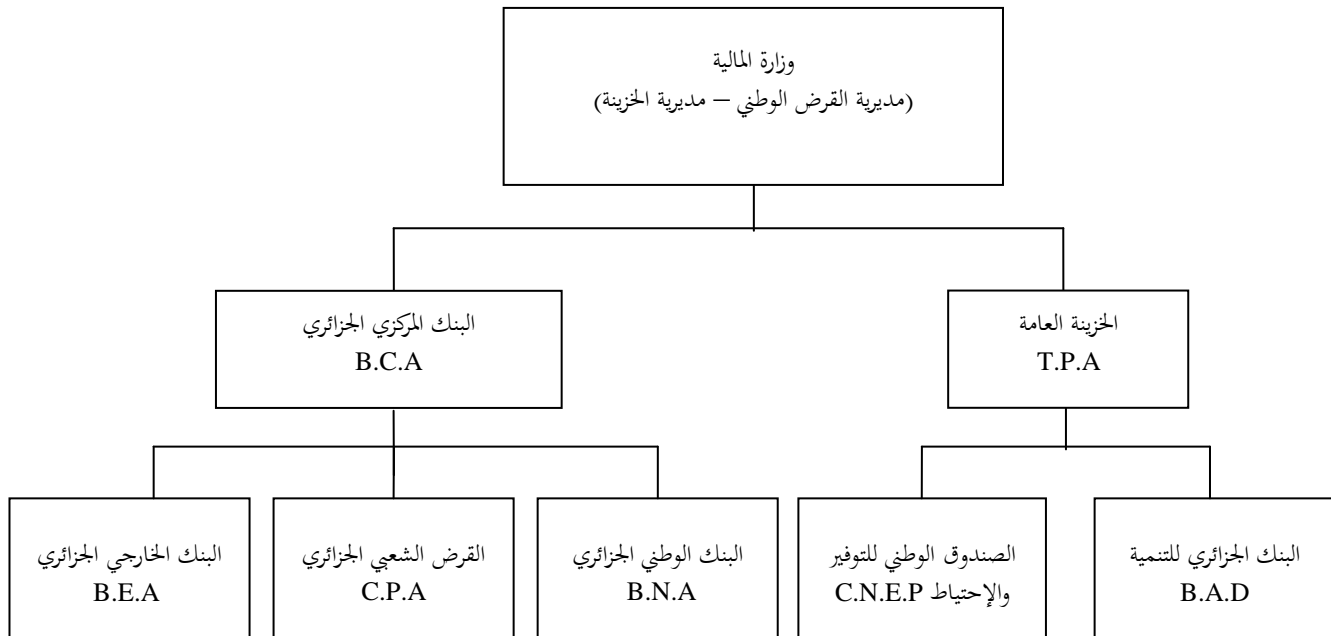
- **مجلس القرض**: أنشئ بمقتضى الأمر 71 - 47 في 30 جوان 1971، وحسب المادة الأولى منه<sup>2</sup> (يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض، يتلخص دوره في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقروض).
  - **اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية**: أنشئت بموجب الأمر رقم 71 - 47 في 30 جوان 1971، حيث تم إحداث لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية، وتوليها بالمهام التالية<sup>3</sup>:
    - ✓ تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية، في كافة الأمور المصرفية.
    - ✓ تسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية، وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمنشآت الاقتصادية.
    - ✓ دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية، وعرضها على وزير المالية.
- وفيما يلي نعرض شكل توضيحي يتضمن هيكل النظام المصرفي الجزائري إلى غاية 1982 :

<sup>1</sup> - زكريا دمدوم، "الإصلاحات الراهنة في الإقتصاد الجزائري 2000/1990 دراسة تحليلية"، (رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي)، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص: 113.

<sup>2</sup> - الأمر رقم 71 - 47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة في عام 1997.

<sup>3</sup> - زكريا دمدوم، مرجع سابق، ص: 114.

شكل رقم (2-01): يوضح هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 1982 .



المصدر: بوزيدي سعيدة، تطور الجهاز المصرفي الجزائري و دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1997، ص:31.

ما تميزت به إصلاحات السبعينات هو تغيير قواعد تمويل النشاط الإقتصادي<sup>1</sup>، حيث أعطيت أهمية رئيسية للخبزينة العمومية في إحداث القروض الممولة للنشاط الإقتصادي الوطني، كما أصبحت البنوك التجارية أداة تنفيذ، وأهملت وظيفة الوسيط المالي<sup>2</sup>.

### ثانيا- إصلاحات فترة الثمانينات

ان تعثر النظام الإقتصادي الذي كان قائما على التخطيط المركزي لكل النشاط الإقتصادي، والتحولت الإقتصادية الدولية الدافع لتبني قواعد إقتصاد السوق، والتحول إلى الإقتصاد الرأسمالي<sup>3</sup>.

لذا نجد أن القطاع المصرفي عرف قانونين أساسيين في هذه الفترة وهما:

### 1- قانون 86 - 12 المؤرخ عام 1986 المتعلق بنظام البنك والقرض<sup>4</sup>:

تحت ضغط أزمة النفط الخانقة<sup>5</sup>، كان أول إجراء يقوم على أساس قواعد إقتصاد السوق، هو إصدارها لقانون مصرفي جديد، هدفه الأساسي هو القيام بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية.

لقد قام قانون 86-12 بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية متمثلة في:

✓ إعادة دوره الأساسي للبنك المركزي كبنك البنوك، و أعيدت له أدواره التقليدية؛

<sup>1</sup> - أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 139.

<sup>2</sup> - أحمد هني، مرجع سابق، ص: 70.

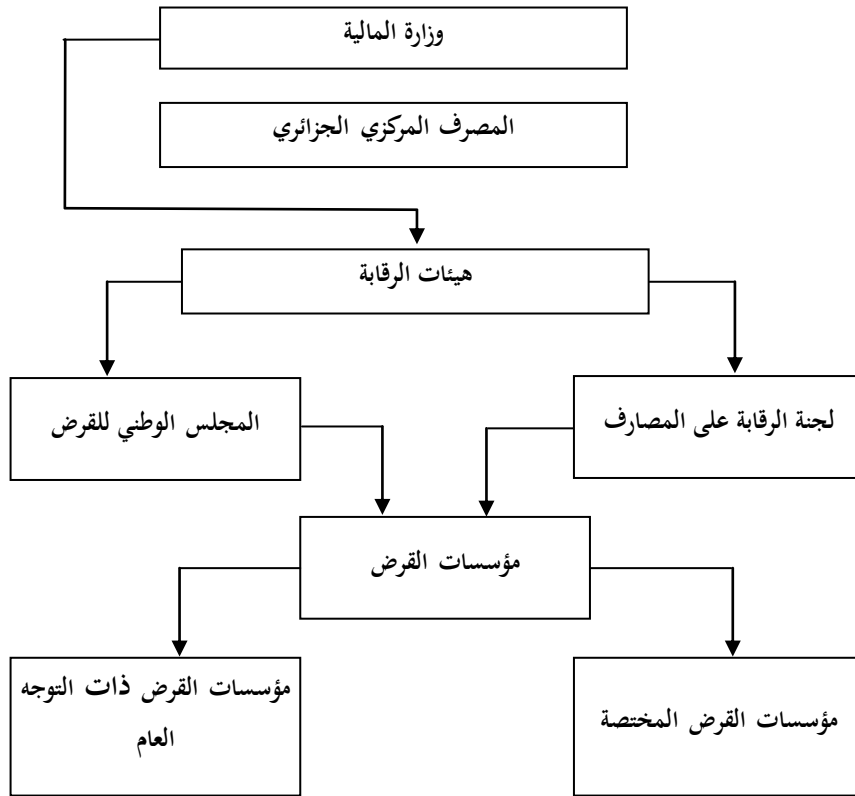
<sup>3</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص: 193.

<sup>4</sup> - قانون رقم 86 - 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في عام 1986.

<sup>5</sup> - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص: 182.

- ✓ تقليص دور الخزينة في عملية التمويل، ويهدف قانون البنوك والقروض؛
  - ✓ سمح بإقامة نظام مصرفي على مستويين، البنك المركزي كمقرض أخير ومشرف على البنوك من جهة، والبنوك التجارية من جهة أخرى.
  - ✓ إعادة الإعتبار لدور وأهمية السياسة النقدية في تنظيمها لحجم الكتلة النقدية المتداولة، ومراقبتها، تماشياً مع تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية<sup>1</sup>؛
  - ✓ وضع تغييرات على مستوى الهياكل الإستثمارية والمتمثلة في إنشاء مجلس وطني للقرض بدلا من مجلس القرض، ولجنة رقابة العمليات المصرفية بدلا من اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية<sup>2</sup>.
- والشكل التالي يبين لنا هيكل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب هذا القانون.

شكل رقم (2-02) : يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب قانون 86 - 12 عام 1986



المصدر: سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص: 162.

<sup>1</sup> - سامية نزالي، "التأهيل المصرفي للخصوصية، دراسة حالة الجزائر"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص: 158، 162.

<sup>2</sup> - وهيبة خروبي، "تطوير الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005، ص: 86.

**2- قانون 88 - 06 عام 1988 معدل ومتمم لقانون 86 - 12 عام 1986**

لقد شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحاتي واسع مس مجموع القطاعات الإقتصادية<sup>1</sup>، حيث جاء قانون 88 - 06 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الإقتصادية العامة المعدل والمتمم للقانون المتعلق بنظام القروض و البنوك في سياق تدعيم الإصلاحات الإقتصادية ومواصلة العمل على إصلاح المنضومة البنكية تماشياً مع خصوصيات المرحلة الإقتصادية الجديدة<sup>2</sup>.

وبصفة عام فإنه يمكن تحديد المبادئ والقواعد التي قام عليها قانون 1988 في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- ✓ إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد والمؤسسات؛
- ✓ دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الإقتصاد الكلي؛
- ✓ يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية والتوازن المحاسبي، وهذا يعني أن نشاط البنك يخضع إبتداءاً من هذه الفترة إلى قواعد التجارة؛
- ✓ يمكن للمؤسسات المالية غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني، أو خارجه؛
- ✓ يمكن للمؤسسات أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل.

ومن هنا يمكن القول أن إستقلالية البنوك بصفتها مؤسسات إقتصادية عمومية قد تمت فعلاً سنة 1988.

ويهدف قانون 88-6 إلى وضع المؤسسات كمحرك أساسي للتنمية بمنحها الإستقلالية الضرورية حيث أبعاد الدولة عن إدارة و توجيه المؤسسات العامة<sup>4</sup>.

**المطلب الثاني : مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات**

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ التسعينات إصلاحاً جدياً، يدخل ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات، من أجل ضمان الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق.

**أولاً: قانون 90-10 عام 1990 المتعلق بالنقد والقروض**

لقد أدركت الجزائر في السنوات الأخيرة الماضية أن الإصلاحات الإقتصادية التي فرضتها المعطيات الدولية، والتحول لإقتصاد السوق، لا بد أن تواكبها إصلاحات مصرفية مماثلة، فكان إصلاح آفريل عام 1990 وصدور قانون النقد والقروض 90-10 بمثابة الثورة الحقيقية لإصلاح هذا القطاع، لذا كان إهتمام الحكومة منصبا على النقاط التالية<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - قانون رقم 88 - 06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86 - 12 المتعلق بالبنك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في عام 1988.

<sup>2</sup> - فائزة لعراي، "مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2013، ص: 153.

<sup>3</sup> - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 185.

<sup>4</sup> - فائزة لعراي، مرجع سابق، ص: 153.

<sup>5</sup> - محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص: 142.

✓ الإهتمام بالمشاكل الإجتماعية، من خلال تطوير علاقات العمل والحماية الإجتماعية؛  
 ✓ إرساء الإطار القانوني ذي الصلة بالإصلاحات السياسية، الإجتماعية والإقتصادية، من أجل مواكبة الأهداف المسطرة؛  
 وبصفة عامة فان برنامج الحكومة في ذلك الوقت غلب عليه الطابع النقدي، وسطر لذلك السبل الواجب إتباعها.

### 1- مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض

لقد أعطى قانون النقد والقرض 90-10 دفعا قويا لإعادة تنظيم الهيئات الرئيسية لتسيير الجهاز المصرفي الجزائري، يتجلى ذلك من خلال الإستقلالية الممنوحة للبنك المركزي في تسيير أموره، وتحديد شروط تعيين مسيريه وممارسة وظائفهم، حيث يقوم المحافظ بمساعدة ثلاثة نواب له ومجلس النقد والقرض ومراقبون بتولي شؤون المديرية وإدارة المراقبة على التوالي<sup>1</sup>، يعين محافظ البنك المركزي بمرسوم رئاسي، يصدره رئيس الجمهورية لمدة ست سنوات، كما يتم تعيين نواب المحافظ بنفس الكيفية لمدة خمس سنوات، ولا تجدد ولايتهم إلا مرة واحدة، ولا يمكن إقالتهم من وظائفهم إلا بمرسوم رئاسي في حالة العجز أو إرتكابهم خطأ فادح في مجال العمل المصرفي.  
 ويلاحظ أن إستقرار مدة الولاية وإمتداد أجلها وعدم قابليتها للإلغاء يعطي لإدارة البنك المركزي ضمانا قانونيا للإستقرار والإستمرارية.

تقوم الحكومة بإستشارة بنك الجزائر بالنسبة لكل مشروع قانوني أو نص تنظيمي خاص بالمالية أو النقد، كما يمكن لبنك الجزائر إقتراح أي إجراء من شأنه أن يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات، والوضعية العامة للمالية العمومية، وعلى تطور الإقتصاد الوطني بصفة عامة، كما يلزم قانون النقد والقرض بنك الجزائر بإطلاع الحكومة على كل أمر من شأنه أن يمس بالإستقرار النقدي.

أما بخصوص المبادئ التي جاء بها قانون النقد والقرض فإنه يمكن إجمالها في النقاط التالية<sup>2</sup>:

1-1 الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية: حيث كانت في السابق القرارات تتخذ تبعا للمعطيات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة.

وفي هذا الإطار تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية والحقيقية، وذلك حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية وبناء على الوضع النقدي السائد.

ولقد سمح هذا المبدأ بتحقيق مجموعة من الأهداف هي<sup>3</sup>:

✓ إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية؛

<sup>1</sup> نفس المرجع، و نفس الصفحة.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 187.

<sup>3</sup> فائزة لعرف، مرجع سابق، ص: 158.

- ✓ تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة في الضبط الإقتصادي؛
- ✓ تسهيل منح القروض التي يركز تقديمها على الجدوى الإقتصادية للمشروعات، دون تمييز بين القطاع العام و الخاص وإيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الصرف من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقروض؛

### 1-2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة

كانت الخزينة العامة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم لكافة النفقات العمومية، وذلك على الأخص عبر اللجوء إلى القروض، وبشكل عام عن طريق الإصدار النقدي الجديد، مما فسح المجال واسعا لعملية التمويل بالعجز، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما المسطرة<sup>1</sup>.

قد إعتد قانون النقد والقرض من أجل إزالة هذا التداخل في الأهداف والسلطات بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة، فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي، بل أصبح هذا الأمر يخضع لبعض القواعد والأسس المبنية على دراسات نقدية وإقتصادية. وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق عدة أهداف أهمها<sup>2</sup>:

- ✓ إستقلالية بنك الجزائر عن الدور المتزايد للخبزينة وتقليص قروضه تجاهها؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛

### 1-3- الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض

حمل قانون النقد والقرض أفكارا جديد فيما يتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي وأدائه، فقد مكنه من إستعادة مهامه التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض التي سلبتها منه الخزينة العمومية في النظام المصرفي السابق<sup>3</sup>. وقد سمح الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض التي جاء بها قانون النقد والقرض من بلوغ الأهداف التالية<sup>4</sup>:

- ✓ تناقص التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛
  - ✓ أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية، وإنما يركز على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع؛
- أما الأهداف التي جاء لتحقيقها قانون النقد والقرض فهي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص: 197.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ونفس الصفحة.

<sup>3</sup> - بلهاشمي طارق، مرجع سابق، ص: 58.

<sup>4</sup> - نفس المرجع، ص: 58.

<sup>5</sup> - نفس المرجع، ص: 59.

- ✓ إقامة نظام مصرفي من مستويين، سلطة نقدية ممثلة في البنك المركزي، والبنوك الأولية أو التجارية التي تتلقى الأوامر من البنك المركزي؛
  - ✓ تمكين هذا القانون البنك المركزي من أداء وظائفه التقليدية، وفصله عن الوظائف المتداخلة مع الخزينة؛
  - ✓ استقلالية البنك المركزي، من خلال إعطاء المجال للمحافظ لممارسة مهامه تماشيا مع الوضع الإقتصادي وتحقيق أهداف السياسة النقدية؛
- ولقد كانت أهداف السياسة النقدية في هذا القانون هي<sup>1</sup>:
- بنك مركزي يعمل على تحقيق هدف وحيد هو إستقرار الأسعار.
  - عدم تعارض هذا الهدف مع الحفاظ على التوازن الخارجي.
- من أهداف هذا القانون أيضا تمكين الخواص من تأسيس بنوك، وتمكين البنوك الأجنبية من فتح فروع لها في الجزائر، وهذا ما نلاحظه بعد صدور قانون 90-10، حيث تم تأسيس مجموعة من البنوك، وفتح فروع للعديد من البنوك الأجنبية.
- مما جاء في قانون 90-10 هو محاولة بنك الجزائر إستخدامه لأدوات السياسة النقدية مثل : آلية معدل الإحتياطي الإجباري، كما عمل بنك الجزائر على إقامة سوق نقدية ما بين البنوك، يتدخل فيها هذا البنك تبعا لرغبته في ضخ أو امتصاص السيولة.
- هدف أيضا قانون النقد والقرض إلى تعزيز الرقابة المصرفية، وذلك عن طريق اللجنة المصرفية التي ترصد عمل البنوك، وتحلله لتقرر ما إذا كان عمل وسير البنوك ينسجم ويتلاءم مع قواعد العمل المصرفي.

### ثانيا: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90 – 10

بعد مرور أكثر من عشر (10) سنوات عن دخول أحدث قانون لتنظيم الجهاز المصرفي ودعمه للتنمية الإقتصادية، وخلق جو ومحيط مناسب لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي ومع مرور سنوات تطبيق قانون 90-10 بدأت تظهر بعض الثغرات خاصة الإدارية منها، ومن أجل ضمان فعالية أكبر ودور أحسن لبنك الجزائر في تحقيق أهدافه المسطرة، والتحكم أكثر في الوضع النقدي للبلاد، فقد تعرض هذا القانون إلى تعديلين أساسيين هما تعديل بالأمر 01 / 01 والأمر 03 / 11<sup>2</sup>.

### 1- الأمر 01 / 01 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض

ان الأمر المعدل والمتمم رقم 01 / 01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، تم الفصل فيه بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، ولقد جاء أيضا هذا التعديل كي يمكن رئيس الجمهورية من تعيين محافظ البنك

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

<sup>2</sup> - Dr, Hocine Benissaad, la fonte de la loi sur le monnaie et le crédit.

مجلة آفاق اقتصادية، العدد 05، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص: 110. متاحة على الموقع الإلكتروني: <http://www.univ-blida2.dz/wp-content> تاريخ الإطلاع 2016/04/20، على الساعة: 13:45.

المركزي ونائبه لمدة غير محدودة، وإتخذت الحكومة خطوات عديدة لتحسين القطاع المصرفي والمالي، من خلال إصلاح أساليب إدارة المصارف، وتحسين مستوى الخدمات، وتحسين أيضا عملية مراجعة الحسابات المصرفية، وإعادة تفعيل نظم المدفوعات واستخدام أجهزة الكمبيوتر من أجل ترقية الخدمة المصرفية بشكل عام<sup>1</sup>.

وبصفة عامة يتكون مجلس إدارة الجزائر من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء، وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية، وذلك حسب المادة 06 من الامر 01 / 01 عام 2001، أما مجلس النقد والقرض فيتكون بموجب هذا التعديل من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث (3) شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية والإقتصادية<sup>2</sup>.

## 2- الأمر رقم 03 / 11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض.

لقد جاء الأمر المعدل والمتمم رقم 11/03 في سياق الإصلاحات المستمرة والمتواصلة التي عرفها الإقتصاد الجزائري وجعل المؤسسات المصرفية القاطرة الحقيقية في التنمية الإقتصادية ، إضافة إلى لعب دورها في مكافحة كافة أشكال التسيير الخاطيء، والذي يتسبب في حدوث فضائح مالية وحالات عديدة لتبييض الأموال، والإختلاسات والثغرات المالية التي أثقلت كاهل الخزينة العمومية.

ومن أهم ما تضمنه هذا الأمر نجد<sup>3</sup>:

- ✓ المادة 39 في الأمر المعدل والمتمم ( إن إحتياطات الذهب التي يمتلكها بنك الجزائر ملك للدولة، ويمكن لبنك الجزائر إجراء كل العمليات المتعلقة بالذهب لا سيما الشراء، البيع ، القرض والرهن الفوري أو بأجل، الودائع من الذهب يمكن أن تستعمل في أي تسبيق موجه للتسيير النشط للدين الخارجي)؛
- ✓ إلغاء المادة 71 من قانون النقد والقرض والتي تنص ( يمكن لبنك الجزائر القيام بإعادة الخصم للبنوك والمؤسسات المالية لمدة ستة ( 06 ) أشهر كحد أقصى لتشكيل قروض متوسطة المدى، وهذه الخصوم قابلة للتجديد إنما لا تتعدى 03 سنوات، يجب أن تهدف هذه القروض إلى إحدى الغايات التالية : تطوير وسائل الإنتاج، تطوير وتمويل عمليات التصدير، إنشاء سكنات، كما يجب أن تتوفر فيها الشروط التي وضعها المجلس حتى يقبلها بنك الجزائر)؛
- ✓ تمنع المادة 120 من قانون النقد والقرض كل شخص طبيعي أو معنوي القيام بالعمليات التي تجرئها البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن المادة 121 وبصفة إستثنائية تنص على السماح للخزينة والمصالح المالية

<sup>1</sup> - عامر بشير، مرجع سابق، ص: 20.

<sup>2</sup> - رشيد بوعافية، "الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب البلدة، أكتوبر 2005، ص: 129.

<sup>3</sup> - بشير عامر ، "تحديث البنوك التجارية - دراسة حالة الجزائر -"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير)، جامعة اسعد دحلب، للبلدة، 2005، ص: 20.

للبريد القيام بهذه العمليات طالما ترخص بذلك النصوص القانونية، خاصة ما تعلق بالمادة 121 من قانون النقد والقرض 90 - 10؛

هذه المادة الأخيرة التي تشكل القاعدة القانونية التي تسمح للبريد بإجراء عمليات بنكية من خلال صكوك بريدية، قد تم إلغاؤها بالأمر المعدل للقانون 90 - 10 بالمادة 77 من الأمر 03 / 11 تنص على أنه لا يرفع المنع إلا بالنسبة للخزينة العمومية، وبعض الهيئات والمؤسسات المحددة في القانون.

✓ أما بالنسبة للجنة المصرفية<sup>1</sup>، فقد تم تعديل المادة 144 من قانون 90 - 10 بالمادة 106 من الأمر 11/03 والتي تنص على (تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيساً، ثلاثة أعضاء يختارون بحكم كفاءتهم في المجال المصرفي، قاضيين ينتدبان من المحكمة العليا، يختارهما الرئيس الأول لهذه المحكمة بعد إستشارة المجلس الأعلى للقضاء، يعين رئيس الجمهورية أعضاء اللجنة لمدة 05 سنوات، فبموجب المادة المعدلة تغير أعضاء اللجنة المصرفية والذين يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة في المادة الملغاة)؛

أما بالنسبة لضمان الودائع فقد تم تعديل المادة 170 من قانون 90-10 بالمادة 118 من الأمر 11/03، حيث تدفع البنوك علاوة ضمان سنوية تقدر بـ : 01 % على الأكثر من ودايعها.

### المطلب الثالث: إصلاحات النظام المصرفي العراقي قبل 2003

يمكن تقسيم مراحل تطور القطاع المصرفي في العراق إلى المراحل الآتية<sup>2</sup>:

#### أولاً: المرحلة من 1890 - 1930

تشير هذه المرحلة إلى بداية نشأة الصيرفة في العراق والتي تميزت بسيطرة فروع المصارف الأجنبية على النشاط المصرفي وتركز هذه الفروع في المدن الرئيسية مع تركيزها على منح الائتمان القصير الأجل للقطاع التجاري بهدف تشجيع الاستيراد من بريطانيا وحرمان القطاعين الصناعي والزراعي من كافة الخدمات المصرفية والتحويل اللازم لتطويرها، كما شهدت هذه المرحلة صدور قانون العملة العراقية المرقم 44 لسنة 1931 الذي تم بموجبه إنشاء لجنة العملة ومقرها في لندن، لم يكن خلال هذه المرحلة أية رقابة مركزية عراقية على المصارف كما لم يكن هناك أي مصرف عراقي وإنما اقتصر جهود العراقيين على بعض الصيارفة الذين كانوا يعملون في مكاتب صغيرة للصيرفة بشكل وسطاء بين الجمهور والمصارف<sup>3</sup>.

#### ثانياً: المرحلة من 1935 - 1963

تمثل هذه المرحلة بداية نشأة الصيرفة الوطنية في العراق حيث تميزت بأنها ذات طابع متخصص وذلك بسبب عزوف المصارف الأجنبية في العراق عن تقديم التمويل اللازم للقطاعين الصناعي والزراعي، فقد لجأت الحكومة إلى إنشاء أول مصرف وطني هو المصرف الزراعي الصناعي بموجب القانون رقم 51 لسنة 1935

<sup>1</sup> - سامية نزال، مرجع سابق، ص: 183.

<sup>2</sup> - عباس الجاسم، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 03، العراق، 2007، ص: 132.

<sup>3</sup> - عباس الجاسم، مرجع سابق، ص: 133.

وبسبب ازدواجية الاختصاص وقلة رأسمال المصرف فقد تم شطره إلى مصرفين هما المصرف الزراعي والمصرف الصناعي بموجب القانونين المرقمين 12 و18 لسنة 1940، حيث باشرا أعمالهما في عام 1946 وكذلك شهدت هذه المرحلة نشوء الصيرفة المركزية الوطنية في العراق حيث تم تأسيس المصرف الوطني العراقي بموجب القانون رقم 43 لسنة 1947 لغرض تنظيم نشاط الصيرفة المركزية وقد باشر هذا المصرف أعماله في سنة 1948 وفي عام 1956 تم تغيير اسمه إلى البنك المركزي العراقي بموجب القانون رقم 172<sup>1</sup>.

### ثالثاً: المرحلة من 1964-1990

شهدت هذه المرحلة تغييراً هيكلياً وتنظيماً مهماً في تطور العمل المصرفي العراقي حيث شهدت إصدار قانون تأميم المصارف رقم 100 لسنة 1964 الذي أثار جدلاً كثيراً بين المختصين من مؤيد ومعارض لهذا القانون، كما تم في هذه المرحلة وتحديدًا في أوت من عام 1964 تنظم المصارف التجارية في أربعة مجموعات فضلاً عن مصرف الرافدين وهذه المجموعات هي<sup>2</sup>:

✓ **مجموعة البنك التجاري العراقي:** وتشمل البنك التجاري والبنك البريطاني للشرق الأوسط والبنك الباكستاني؛

✓ **مجموعة بنك بغداد:** وتشمل بنك بغداد والبنك العربي؛

✓ **مجموعة بنك الرشيد:** وتشمل بنك الرشيد والبنك الشرقي والبنك العراقي المتحد؛

✓ **مجموعة بنك الاعتماد العراقي:** وتشمل بنك الاعتماد والبنك اللبناني ثم أدمجت مجموعة بنك الرشيد في مصرف الرافدين لتحل مجموعة مصرف الرافدين محل مجموعة بنك الرشيد وذلك في عام 1965.

وشهدت أواخر هذه المرحلة بعض التغييرات الهيكلية التي كانت تهدف إلى تحسين وتطوير الخدمات المصرفية فقد تم إصدار القانون رقم 52 لسنة 1988 الخاص بتأسيس مصرف الرشيد كمصرف تجاري حكومي من خلال شطر مصرف الرافدين إلى مصرفين الأول مصرف الرافدين الذي كل محتفظاً بهويته والآخر هو المصرف الجديد باسم مصرف الرشيد.

### رابعاً: المرحلة من 1991-1995

وهي المرحلة التي اتسمت بالتحول من الاحتكار المصرفي الحكومي إلى عصر التعددية المصرفية والسماح للقطاع الخاص بممارسة العمل المصرفي بموجب القانون 12 لسنة 1991 الخاص بتأسيس المصارف الأهلية الخاصة في ظل أحكام قانون الشركات المرقم 36 لسنة 1983 ثم بموجب قانون شركات المرقم 21 لسنة 1997 حيث غير هذا القانون الواقع المصرفي العراقي مما ترك آثاراً على طبيعة أداء المؤسسات المصرفية ونوعية خدماتها وأنشطتها المقدمة للجمهور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 134.

<sup>2</sup> - نفس المرجع و نفس الصفحة.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 135.

ظهرت الحاجة الى الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية المتمثلة بانتهاج برامج التحول نحو اقتصاد السوق وذلك لزيادة كفاءة وقدرة الجهاز المصرفي العراقي لتقديم التمويل لعمليات الاستثمار والانتاج وسائر العمليات الاقتصادية، ولغرض تحقيق الاصلاح المذكور شرع العراق بتنفيذ عددا من الاجراءات تمثلت بتغيير القوانين السابقة بقوانين جديدة وكذلك استبدال العملة القديمة بعملة جديدة فضلا عن تغيير نوع الرقابة المصرفية من المتحكمة الى الانتقائية وكذلك فسح المجال امام المصارف الاجنبية لفتح فروع لها في العراق فضلا عن اعادة هيكلة بعض المصارف العراقية.

### المطلب الرابع: إصلاحات النظام المصرفي العراقي بعد 2003

جاء الاصلاح المصرفي في العراق بعد عام 2003 نتيجة للتغيرات التي حصلت في النظام السياسي والاقتصادي في العراق وبدء مرحلة جديدة للاقتصاد العراقي تمثلت بالانفتاح نحو الاقتصاد العالمي بعد رفع المقاطعة التجارية الدولية التي فرضت عليه عام 1991 إثر حرب الكويت، وتمثل هذا الاصلاح بعدة إجراءات منها<sup>1</sup>:

#### أولاً: الاطار التشريعي والقانوني

لغرض ان يأخذ اصلاح القطاع المصرفي طريق النجاح يجب اتخاذ اصلاحات قانونية وتشريعية الى جانب تطوير السياسات الاقتصادية لهذا القطاع ، تمثل هذه التشريعات والقوانين البنية التحتية للإصلاح المصرفي .

✓ صدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لسنة 2003 حيث يعد هذا القانون خطوة رئيسة نحو إرساء نظام مالي يعمل وفقا للمعايير الدولية؛

✓ إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004 والذي منح المصرف المركزي استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسير عملياته المصرفية المركزية، وقد نصت على ذلك الفقرة (2) من المادة الثانية من القانون أعلاه وبموجب المادة (26) من القانون أصبح البنك المركزي بمنأى عن ضغوط السياسة المالية لإقراض الخزينة بشكل مباشر مما يؤدي إلى عدم توليد إي توسع في عرض النقد؛

✓ قانون غسيل الأموال، شرع قانون غسيل الأموال رقم (93) لسنة 2004، حيث شرع لتأمين جانب المؤسسات المالية فيما يتعلق بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة ويهدف إلى اخذ الحيطة في تعاملاتها المالية على الصعيد الدولي والمحلي حيث الانفتاح على العالم الخارجي وشروع المؤسسات المالية في عمليات تمويل سريع لرؤوس الأموال ، فلا بد من قانون لحماية الأموال ومعرفة أصولها ولا يمكن أن يتم غسلها بمشاريع داخل العراق بدون معرفة أصولها؛

#### ثانياً: استبدال العملة القديمة

<sup>1</sup> - عبد العظيم عبد الواحد الشكري وحياء عبد الرزاق حسين ، الإصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 15 ، العدد 1 ،العراق، 2013، ص: 182.

تم الانتهاء من استبدال 4 تريليون دينار عراقي قديم بعملة جديدة في 15 كانون الثاني عام 2004، وقد مكنت هذه الخطوة البنك المركزي من لعب دوره النقدي في المساهمة بإدارة النشاط الاقتصادي في البلد من خلال وقوفه على حجم كمية النقود المصدرة واتخاذ إجراءاته لمكافحة التضوير، كما ساهمت عملية الاستبدال في توحيد التعامل بالدينار في كافة أنحاء العراق بنفس الفئات مما أعاد الثقة للدينار العراقي وساهم في تحسين أسعار صرفه بصورة واضحة<sup>1</sup>.

### ثالثاً: إنشاء المصرف العراقي للتجارة (TBI)

ضمن تعزيز تجارة العراق قامت الحكومة في تشرين الثاني 2003 بتأسيس المصرف التجاري للعراق (TBI) برأسمال قدره 100 مليون دولار من صندوق تطوير العراق و يعمل هذا المصرف على مساعدة العراق لإعادة ترسيخ جدارته الائتمانية دولياً وتعزيز تدفق شبكة من العلاقات المالية نتيجة للعزلة التي عانى منها العراق في العقد الاخير قبل عام 2003<sup>2</sup>.

### رابعاً: تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير اسعار الفائدة

ان التحرر المالي الذي شهدته اسواق العراق جسده فعلية السوق المالية الوطنية عبر حركة الجهاز المصرفي واطلاق قدرته في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة لديه والتي عدت ركناً أساسياً من أركان تقوية الوساطة المالية التي هي جوهر الاستقرار المالي ولاسيما بعد أن تم التخلي عن الاجراءات القسرية التي كانت السياسة النقدية السابقة تعتمد عليها عبر وسائلها المباشرة واللجوء الى السياسات غير المباشرة التي تعتمد قوى السوق لتفادي ظاهرة الكبح المالي والمتمثلة بوضع سقوف على الائتمان المصرفي الممنوح او تحديد جهة الائتمان أو فرض معدلات فائدة ادارية تقع خارج قوى السوق وتوازاناته.

### خامساً: التحول في الرقابة المصرفية

من الاصلاحات ايضا التحول في الرقابة المصرفية المتحكمة الى الرقابة الوقائية التلقائية التي استطاع البنك المركزي على اساسها وبموجب قانونه وقانون الصيرفة الجديد رقم (94) لسنة 2004 من فرض الرقابة الوقائية عبر اللوائح التنظيمية وتطبيقها بعيداً عن الاجراءات الرقابية القسرية، وهو الامر الذي يمكن الجهاز المصرفي من العمل على وفق نظم مرنة وكفؤة في ترصين العمل المصرفي.

### سابعاً: منح تراخيص العمل لمصارف أجنبية

ان فتح باب المشاركة لمصارف اجنبية للعمل في العراق سواءً بشكل فروع او شركات مستقلة او مشاركات مع المصارف الاهلية في مناخ ينسجم مع قانون الاستثمار في العراق وتوجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق يمثل احدى الخطوات الهامة نحو الامام في اطار الجهود لبناء قطاع مصرفي نشط وتنافسي في العراق

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 183.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ونفس الصفحة.

ويعد استلام البنك المركزي العديد من الطلبات مؤشراً هاماً على الثقة في مستقبل الاقتصاد العراقي، لاسيما من قبل مصارف ستاندرد جاردرتد والبنك الوطني الكويتي و (HSBC) فضلاً عن تحرك عدد آخر من المصارف الاجنبية للحصول على حصص في نشاطات مصرفية ثانوية والمشاركة في عدد من المصارف المحلية العراقية الخاصة وتوفير خدمات مصرفية واسعة النطاق لعموم المواطنين وتحسين الوعي والكثافة المصرفية.

### ثامناً: هيكلية المصارف الحكومية

بدأ العمل بهيكلية المصارف الحكومية التجارية من خلال خطة عمل تم التوصل اليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وضمن هذا الاطار تم تغيير اسم المصرف الاشتراكي الى مصرف العراق.

وبناءً على اعادة الهيكلة تم توقيع اتفاقية إعادة جدولة بين البنك المركزي ووزارة المالية العراقية بتاريخ 21 شباط 2006 لسداد رصيد مستحق بمبلغ (5,393,890) مليون دينار عراقي للبنك المركزي، ويتم سداد المبلغ على 30 قسط ربع سنوي متساوي بقيمة (179,796) مليون دينار عراقي لكل قسط، وبفائدة سنوية مقدارها (5%) على الرصيد القائم ويتم تمويل الاقساط من قبل وزارة المالية من خلال اصدار سندات خزينة وتحمل فائدة سنوية بنسبة (5%) والتي يمكن للبنك المركزي بيعها للمصارف المحلية من خلال المزادات، كما قام بمفاتيحة دائرة الدين العام في وزارة المالية لإعداد كشف اولي بالديون الاجنبية الموروثة المترتبة بذمة مصرف الرافدين

والبالغة بحدود (27,1) مليار دولار، و(1,2) مليار دولار على مصرف الرشيد، ويعمل كلا المصرفين لتوفير المستندات والوثائق الرسمية الخاصة بهذه الديون لغرض شطبها من ميزانية المصرفين وادراجها ضمن الدين العام العراقي الذي تتولى مسؤولية متابعته دائرة الدين العام في وزارة المالية.

كما تم التنسيق بين البنك المركزي و وزارة المالية وديوان الرقابة المالية وبالتعاون مع الخزانة الامريكية وصندوق النقد الدولي على إعداد ثلاث خطط جرى تنفيذها منذ العام 2007 وهي (الخطة التشغيلية، والخطة المالية، والخطة الاستراتيجية) وذلك للارتقاء بعمل المصارف وتطوير خدماتها، فضلاً عن انشاء وحدة متابعة لتسريع تنفيذ هذه الخطط كما خصص البنك الدولي منحة بمبلغ (10) ملايين دولار لغرض تمويل عملية إعادة الهيكلة.

## المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والعراق

ان التشريعات المذكورة اعلاه القت بضلالها على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للجزائر والعراق على مختلف قطاعاتها ومن مختلف انحاء العالم مما اعطت دفعة لتنمية الاقتصادية لهذين البلدين وسنحاول إعطاء ارقام في هذا المجال لتفنيد ما قلناه مع بعض التحليل لتوضيح الصورة.

### المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل التسعينات

وهي تمتد منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات من القرن العشرين، وتميزت هذه المرحلة بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي، ولم يكن للقطاع الخاص دور بارز، خاصة الأجنبي منه، وهذا نتاج بعض السياسات التي كانت سائدة، والتي تنادي بالتنمية المستقلة، وبلاستغلال الوطني للثروات الوطنية، ومع ذلك تبنت الجزائر خلال هذه المرحلة أربعة قوانين تخص الاستثمار، ورأس المال الأجنبي.

### أولاً: الإصلاحات التي مست الإستثمار الأجنبي في الجزائر قبل التسعينات

تميزت فترة ما قبل التسعينات بعدة إصلاحات مست الإستثمار الأجنبي المباشر و هي<sup>1</sup>:

**1- قانون الاستثمار لسنة 1963**: صدر أول قانون بخصوص الاستثمار في الجزائر بتاريخ 26 جويلية 1963، تحت رقم 227/63، وكان هدفه تشجيع الاستثمار في الجزائر، لذا كانت مضطرة للبحث عن سبل تمويل سريعة، وخبرات وكفاءات تسييره وتكنولوجيا إنتاج حديثة، من بين أهم ما جاء فيه " أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذوي النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، فكان على الدولة أن تسارع أولاً للحفاظ على ما هو موجود من خلال دعوة الأجانب لاستثمار أموالهم داخل الجزائر والمحافظة على المنشآت الموجودة.

لقد جاء هذا القانون ليحسد مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي نلخصها في التالي<sup>2</sup>:

- ✓ ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة، بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دج؛
- ✓ تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة.
- كما جاء بمجموعة من الامتيازات والحوافز قدمت للمستثمرين نوجزها كما يلي<sup>3</sup>:
- ✓ يستفيد المستثمرين من الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاستثماري سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين؛
- ✓ حرية التنقل والإقامة بالنسبة للمستثمرين الأجانب؛

<sup>1</sup> - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 160.

<sup>2</sup> - كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، (مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية)، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011/2010، ص: 60.

<sup>3</sup> - نفس المرجع، ص: 61.

✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب؛

**2- قانون الاستثمار لسنة 1966:** بعد فشل القانون 277/63 الخاص بالاستثمار لإعتبرات عديدة نوجزها فيما يلي<sup>1</sup>:

✓ عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي؛

✓ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشّة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية، وغيرها؛

فكرت السلطات الجزائرية في تحديث هذا القانون وتدارك النقائص التي ميزته وتحيينه مع الواقع، ف جاء القانون رقم 284/66 المؤرخ في 15/09/1966 ليحل محله، لذا فإن: " هذا القانون يحدد الإطار الذي ينظم بموجبه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهو يهدف الى سد الثغرات التي تشوب سابقه، بالتعرف عن المبادئ التي يقوم عليها من تدخل لرأس المال وبالتحديد الضمانات والمنافع الممنوحة للرأس المال الخاص سواء كان أجنبيا أو وطنيا"<sup>2</sup>، وكان هدف السلطات من وراء ذلك مضاعفة الطاقات الإنتاجية للبلاد، وقد جاء هذا القانون مرتكزا على المبادئ التالية<sup>3</sup>:

✓ إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد؛

✓ تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية؛

✓ جاء هذا القانون بجملة من الامتيازات والضمانات للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب وتمثل:

- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية؛
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة للإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر؛

**3- قانون الاستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982\*:** بعدما اعتبر القطاع الخاص هامشيا منذ سنة 1963، وحدد دوره في أداء بعض المهام الاقتصادية الثانوية، خاصة في مجال التجارة والخدمات، اتضح بأن للقطاع الخاص خاصة منه الأجنبي دورا مميزا لاسيما في مجال المحروقات، باعتباره القلب النابض للاقتصاد الجزائري، إذ ورغم احتكار الدولة للقطاع وتأميمها له، بقت حاجتها ملحة لمساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و مساعدتها لها في استغلاله نظرا للإمكانيات المالية والتقنية الكبيرة التي يتطلبها، لذلك صدر القانون 82-13 من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الاقتصادية المختلطة.

<sup>1</sup> قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، المؤرخة في 2 أوت 1963.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم: 80، الصادر بتاريخ 17/09/1966، القانون رقم: 284،66.

<sup>3</sup> احمد نصير، مرجع سابق، ص: 161،162.

\* قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها، الجريدة الرسمية، العدد 35.

لقد حدد القانون نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49% من رأسمال الشركة<sup>1</sup>، كما تم في هذا القانون تقديم المزيد من التحفيزات للمستثمرين لخواص خاصة الذين يرغبون في الاستثمار في المناطق المحرومة ، إلا أن تطبيق هذا القانون على أرض الواقع وجد صعوبة كبيرة بفعل البيروقراطية المتفشية في دواليب الإدارة الجزائرية، والذهنية ذات التوجه الاشتراكي التي تسير الاقتصاد الوطني، إضافة إلى ضعف المنظومة المصرفية والمالية<sup>2</sup>.

#### 4- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 19 أوت 1986.

لقد أتمم و عدل قانون 13/82 بقانون 13/86 نظرا لعدم قدرته على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار محليا، خاصة في مجال المحروقات، لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق<sup>3</sup>، حيث نصت المادة ونصت المادة 3 مكرر صراحة على ما يلي: " يندرج إنشاء الشركات المختلطة في الاقتصاد في إطار المخطط الوطني للتنمية، ويخضع لأهداف المردودية الاقتصادية والمالية"<sup>4</sup>، فلقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل<sup>5</sup>، لكن هذا القانون مثل سابقه وجد صعوبات كبيرة أثناء تطبيقه نذكر منها<sup>6</sup>:

- ✓ لم تتمكن هذه القوانين من محاربة ظاهرة الاكتناز ومراقبة تهرب رؤوس الأموال؛
- ✓ ظهرت صعوبات في عمليات تحويل الفوائد ورؤوس أموال الشريك الأجنبي؛
- ✓ لم تستطع هذه القوانين جلب رؤوس الأموال الأجنبية المرجوة فيما عدا قطاع المحروقات؛

#### ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل التسعينات

لقد تميزت هذه الفترة بمجموعة من الإصلاحات وإن كان في مضمونها لم تقدم بالقدر الكافي للإستثمار الأجنبي المباشر حيث أنها كانت كما أكثر منها نوعا مما أثرت على حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المحقق في هذه الفترة، بالإضافة إلى نمط النظام السائد ( النظام الإشتراكي ) الذي كان له دور كبير في عملية التنمية مما لم يفسح المجال للقطاع الخاص الذي يعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد لجميع دول العالم.

و في ما يلي نتائج الإستثمار الأجنبي المباشر التي تمكنا من تجميعها والموضحة في الجدولين أدناه

جدول رقم: (2-01): يمثل حجم و بنية الإستثمارات من 1963 إلى غاية 1966

السنوات	1963	1964	1965	1966
نوع الاستثمار				
استثمارات الدولة	366	811	718	559

1 - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 61.

2 - احمد نصير، مرجع سابق، ص: 162.

3 - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 61.

4 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم: 35، الصادر بتاريخ: 27 أوت 1986، القانون رقم: 86-14.

5 - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 62.

6 - احمد نصير، مرجع سابق، ص: 163.

1623	1680	1497	2297	استثمارات المؤسسات
1020	1070	780	940	في قطاع النفط
603	610	717	1357	في قطاعات أخرى
10	10	20	30	استثمارات العائلات
2192	2408	2328	2693	المجموع

المصدر: شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص: 8  
من الجدول يتضح أزمة التراكم لرأس المال التي كانت تعرفها الجزائر بالمقارنة مع الشركات الأجنبية، التي كانت تحقق تراكم لرأس المال المنتج في قطاع المحروقات والتي وصلت إلى 60% من مجمل إستثمارات المؤسسات. بالرغم هذا، فلم يؤدي هذا القطاع إلى تزايد ملحوظ في إجمالي الإستثمارات وهذا بسبب إستمرار الشركات البترولية (8) الفرنسية في تصدير رأس مالها.

جدول رقم: (2-02): يمثل تدفق الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 1981-1989 بالجزائر

الوحدة مليون دولار

السنوات	1985-1981	1989-1986
تدفق الإستثمار الأجنبي	-7.9	6.80
تحويلات الأرباح	-506.6	-284.6
التحويل الصافي	-541.5	-277.7

المصدر: شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، 2005، ص:

13

و الملاحظ من خلال هذا الجدول مايلي:

### ✓ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة

نلاحظ في فترة الثمانينات مستويات محتشمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكاد تكون منعدمة حيث تراوحت من (-7.9، 6.8) وذلك بسبب الهزة الاقتصادية العنيفة التي عرفتها الجزائر بفعل التراجع الرهيب لأسعار البترول سنة 1982.

### ✓ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة على حسب فترات الإصلاح

إذن يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بنصوص قانونية وتشريعية التي باتت واضحة وخاصة المتعلقة بحركة الرأس المال الأجنبي، ومع هذا فقد تعاملت معه السلطات العمومية بحذر كبير، خصوصا في تحديد المزايا التي تكون العامل الأساسي على جذب وتفعيل الإستثمار حيث المزايا المسجلة في قوانين الإستثمار تشكل عوامل فتح وإخضاع المحيط الاقتصادي المحلي لتأثير الرأس المال العالمي<sup>1</sup>، كما يبدو أيضا من خلال الجدول اعلاه ان الاستثمار الأجنبي المباشر مستوياته ضعيفة جدا وذلك لان التشريعات المتبنات في هذه الفترة بدا من 86,82,66,63 لم تكن قادرة على تحفيز وجلب الحجم المرغوب من الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>2</sup>، لان في مجملها

<sup>1</sup> - زغيب شهرزاد، مرجع سابق، ص: 13.

<sup>2</sup> - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 61.

لم تولي بالاهتمام بالشكل الكافي بالقطاع الخاص، حيث كانت معظم المشاريع محتكرة للقطاع العام، وكانت معظم التمويلات تذهب لتمويل مخططات الدولة وكذا ضعف الجهاز المصرفي الذي أثر على عملية تحويل الأرباح بشكل سريع ودون عراقيل بالإضافة إلى البيروقراطية\*، حيث اكتفت هذه القوانين بمجموعة من الحوافز والامتيازات لم ترقى لطموح المستثمرين المرغوبة مما ثبّطت مبادرات المستثمرين، حيث أن عدد العقود المبرمة بين مؤسسة سوناطراك في إطار شراكة مع المتعاملين الأجانب بين الفترة 1986-1991 لم تتعد 15 عقداً من بينها 13 عقد تنقيب وعقدين للبحث<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات

مس قانون النقد والقرض (10/90) سنة 1990 العديد من الإصلاحات الإقتصادية بصفة عامة والإصلاحات التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة، وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم هذه الإصلاحات.

#### أولاً: الإصلاحات التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات

في ظل الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية، وتكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، قامت بتنفيذ إصلاحات تشريعية تبنت قوانين جديدة تتعلق بالإستثمار عموماً والإستثمار الأجنبي المباشر خصوصاً لإجتذابه وتشجيعه وترقيته، وفيما يلي نشير إلى مختلف هذه التشريعات<sup>2</sup>.

**1- قانون النقد والقرض 1990:** يعتبر القانون 10/90 للنقد والقرض والصادر في 14 أفريل 1990 نصاً تشريعياً يعكس اعترافاً بالأهمية التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وقد شمل قانون النقد والقرض جوانب عديدة من الإصلاحات في مجالات التسيير المالي والقرض والإستثمار<sup>3</sup>، وحدد هذا القانون مجموعة من القواعد، والمبادئ نذكر منها<sup>4</sup>:

✓ التأكيد على اللجوء إلى التحكيم الدولي عند المنازعات، أو الخلافات التي يمكن أن تحدث بينها وبين المستثمر الأجنبي؛

✓ تشجيع الإستثمار الأجنبي، وكذا القطاع الخاص، وعدم التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الإستثمار الأجنبي خصوصاً؛

✓ حرية تحويل رؤوس الأموال بعد أخذ تأشيرة بنك الجزائر في مدة شهرين، وحرية المشاركة بنصيب رأس مال في حال المشروعات المشتركة؛

\* البيروقراطية أو الدواوينية هي مفهوم يستخدم في علم الاجتماع والعلوم السياسية يشير إلى تطبيق القوانين بالقوة في المجتمعات المنظمة. وتعتمد هذه الأنظمة على الإجراءات الموحدة وتوزيع المسؤوليات بطريقة هرمية والعلاقات الشخصية.

1 - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 164.

2 - نفس المرجع، ص: 164.

3- نفس المرجع، و نفس الصفحة.

4- كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 62.

- ✓ يقوم بنك الجزائر بالحرص، والسهر على تطبيق القوانين التنظيمية، ويضمن حقوق المستثمرين الأجانب، والمتعلقة بالتأمين ونزع الملكية؛
  - ✓ عملية قبول الاستثمار، يخضع إلى الرأي بالمطابقة، ويتم بتقديم الطلب إلى مجلس النقد والقرض، وخلال شهرين إذا لم يبلغ المستثمر، بقرار مجلس النقد والقرض، يعتبر طلبه مرفوضاً؛
- 2- المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05/10/1993.**

لقد صدر قانون الاستثمار وفقا للمرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب واستقطاب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر، فبعد ما كانت الاستثمارات المختلفة حكرا على القطاع العام، تنجز من قبل مؤسساته العمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الخاص الأجنبي في شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة وأهمها، جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين وتنظيمات بإقراره مبدأ الحرية الكاملة للاستثمار فالقطاع الخاص، محليا كان أو أجنبيا، حر في الدخول في أي مشروع استثماري تحت أي شكل أراد، عدا بعض النشاطات الإستراتيجية الخاصة بالدولة، دون الحاجة إلى إجراءات كثيرة و معقدة ، إذ لا يتطلب الأمر نظريا سوى تصريح بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم و متابعة الاستثمارات، فإلى جانب مختلف الامتيازات، والحوافز، والضمانات الممنوحة لهم، وترتكز فيما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ يحظى الأشخاص الأجانب، بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص المحليون، من حيث الحقوق، والالتزامات المتعلقة بالاستثمار؛
- ✓ عدم فرض تشكيلات ثقيلة، ومعقدة، بهدف تسهيل إجراءات عملية عقد الاستثمار في الجزائر؛
- ✓ استبعاد كل المعوقات، التي تقف أمام حركة الاستثمارات الأجنبية، سواء كانت مباشرة، أو مبنية على أساس الشراكة؛
- ✓ تقديم التسهيلات للاستثمار على المستويين الجبائي، والجمركي؛
- ✓ حدد المرسوم الشروط الكفيلة بالاستثمار في الجزائر، والواجب على المستثمرين مراعاتها.
- ✓ إنشاء وكالة لترقية الاستثمار الذي يتميز أسلوب عملها بالتحرك الدائم للترويج والتعريف بمناخ الاستثمار في البلاد (APSI)، الذي تضمن نظاما جديدا لتشجيع الاستثمارات الخاصة<sup>2</sup>، واعتماد نظام المناطق الحرة لجلب الاستثمارات الأجنبية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - احمد نصير، مرجع سابق، ص: 165.

<sup>2</sup> - شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، ص: 8.

<sup>3</sup> عبد القادر مطاي، "الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -"، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة سعد دحلب بالبلدية، الجزائر، 2006، ص: 76.

وتوالى بعد ذلك عملية إصدار المراسيم التنفيذية مكتملة، ومدعمة للمرسوم السابق، وهي في أغلبها تعلق بإنشاء الهيئة المخولة لها صلاحية الإشراف على تنظيم الاستثمار، وتسهيل إتخاذ التدابير المختلفة بشأنه، إلى جانب ضبط مختلف أنظمة تحفيزه... إلخ\*.

### 3- قانون تطوير الاستثمار لسنة 2001

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار في الجزائر بصدر الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، فقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب<sup>1</sup>.

ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تطوير الاستثمار، أنشأ القانون هيئتين أساسيتين للاستثمار<sup>2</sup>:

✓ المجلس الوطني للاستثمار؛

✓ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)؛

ومن خلال هاتين الهيئتين تبدو مسألة ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر قد أخذت بعداً جدياً ورسمياً أكثر من أي وقت مضى وذلك بكون الهيئتين تنتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية ألا وهو رئاسة الحكومة.

وارتكز على مبادئ أساسية أهمها<sup>3</sup>:

✓ اقرار مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر والغاء اي نوع من التصريح المسبق؛

✓ المساوات بين جميع المستثمرين في جميع الحقوق والواجبات؛

✓ تسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال ايجاد اطار يتولى التعامل مع المستثمرين؛

4- الأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2003: تم إصدار هذا الأمر، نظرا لعدة من الأسباب، والظروف

التي دعت إلى ذلك نذكر منها، ما يلي<sup>4</sup>:

\* تتمثل تلك المراسيم في :

- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية و دعم الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في 17/10/1994، ص: 03.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17/10/1994 المتعلق بالمناطق الحرة. الجريدة الرسمية، العدد 67، ص: 13.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة و ضبط حدودها، الجريدة الرسمية، العدد 67، ص: 21.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17/10/1994 بمنح امتياز أراضي الأملك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 67، ص: 24.

- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 17/10/1994 يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 67، ص: 27.

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 63، 64.

<sup>2</sup> - احمد نصير، مرجع سابق، ص: 166.

<sup>3</sup> - لبيبة جوامع، " اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية الفترة 2000-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، 2015/2014، ص: 315.

<sup>4</sup> - احمد نصير، مرجع سابق، ص: 166.

- ✓ الانفتاح المتزايد للاقتصاد، وحرية التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ سياسة الصرف لا تقتصر على تسيير التوازنات القريبة المدى فقط، بل يجب أن تتعداها إلى التوازنات الداخلية، والخارجية، لمجمل المؤسسات الاقتصادية، ومنها الخزينة؛
- ✓ تصاعد المديونية العمومية الداخلية، والخارجية؛
- ✓ التطور الحاصل في الشراكة الأوروبية، والمنظمة العالمية للتجارة، والانفتاح المتزايد لقطاع الخدمات على الاستثمار الدولي، مما يحتم على الجزائر تنظيمها لسوق الصرف؛
- وأهم ما جاء في هذا الأمر، فيما يخص تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر<sup>1</sup>:
- ✓ يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك، ومؤسسات مالية لوحدهم، حيث نصّت المادة 84 و 85 من الأمر رقم 11/03، أن يسمح للبنوك، والمؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع تفتح فروعاً لها في الجزائر؛
- ✓ السماح بتحويل المداخيل، والفوائد، وإعادة تحويل رؤوس الأموال، وهذا ما نصّت عليه صراحة المادة 126 من الأمر رقم 11/03 " رؤوس الأموال وكل النتائج، والمداخيل، والفوائد والإيرادات، وسواها من الأموال المتصلة بالتمويل، يسمح بإعادة تحويلها، وتمتع بالضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي وقّعها الجزائر؛"

- 5- الأمر التشريعي رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006: لقد جاء الأمر رقم 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والموافق ل 19 جمادي الثانية 1427 مكملاً ومعدلاً للأمر 03/01 الموافق 20 أوت سنة 2001<sup>2</sup>، والمتعلق بتطوير الاستثمار، من خلال إدخال التعديلات التالية:
- ✓ تخفيض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار<sup>3</sup> لطلبات المستثمرين والمرتبطة بإمكانية الاستفادة من المزايا ذات الطابع الإستثنائي من مدة تصل إلى ثلاثين يوماً فقط، وهذا من شأنه أن يخلف من ثقل الإجراءات الإدارية التي يعاني منها المتقدمين بطلبات على مستوى الوكالة؛
  - ✓ تخضع المزايا التي يستفيد منها المستثمرون الأجانب والمتعلقة بالمشاريع ذات الأهمية الكبيرة للإقتصاد الوطني إلى المفاوضات بين الوكالة والمستثمرون الأجانب على خلاف ما كان موجود في القانون السابق حيث كانت هذه المزايا محددة وموحدة لكل المشاريع؛
  - ✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار<sup>4</sup> كهيئة عمومية أخرى لتسيير ملفات الاستثمار، حيث يتكون من ثمانية وزراء ويرأسه رئيس الحكومة، يسهر هذا المجلس على إعداد سياسات شاملة لترقية الاستثمار والسهر على

<sup>1</sup> - الأمر 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/08/2003، ص: 03.

<sup>2</sup> الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 19/07/2006، ص: 17.

<sup>3</sup> - لمزيد من المعلومات إرجع إلى المرسوم التنفيذي رقم: 06/365 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الموافق ل 16 رمضان 1427 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها.

<sup>4</sup> - لمزيد من المعلومات إرجع إلى المرسوم التنفيذي رقم: 06/355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الموافق ل 16 رمضان 1427 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره.

تطبيقها وإقتراح التحسينات الضرورية من خلال قوانين المالية، كما أن الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار؛ وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية التي توليها الجزائر إلى ملف الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون فقد أكد على ضرورة مراعاة المستثمرين للتشريعات المحلية الخاصة بحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. ومن أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم وتطوير الاستثمار قامت الجزائر، بالعديد من التغييرات لتهيئة، وخلق مناخ مناسب، لاستقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك في إطار الإصلاحات، وأبرزت هذه الإصلاحات والتعديلات بالإضافة إلى الأوامر والقوانين التي صدرت، مجموعة من الهيئات المسهلة لعملية الاستثمار و التي نجسدها في المخطط التالي:

الشكل رقم (2-03): يمثل تطور الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر



المصدر : أحمد نصير، "أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3)، السنة الجامعية: 2013/2014، ص ص: 168، 171.

### ثانيا: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات

تميزت هذه الفترة بتغير جذري في جميع المجالات وخاصة بإرجاع دور البنك المركزي كمشرّف على البنوك التجارية و بروز رغبة الدولة في التوجه نحو إقتصاد السوق الذي فرضه الإقتصاد العالمين و رغبة منها في تدارك ثغرات ما سبق من قوانين، وخاصة فيما يخص الإستثمار الأجنبي المباشر والجدول الموالي يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (2-03): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، حسب المنطقة، 1990-2015

( الوحدة: مليون دولار )

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبلغ	0.3349	11.6386	30	15	18	25	270	260	606.6
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المبلغ	291.6	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
المبلغ	2646	2746	2301	2581	1499	2661	1488	1037	

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على:

✓ التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة 2013.

✓ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 1996.

✓ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 2011.

✓ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، 2012.

✓ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد)، إصلاح الحوكمة الدولية للاستثمار، استعراض 2015.

ملاحظة: تدفق الإستثمار سنة 2015 يقدر بـ 113145 مليون دينار جزائري و تم تحويله إلى الدولار بمحور العملة المتوفر على صفحة google بتاريخ: 2015/04/20، على الساعة 16:00 مساء.

والملاحظ من الجدول أعلاه:

### ✓ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة

نلاحظ في هذه الفترة غياب شبه كامل للاستثمار الأجنبي وذلك خلال الفترة (1990-1995) ويرجع السبب إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر وعلى جميع الأصعدة، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم أزمة المديونية الخارجية وارتفاع خدمات الدين الخارجي إلى درجة تفوق إمكانيات السداد المتاحة مما أجبر السلطات إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية وما تبع ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>، وكان لتدهور الأوضاع الأمنية (العشرية السوداء)\* وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وارتفاع درجات المخاطرة، الأثر السلبي على جذب الاستثمار الأجنبي، اما الفترة

<sup>1</sup> - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 73.

\* الحرب الأهلية الجزائرية أو العشرية السوداء في الجزائر هي صراع مسلح قام بين النظام الجزائري و فصائل متعددة تتبنى أفكار موالية ل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والإسلام السياسي، بدأ الصراع في يناير عام 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية لعام 1991 في الجزائر والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا مؤكدا مما حدا بالجيش الجزائري التدخل لالغاء الانتخابات البرلمانية في البلاد مخافة من فوز الإسلاميين فيها.

(1996-2000) فقد تميزت بعودة الاستثمارات الأجنبية للجزائر والتي توجهت اغلبها إلى قطاع المحروقات وبقية الجزائر غير جاذبة للاستثمار في القطاعات الأخرى<sup>1</sup>، كما بقيت بعيدة على مستويات الاستثمار الأجنبي الذي استقبلته البلدان المجاورة، وبعدها قامت الجزائر بتحقيق مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفترة (2000-2013) مما يشير الى تعافيتها من الوضع الذي كانت فيه وتحقق الحد المقبول من الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي وكذا حزم الإصلاح المنفذة في هذه الفترة وهذا ما يفسره مبالغ هذه الفترة التي تراوحت، بين (438، 2746)، وفي 2014 نلاحظ انخفاض ما يقارب النصف مقارنة بالسنة الماضية وتليها 2015 بـ 1037 وهذا ما يفسره الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول الذي القى بضلالة على نتائج الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبار الجزائر من الدول المعتمدة في اقتصادها على النفط.

### ✓ تحليل تطور إجمالي الاستثمار الأجنبية المباشرة على حسب فترات الإصلاح

لقد جاء القانون 10/90 كتغيير جذري للمنظومة المصرفية مما اعطى للبنوك دور الوساطة المالية واخرجها من دوامة تمويل مخططات التنمية واعاد هيكل النظام المصرفي الامر الذي ساعد على حركة رؤوس الأموال مع الخارج مما شجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا القطاع الخاص، من خلال الغاء التفرقة بينه وبين القطاع العام، وإزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا، كما كان بالأهمية بمكان الغاء قاعدة 51% و 49% مما فتح كل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري، وهذا ما يترجمه مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1991 والمقدر بـ 11.6386 مليون دولار وبالرغم من كل ما جاء به هذا القانون الا ان الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية حالة دون ذلك وهو ما يفسره النسب المحتشمة في كل من السنوات 1990-1992 المتراوحة بين (0.3349-30 مليون دولار) وكذا غيابه في سنة 1993 الى 1995 وبعدها بدا في التعافي مما يفسر على ان تدهور قيم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة مرده الظروف السائدة وليس محتوى القوانين الصادرة آن ذاك<sup>2</sup>، أما الفترة ما بعد سنة 2001 فقد تميزت بارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بـ 1196 مليون دولار سنة 2001، وهي التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما انطوى عليه من حوافر ضريبية وكذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدرة بـ 1065 مليون دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية، وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة إسبات الهندية وهكذا فان هذا الارتفاع ليس نابع من تحسين في مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافر الضريبية جزءا منه والدليل على ذلك انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2003 إلى مستوى 634 مليون دولار، ثم ارتفع إلى مستوى 882 مليون دولار سنة 2004 بفضل بيع الرخصة الثالثة لشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، وهكذا فان تدفقات الاستثمار 2001-2004 جاءت معظمها من قطاع الاتصالات، وفي 2006 حقق الاستثمار الأجنبي المباشر قفزة نوعية بفضل الأمر التشريعي رقم 08/06<sup>3</sup>،

1 - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 178.

2 - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص: 62.

3 - محمد طالي، أثر الحوافر الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص: 226.

الذي خفض مدة رد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لطلبات المستثمرين، وهذا مؤشر لتقليل البيروقراطية، بالإضافة الى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار، كما أن الوكالة الوطنية لتطور الاستثمار تعمل تحت إشراف المجلس الوطني للاستثمار وهذا يدل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذا الملف، في مقابل الضمانات الواسعة التي يوفرها هذا القانون.

### ثالثا : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

#### 1-التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية، والجدول الموالي يوضح توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015.

الجدول رقم (2-04): يمثل توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015

الترتيب	الدولة المصدرة	عدد الشركات	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
1	الإمارات	25	26	15.280
2	اسبانيا	20	24	7.860
3	فرنسا	62	81	5.950
4	فيتنام	2	2	4.743
5	سويسرا	7	12	4.538
6	مصر	9	11	4.178
7	المملكة المتحدة	18	24	3.738
8	الولايات المتحدة	31	34	3.303
9	الصين	12	12	2.658
10	لوكسمبورغ	1	3	2.447
11	قطر	2	2	2.150
12	تركيا	5	5	1.941

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) 2015.

بتحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الدول الأوروبية احتلت المرتبة الأولى في عدد المشاريع (144 مشروع ويعد معتبر والمقدرة ب 108 شركة وقيمة 44533 مليون دولار، حيث كان لاسبانيا نصيب الأسد بما يقارب 18 بالمئة من اجمالي قيمة المشاريع في الدول الاوروبية وتاتي فرنسا بعدها فرنسا باكثر من 13 بالمئة رغم انها اكثر مشروعات من اسبانيا، وتاتي على التوالي (سويسرا، المملكة المتحدة، لكسمبورغ) بنسبة (10 بالمئة، 8.3 بالمئة، 5.5 بالمئة)، ثم تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الثانية بعدد من الشركات يقدر ب 46 وعدد مشاريع (47 مشروع) وقيمة 26772 مليار دولار، فكانت الامارات المتصدرة بجدارة بنسبة 57 بالمئة أي فاقه النصف وكذلك من حيث عدد المشاريع وعدد الشركات والتي كانت على التوالي (26، 25)، ثم تاتي الفيتنام ب 17.7 بالمئة، ثم الصين قطر تركيا ب (10 بالمئة بالتقريب، 8 بالمئة، وباقي لتركيا ) على التوالي، وتاتي مصر في المرتبة

الثالثة كممثل لدول العربية بقيمة مشاريع تقدر بـ 4.178 مليار دولار، وبـ 9 شركات و 11 مشروع وهذا يدل على الأهمية النسبية لمصر من حيث حجم الاستثمارات، وتراجع تصنيف الولايات المتحدة في الجزائر إلى المرتبة الرابع بـ (34 مشروع و 31 شركة) وبتكلفة تقدر بـ 3.303، بالرغم أنها تفوق مصر في عدد المشاريع والشركات إلا أنها أقل أهمية من ناحية الكلفة، في حين كانت في الزمن القريب 2001-2010 في المرتبة الثانية بـ 3.487 مليار دولار باعتبار استثماراتها ضخمة في الجزائر بالرغم من قلة مشاريعها المقدر بـ 12 مشروع أنا ذلك<sup>1</sup>، فمن أهم الشركات الأجنبية خارج قطاع المحروقات والتي تستثمر في الجزائر نذكر: في مجال الإتصالات منها Alctel Telecom و Safercom الفرنسيين، وكذلك في مجال صناعة وتركيب السيارات نذكر Renault و Peugeot، أما في مجال الصحة فهناك Sanofi-Aventis الفرنسية و Novo Nordisk الدنماركية وإشترت الشركة الأمريكية Pfizer حصة 30% من مؤسسة صيدال.

أما فيما يخص أهم عشرة دول عربية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة 1985-2009، فنجد أن مصر تأتي في المركز الأول بتدفق تراكمي حوالي 3,254.8 مليون دولار، تأتي بعدها في المركز الثاني عمان بتدفق تراكمي بلغ حوالي 2,490.0 مليون دولار، أما صاحبة المركز الثالث فكانت الكويت بتدفق حوالي 315.5 مليون دولار، تليها الإمارات في المركز الرابع بتدفق بلغ حوالي 139.7 مليون دولار<sup>2</sup>.

## 2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت القطاعات التي تعتبر مقصد الإستثمار الأجنبي المباشر، والجدول الموالي يوضح توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015.

الجدول رقم (2-05): يمثل توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2015

<sup>1</sup> - لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص: 368.

<sup>2</sup> - أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 188.

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	الإجمالي
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	6.489	19.130	28
2	المعادن	17	21	16.486	14.371	21
3	العقارات	14	19	14.199	13.343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	3.863	7.294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5.826	2.678	4
6	مواد البناء	9	14	3.726	2.238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1.814	1.599	2
8	صناعة المعادن الأساسية للسيارات	20	28	14.728	1.252	2
9	المنتجات	9	9	3.678	9.97	1
10	التخزين	2	3	1.786	8.58	1
	أخرى	159	188	20.558	4.282	6

المصدر: تقرير الاستثمار العالمي (الأونكتاد) 2015.

تحليل معطيات الجدول أعلاه<sup>1</sup>:

نجد أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من القطاعات الإقتصاد الوطني حيث إحتلت القطاعات الخدمات والصناعة والفحم والنفط والغاز الطبيعي الصدارة بـ (28،39)، مشروعاً على التوالي واستحدثت مناصب شغل تقدر بـ ( 1814 ، 14728 ، 6436) على التوالي، حيث نلاحظ أن قطاع الصناعة والمعادن كان أكثر القطاعات إستحداثاً لوظائف الشغل رغم أن تكلفة هذه المشاريع كانت متواضعة و تقدر بـ 1252 مليون دولار مقارنة بالفحم والنفط الذي إحتل الصدارة بـ 19130 مليون دولار وبعده قطاع الخدمات والأعمال بـ 1599 مليون دولار وذلك بسبب إرتفاع مردودية هذه القطاعات لدى الشركات الأجنبية، وجاء في التصنيف بعدها قطاع (المعادن، العقارات، المواد الكيميائية، مواد البناء، الفنادق والسياحة) على التوالي (21، 19، 14، 12) من عدد المشروعات، ولكن بالنظر إلى تكلفة المشاريع وعدد الوظائف فإنها كانت معتبرة مقارنة بالقطاعات السابقة والتي كانت في مجملها 44103 وظيفة بتكلفة المشاريع تقدر بـ 39924 مليون دولار، وجاء قطاع المنتجات والتخزين إلا بعدد محتشم من المشروعات بـ (3،9) مشروعاً

<sup>1</sup> - لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص ص: 370، 371.

على التوالي بعد وظائف يقدر بـ 5464 وظيفة و بتكلفة مشاريع تقدر بـ 1855 مليون دولار، وكان إجمالي المشاريع في باقي القطاعات يقدر بـ 188 مشروعا، بعدد وظائف يقدر بـ 20558 وظيفة بتكلفة مشاريع تقدر بـ 4282 مليون دولار والتي تعد هذه الأخيرة ضئيلة مقارنة بسابقتها.

### المطلب الثالث: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق قبل 2003

يعد الاستثمار عنصرا اساسيا ومهما في الاقتصاد، لكونه يشكل الاساس لإنشاء وتوسيع الطاقات الانتاجية في الاقتصاد الوطني، اذ يمتلك العراق امكانات وطاقات كبيرة للاستثمار، وفي القطاعات الاقتصادية كافة، هذا ويساهم الاستثمار الاجنبي المباشر بدور اساسي في تحسين ميزان المدفوعات وزيادة الانتاج وتخفيض البطالة، فضلا عن دوره في نقل التقنية والتطور، ولقد شهدت قوانين الاستثمار الاجنبي المباشر عدة تطورات حيث حاولنا حصرها في مرحلتين الاولى قبل 2003، والثانية بعد 2003 سيتم التطرق لها في المطلب الرابع.

### أولا: الإصلاحات التي مست الاستثمار الاجنبي المباشر في العراقي قبل 2003

لقد مرت التجربة العراقية في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر بمراحل متعددة منذ بداية الحكم الوطني في العراق في عام (1921)، فقد تدفق على تلك المنطقة اكبر كارتر نفطي بالعالم المكون من أشهر الشركات النفطية بالعالم ومن ثم السيطرة الكاملة لتلك الشركات على الصناعة النفطية العراقية حتى صدور قانون رقم 80 لسنة 1961 الذي انتزع مساحة 99.5 من أراضي الامتيازات الواقعة تحت هيمنة تلك الشركات ثم صدور قوانين التأميم 1982-1983، من هنا يمكن القول ان الاستثمار الاجنبي المباشر في فترة السبعينيات قد انحسر في القطاع النفطي ونتيجة لذلك تمت سياسة التوسع وربطها بالمعادلات الإقليمية.

ان ما شهدته الاقتصاد العراقي من الاستقرار في النصف الثاني من السبعينيات لم يدم طويلا، فقد دخل العراق في حرب مع ايران (1980-1988) وقد اسهم هذا في تضخم عدم الاستقرار (الاقتصادي والسياسي) وهذا ادى لهبوط الناتج المحلي الاجمالي وتدهور الوضع الاقتصادي، وتعثرت خطط التنمية بسبب الحرب، خلال الثمانينات من القرن العشرين.

وقد صدر قانون الاستثمار العربي رقم 46 لسنة 1988 الذي استهدف تشجيع وتنظيم ودعم الاستثمارات العربية بما في ذلك تحويل 100% من صافي الارباح المعدة للتوزيع من حصة المستثمر العربي في المشروع العربي كما تضمن القانون على<sup>1</sup>:

- ✓ المشاركة في مجالات التنمية كافة عدى القطاع النفطي؛
- ✓ ألا يقل رأس المال المدفوع للمستثمر العربي عن مليون دينار عراقي؛
- ✓ يسمح للمستثمرين العرب بامتلاك المشاريع وشراء الأراضي والمباني واستيراد كل ما يحتاجون إليه من معدات وآلات ومركبات؛

<sup>1</sup> - ناجي رديس عبد عليخان، " إصلاح النظام المصرفي و دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة (العراق - مصر)"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2014، ص ص: 122، 123.

✓ إعفاءات ضريبية واسعة للمستثمرين العرب إلا انه مع ذلك بقية التدفقات من الاستثمارات العربية ضئيلة بسبب ظروف الحصار المفروضة على العراق؛

وخلال فترة التسعينات صدرت العديد من القوانين الاقتصادية المشجعة الاستثمار الأجنبي المباشر بعد قرار الأمم المتحدة القاضي بالعقوبات الاقتصادية على العراق، فقد صدر قانون الاستثمار رقم 25 لسنة 1991 والمتعلق بتشجيع وتنشيط الاستثمار القطاعي الصناعي الخاص من خلال منحه امتيازات وإعفاءات شاملة وطويلة المدى للمستثمرين الهدف منها تشجيع الاستثمار الصناعي، إلا انه في عام 1994 صدر القرار رقم 23 والمتضمن إيقاف العمل بالقوانين التي تميز لغير العراقيين تملك أو استثمار أموالهم في الشركات داخل العراق، ولكن صدور القرار رقم 43 لسنة 1998 والذي تم بموجبه إلغاء الإعفاء الضريبي الشامل للمشاريع الصناعية وجعله يتدرج بنسبة مئوية اعتمادا على الشكل القانوني والموقع الجغرافي للمشروع الصناعي.

وعلى الرغم من الإعفاءات والتخصيصات والمزايا التي عُوملت بها المشروعات الاستثمارية الأجنبية، إلا أن التدهور في رصيد التكوين الرأسمالي مستمر، بسبب تباطؤ إقبال المستثمرين للاستثمار داخل العراق، حيث بلغ مجموع تلك الاستثمارات 20 مليون دولار خلال المدة 1983-2003.

#### ثانيا: الاستثمار الاجنبي المباشر في العراقي قبل 2003

تميزت الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة بإخصاره في القطاع النفطي بذلك تمت سياسة التوسع وربطها بالمعادلات الإقليمية، ورغم ما شهدته العراق من إستقرار في النصف الثاني في السبعينيات لم يدم طويلا فقد دخلت العراق في حرب مع إيران (1980-1988)\* مما أثر على عدم الإستقرار سواء السياسي أو الإقتصادي، حيث نتج عنه تدهور الوضع الإقتصادي وتعثر خطة التنمية، مما إنعكس لسبباً على حصيللة الإستثمار الأجنبي المباشر، وفي فترة التسعينات صدرت العديد من القوانين الاقتصادية المشجعة بعد قرار الأمم المتحدة القاضي بالعقوبات الاقتصادية على العراق، فقد صدر قانون الإستثمار رقم 25 عام 1991 الذي نشط وشجع إستثمارات القطاع الصناعي الخاص من خلال منحه إمتيازات وإعفاءات شاملة وطويلة المدى للمستثمرين، ولكن رغم كافة هذه الإعفاءات والإمتيازات التي عوملت بها الإستثمارات الأجنبية، إلا أن حصيللة الإستثمار الأجنبي المباشر كانت محتشمة حيث بلغ مجموع تلك الإستثمارات 20 مليون دولار في خلال المدة 1983-2003.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق بعد 2003

\* في 17 أيلول/سبتمبر عام 1980، استغل نظام صدام حسين تهديدات لفظية وحادثه حدودية صغيرة لإلغاء المعاهدة التي فُرضت عليه قبل خمس سنوات في الجزائر بشأن شط العرب، مما أعاد وضع الممر المائي الحدودي في أيدي العراقيين بشكل كامل. وبعد خمسة أيام، غزا الجيش العراقي إيران على طول السهل الساحلي في خوزستان واندلعت الحرب العراقية الإيرانية. وبعد هذا الغزو، لم يقم مجلس الأمن بإدانة العراق أو طالب بانسحابه إلى ما وراء الحدود المعترف بها دولياً؛ وإنما اتخذ ببساطة قراراً يدعو الطرفين إلى وقف فوري لإطلاق النار.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص: 22، 23.

شهدت الفترة بعدة 2003 تحولا جذريا في مجال الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق نتيجة لتغير نظام الحكم بعد الاحتلال وسيطرة القوات المحتلة والذي تغير معه النظام الاقتصادي والقوانين التي تحكم الاستثمار الاجنبي المباشر والتي تميزت بانفتاح كبير.

### أولا: الإصلاحات التي مست الاستثمار الاجنبي المباشر في العراقي بعد 2003

اعتقدت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، انه بعد احتلال العراق سيندفع المستثمرون الاجانب للاستثمار في العراق، فقد مهدت الآلة العسكرية الطريق لهم، وبعد ان انهي قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1483 العقوبات الاقتصادية التي كان المجلس قد فرضها على العراق لمدة 13 عام تقريبا، من الواضح انه من منطلق هذا الاعتقاد كانت الأهداف التي خططت لها الادارة الامريكية، والتي كانت تتوافق مع فكرة العسل ونظرية الجشع\*، هي ما استندت عليه سياسة الباب المفتوح التي اعتمدها سلطة الاحتلال في العراق، والتي بدأت بالإجراءات التالية<sup>1</sup>:

- ✓ إلغاء عدد من الوزارات العراقية وإقصاء موظفيها عن وظائفهم؛
- ✓ قرار الاستيراد بدون قيود، الذي اصدر في 2003/5/7، وبموجبه تم فتح الحدود العراقية على مصراعيها للاستيراد وبدون أية قيود على الإطلاق؛
- ✓ خصخصة المشروعات المملوكة للدولة والتي عددها يقارب 200 مشروع؛

إن وجهة نظر سلطة الاحتلال في هذا الموضوع، هو تحويل مشروعات الدولة غير الكفوءة إلى القطاع الخاص وهو أمر جوهري وضروري لإحياء الاقتصاد العراقي، وقد كانت هذه النظرة تتماشى مع الاعتقاد السائد لدى الشركات المتعددة الجنسيات والتي مفادها، إن التعامل مع الشركات الخاصة هو أكثر ملائمة من التعامل مع الحكومة<sup>2</sup>.

يبدو أن ما استهدفته سلطة الاحتلال في خطتها لجذب الاستثمار الأجنبي هو كسر حواجز دخول الشركات المتعددة الجنسيات إلى العراق، وإزاحة أكبر قدر من المخاطر، وتحفيز الشركات العملاقة لتأخذ مواقعها ولتحقق هدفها في جني الأرباح والسيطرة على الموارد الموجودة وعلى أساس وجهة النظر هذه، قام برمر بإصدار ثلاث قرارات في فترة زمنية قصيرة، هدفها ليس فقط حفز الاستثمار الأجنبي، بل وتوطينه وترسيخ وجوده.

\* تتبع فكرة العسل ونظرية الجشع من تفسير جون ماكين john McCain (سناتور) التي نشرها في مقاله قال: ان العراق هو اناء عسل ضخم يجذب اعدادا كبيرة من الذباب وكان يشير بذلك شركات هاليبيرتون وبيكتل (شركات امريكية عملاقة) شاع عنها اخيرا التلاعب بالأسعار والسرقات المالية الكبيرة بعد احتلال العراق وكذلك الرأسماليون المغامرون ونظرية الجشع تستند الى فكرة ان الجشع يخلق الارباح، التي تخلق النمو والوظائف والسلع والخدمات، لذا فان دور الحكومة الجيدة هو ان تخلق الظروف المثالية وتفسح المجال للشركات التي يدفعها الجشع الذي لا نهاية له.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص: 123، 125.

<sup>2</sup> - جلييلة عبد اللطيف على عسي الجابري، "إمكانيات تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق"، ( اطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: إدارة وإقتصاد، جامعة المستنصرية، مصر، 2005، ص: 224.

إن القرارات التي أصدرها المدير الإداري لسلطة الاحتلال (بول بريمر) هي تبني إطارا يضمن للاستثمارات الأجنبية حقوقها ويحقق ما تصبو إليه وكيف يمكنها أن تحقق فوائد أكثر، وما الذي يساعدها ويدعم وجودها في ذلك وقد جاءت الإجابات فيما أصدره من قرارات والتي جاءت على النحو التالي<sup>1</sup>:

✓ القرار 37 لسنة 2003 الذي دعا فيه إلى خفض نسبة الضرائب من 40% إلى 15%، مع إلغاء كافة الرسوم الجمركية، إن هذا القرار يحقق الكثير لشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن مناطق تنخفض فيها الضرائب لتحقيق مزيدا من الأرباح ومن فروقات الضرائب التي تزيد من أرباح الشركات العملاقة؛

✓ القرار 39 لسنة 2003 الذي بموجبه يسمح للمستثمرين الأجانب (أفراد وشركات) بتملك 100% من الأصول العراقية باستثناء قطاع الموارد الطبيعية، وأعطى للمستثمرين الحق في تحويل كامل الأرباح المتحققة، وكذلك تحويل الدخول المكتسبة إلى خارج العراق، وبموجب القرار نفسه يسمح للمستثمرين توقيع العقود والتراخيص (طويلة الأمد) التي تستمر لمدة أربعين سنة؛

إن مثل هذا القرار لا يسمح بالتملك بل وامتلاك العراق من قبل الشركات الأجنبية، لأن العقود والتراخيص (طويلة الأمد) تعني أن العمليات تتم والاقتصاد العراقي في أدنى مستويات أدائه مع انخفاض سعر صرف الدينار العراقي وهذا يعني أن أسعار شراء الأصول العراقية ستكون متدنية ولا تمثل إلا جزءا صغيرا من سعرها الحقيقي فضلا عن ذلك سيتم احتواء كثير من المشروعات سواء كانت خاصة أم عامة وحسب مضمون نظرية الجشع الذي يدفع الشركات الأجنبية، فإن ذلك يترتب عليه تنضيب العراق من موارده بالتدريج.

✓ القرار رقم 40 لسنة 2003 والذي سمح للمصارف الأجنبية للعمل في العراق تحت الشروط نفسها في القرار 39 لسنة 2003 وبذلك تضمن الآلية التي ستيسر عملية دخول وخروج الأموال وبسرعة كبيرة، بخاصة بعد أن عرفنا أن للشركات العملاقة مصارفها الخاصة والتي تتبع عملائها في استثماراتهم لتقدم التسهيلات المالية والتحويلات السريعة والمضمونة.

وقد قامت الحكومة العراقية بإصدار القانون رقم 13 لسنة 2006<sup>2</sup> والذي ألغى بموجبه القانون رقم 39 لسنة 2003 الصادر عن سلطة الاحتلال، حيث تم بموجب القانون رقم 13 لسنة 2006 تأسيس هيئة الاستثمار الوطنية والتي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون في الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة وتشكيل هيئات استثمار في مناطقهم تتمتع بصلاحيات إصدار التراخيص ومنح الإعفاءات وتنظيم المشاريع الاستثمارية كما وأعطى امتيازات وإعفاءات للمستثمرين المحليين والأجانب عن طريق الإعفاءات الضريبية واستئجار الأراضي

<sup>1</sup> - ناجي رديس عبد عليخان، مرجع سابق، ص ص : 125، 126.

<sup>2</sup> - جالوب كاضم معة، داليا عمر نظمي، البيئة الاستثمارية الملائمة لقطاع الأعمال في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الاقتصاد، المجلد 19، العدد 74، العراق، 2013، ص: 202.

والاستثمار في الأوراق المالية وإدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها وألزم القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم<sup>1</sup>.

### ثانياً: الاستثمار الاجنبي المباشر في العراقي بعد 2003

بعد 2003 ظهور الإهتمام بقضية الاستثمار وتشخيص أسباب إخفاقه، ومن ثم الخروج بمجموعة من المعالجات البديلة التي تساهم في إنجاح تلك العملية، حيث تبلورت لدى متخذي القرار في عراق رؤى جديدة عن قضية الاستثمار وسبل نجاحها، ولعل أفضل القراءات التي تسلط الضوء على تلك الرؤى في الاقتصاد العراقي يمكن أن نجدتها في حزمة التشريعات التي وضعها المشرع بعد تغير نظام الحكم من أجل تهيئة مناخ وبيئة إستثمارية مناسبة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثم النهوض بالإقتصاد العراقي.

وفي هذا السياق نوضح في الجدول التالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة، وفاعلية التشريعات المتخذة، الجدول الموالي يوضح تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق في الفترة 2003-2014.

الجدول رقم (2-06): يمثل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق في الفترة 1995-2014

( الوحدة: مليون دولار )

تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الخارج				تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الداخل							الدولة
2006	2005	2004	2003	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
-	-	-	-	-6	-3	-7	7	1	1	2	العراق
2010	2009	2008	2007	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
125	72	181	-	1856	972	383	300	90	-	-2	
2014	2013	2012	2011	-	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
242	227	490	366	-	4 782	5 131	3 400	1 882	1 396	1 598	

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على :

✓ تقرير الإستثمار العالمي (الأونكتاد) للسنوات: 2006، 2005، 2011، 2012 و 2015

✓ ناجي رديس عبد عليخان، إصلاح النظام المصرفي و دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة (العراق - مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2014، ص: 128.

✓ المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، نشرة ضمان الإستثمار، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، السنة 24، العدد 4، الكويت، 2006، ص: 11.

الملاحظ من الجدول إن حجم الإستثمار الأجنبي في العراق قبل 2003 كانت ضعيفة جدا وغير معتبرة بسبب تدهور الحالة الأمنية التي ترتب عليها تدهور في الحالة الإقتصادية، وغيابه في عام 2003 بسبب العدوان على العراق، ثم بدأ بالظهور بمقدار 90 مليون دولار في 2004 بعد الإستقرار النسبي في الأوضاع الأمنية والقرارات التي صدرت من قبل الحاكم المدني برايمر رقم (37،39،40) والتي تم ذكرها سابقا التي أجازت دخول

<sup>1</sup> - ناجي رديس عبد عليخان، مرجع سابق، ص ص : 126، 127.

الشركات العالمية في الإستثمار في العراق وبدأ هذا المقدار بالإرتفاع مع التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية، حيث بلغ (300، 383، 972)، للسنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي وهي تمثل نسبة بسيطة من الإستثمارات في الدول النامية والتي لم تتجاوز (0.08 %، 0.09 %، 0.18 %)، ونستطيع القول أن السنوات 2006 و 2007 شهدت إنحيار أمني واضح، وبعد تحسن الأوضاع الأمنية بعد 2008 وبدأ الشركات العالمية بالإستثمار في الحقوق النفطية فكان الإرتفاع الواضح في حجمه حيث بلغ (1856، 1598، 1396، 1882 مليون دولار) للسنوات من 2008-2011 على التوالي<sup>1</sup>.

كما نلاحظ من الجدول فقرة في عام 2012 بلغت 3400 مليون دولار (أي بنسبة 180%) مقارنة بعام 2011، كما إستمرت على هذه الوتيرة في عام 2013 ببلوغها 5131 مليون دولار، وحدث بعض التراجع في عام 2014 والذي بلغت قيمة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر عنده 4782.

### ثالثاً: التوزيع الجغرافي و القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر في العراق

لقد تعددت الدول المستثمرة في العراق من جميع أنحاء العالم في مختلف القطاعات و ذلك بسبب ما وجدته من بيئة إستثمارية مناسبة في هذا البلد، و سنحاول تسليط الضوء عليها.

#### 1- التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر في العراق

لقد تعددت الدول المستثمرة في العراق خاصة الدول الأجنبية، والجدول الموالي يوضح توزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2001-2012.

جدول رقم (2-07): يمثل التوزيع الجغرافي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى العراق من جميع الدول خلال الفترة 2001-2012

( الوحدة: مليون دولار )

الدولة المضيفة	الدولة المصدرة										
	فرنسا	الولايات المتحدة	الصين	المانيا	إيطاليا	بلجيكا	تركيا	كوريا الجنوبية	السويد	دول أخرى	المجموع
العراق	3	225	318	-2	28	4	103	175	-3	1	852

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات لعام 2014، ص: 77

بتحليل الجدول أعلاه، يتضح أن الصين احتلت المرتبة الأولى في الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى العراق و المقدر بـ 318 مليون دولار ( أي ما قيمته 37.32% من إجمالي الإستثمارات الأجنبية)، وكما تحتل الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية المرتبة الثانية و الثالثة على التوالي بقيمة 225 و 175 مليون دولار على الترتيب، كما تأتي تركيا في المرتبة الرابعة بقيمة 103 مليون دولار، أما الإستثمارات في إيطاليا كانت محتشمة

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص: 127، 128.

مقارنة بسابقتها بمبلغ 28 مليار دولار، كما كانت قيم الإستثمار الأجنبي المباشر في باقي الدول ضئيلة تكاد لا تحتسب، كما نلاحظ غياب الدول العربية على الساحة الإستثمارية في العراق. أما عن التوزيع الجغرافي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة المصدرة من العراق إلى دول العالم خاصة العربية منها، و الموضحة في الجدول .

جدول رقم (2-08): يمثل التوزيع الجغرافي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة المصدرة من العراق إلى الدول العربية خلال الفترة 2001 - 2012 ( الوحدة: مليون دولار )

الدولة المضيقة	تونس	السعودية	المغرب	المجموع
الدولة المصدرة	10	2	63	75
العراق				

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات لعام 2014، ص: 83

بتحليل الجدول أعلاه، يتضح أن المغرب كان لها نصيب الأسد من حجم الإستثمارات العراقية فيها والمقدر بـ 63 مليون دولار ( أي ما قيمته 84% من إجمالي الإستثمارات العراقية في الدول العربية)، وتأتي تونس في المرتبة الثانية بقيمة 10 مليون دولار، كما لم تحظى السعودية بالقدر الكافي من الإستثمارات العراقية فيها و التي تقدر بقيمة 2 مليون دولار.

## 2- التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

لقد تعددت القطاعات التي تعتبر مقصد الإستثمار الأجنبي المباشر في العراق، والجدول الموالي يوضح توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003-2008.

جدول رقم (2-09): يمثل التوزيع القطاعي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى العراق من جميع الدول خلال الفترة 2003 - 2008 ( الوحدة: مليون دولار )

الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي %	النشاط الاقتصادي
2008	2003	
7.5	14.3	الزراعة
44.8	51.0	التعدين والمقالع
3.2	4.3	الصناعة التحويلية
1.4	0.7	الكهرباء والماء
3.2	0.9	البناء والتشييد
4.2	3.2	النقل والمواصلات
5.5	3.3	تجارة الجملة والمفرد
8.1	4.1	المال والتأمين والعقار
10.1	3.8	ملكية دور السكن
18.1	15.0	خدمات عامة وشخصية
100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

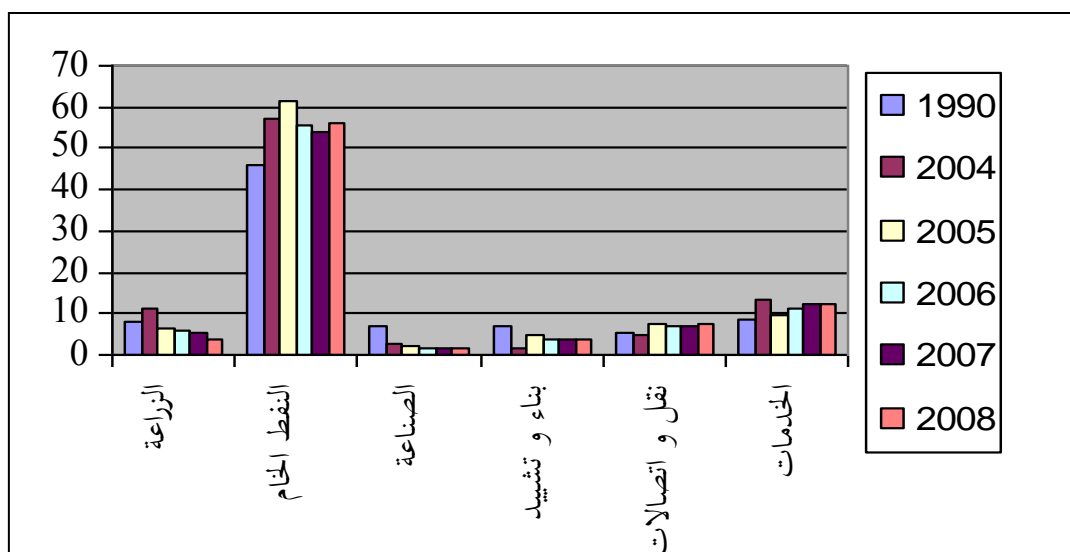
المصدر: كامل العضاض: هيكلية الإقتصاد العراقي والمسألة الربعية، عوائق أمام تحقيق تنمية مستدامة ، <http://iraqieconomists.net/ar/2013/04/13> ، تاريخ: 2016/05/03، ص: 1.

وفقا للجدول أعلاه، ثمة ملاحظات واضحة يمكن تسجيلها<sup>1</sup>:

- ✓ إنخفضت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 50% في عام 2008، مقارنة بمساهمتها في عام 2003؛
- ✓ أن قطاع التعدين، صناعة إستخراج النفط الخام، أساسا، تكاد تشكل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ إن قطاع الخدمات العامة والشخصية، والحكومية منها هي الطاغية، قد إرتفعت مساهمتها إلى ما يزيد على 18% في الناتج المحلي الإجمالي؛
- ✓ أن الصناعة التحويلية على ضئالة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فقد إنخفضت إلى مجرد 3.2% منه؛
- ✓ لقد تفاوتت نسب بقية النشاطات، وهي على كل حال، بعمومها، تقابل الحاجات الاستهلاكية في السوق المحلي، وليست معدة للتصدير للخارج؛
- ✓ أن تركيبة الإقتصاد العراقي وهيكلته، على وفق الصورة المعروضة أعلاه، تعكس إتكالته، لكسب عملات صعبة أو فوائض من التجارة الخارجية، على قطاع تصدير النفط الخام أساسا، وأن الإنتاج المحلي لا يسد الاستهلاك، فلا بد من الإستيراد، وهكذا إنفتح باب السوق العراقية على مصراعية للمستوردات من الخارج، وهكذا صار الشعب يسدد فاتورة طعامه وإحتياجاته الأخرى من عوائده من تصدير النفط الخام، وأضححت هذه العوائد تشكل أكثر من 90% من ميزانية الحكومة، وعلى ذلك، توطدت السمات الريعية في الإقتصاد العراقي، بغياب الإستراتيجيات الفعالة لتوجيه نسب متزايدة من العوائد النفطية للإستثمار في النشاطات السلعية غير النفطية؛
- كما وللإستزادة في التوزيع القطاعي ونظرا لأني المنحنى يحتوي على فترة لم يتضمنها التوزيع القطاعي أعلاه من 1994 – 2003 وإعطاء نظرة أكثر شمولية، قرنا إضافته إلى سابقه.

<sup>1</sup> - كامل العضا، مرجع سابق، ص: 2.

الشكل رقم (2-04): يمثل المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج الإجمالي 1990-2008 (%)



المصدر: علاء الدين جعفر، مروانات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة الاستثمار الحكومي قسم الدراسات والبحوث، بغداد، العراق، ص: 4.

يوضح الشكل أعلاه دور النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي مقابل انخفاض الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، حيث ارتفعت نسبة مساهمة النفط الخام من 46.2% عام 1990 إلى حوالي 56.2% عام 2008 كما نلاحظ أيضا ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الزراعي من 8.1% عام 1990 إلى 11.4% عام 2004 ثم ينخفض تدريجيا ليصل إلى نسبة 3.5% عام 2008 ليقابله انخفاض آخر في قطاع الصناعة التحويلية من 6.7% عام 1990 ليصل إلى 2.7% عام 2004 ثم يستمر في التراجع ليصل إلى 1.5% عام 2008 ليؤشر هذا خلل واضح في السياسة الاستثمارية إذ استحوذ القطاع النفطي على النسبة الأكبر من تخصيصات القطاع الصناعي في الموازنة الاستثمارية مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعني تراجع كبير في الإنتاج الوطني من السلع المادية وهو ما يفتح المجال للسلع المستوردة لتلبية الطلب المحلي<sup>1</sup>. استنادا إلى النظرية الاقتصادية فأن معدلات الاستثمار المتحققة في الاقتصاد هي الشرط الأساس لتحقيق معدلات النمو المستهدفة و هي التي تبين مدى الترابط بين معدلات النمو و الإنفاق الاستثماري المتحقق من خلال العلاقة مع الناتج المحلي الإجمالي، أن تكوين الاستثمارات الجديدة يعتبر عاملا مهما جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي و زيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد، من هنا يتبين أهمية الاستثمار باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي و التي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وان لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

<sup>1</sup> - علاء الدين جعفر، مرجع سابق، ص: 5.

## المبحث الثالث: مؤشرات الأداء الكلي كأداة لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري والعراقي

لمعرفة مكانة كلا من الجزائر والعراق في المؤشرات المتعلقة بقياس جاذبية مناخ الإستثمار سنحاول في تقييمنا لمناخ الاستثمار على أهم المؤشرات الأداء الداخلي والخارجي، وذلك لما لهذه المؤشرات من دلالة في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الإستثمار، وللقوف أمام أهم نتائج الإصلاحات المصرفية التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر و إنعكاسها على جذب هذه الأخيرة.

### المطلب الأول: مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر و العراق

تماشياً مع سلسلة الإصلاحات الاقتصادية المتتابة في كل من الجزائر و العراق، طرأ على إقتصادياتهما العديد من التغيرات منذ بداية الإصلاح إلى غاية يومنا هذا وهو ما إنعكس على مؤشرات الإقتصاد الكلي بصفة عامة ومؤشرات الأداء الداخلي بصفة خاصة، وهو ما سنحاول تلخيصه في هذا المطلب.

### أولاً: مؤشر النمو الإقتصادي

يعد معدل نمو من العوامل المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الأسواق، فارتفاع معدلات النمو تعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في اقتصاد البلد المضيف، والدراسات تثبت صحة العلاقة الطردية بين معدل نمو، وحجم التدفقات الواردة.

جدول رقم (2-10): يمثل مؤشر النمو الإقتصادي للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2013

(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	0.8	-1.2	-0.9	-2.1	-0.9	3.7	4	1.1	5.1
العراق	/	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	3.2	2.2	2.5	4.7	6.9	5.1	5.1	2	3
العراق	/	/	/	/	/	-	4.4	10.1	1.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
الجزائر	2.4	2.4	3.3	4.1	5.3	0.43			
العراق	6.6	9.3	7.3	4.7	8.5	8.2			

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- ✓ الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.
- ✓ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نقلا عن البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، النشرات السنوية والتقارير الإقتصادية (2004-2011).

من خلال الجدول يتبين لنا التالي:

رغم الظروف الصعبة التي عاشتها الجزائر لمدة سنوات طويلة من اضطرابات سياسية وإقتصادية، والتي تفسرها معدلات النمو الإقتصادي والتي تراوحت بين 2.1% و 0.8% من 1990 إلى 1994، والتي كانت نتاج الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة بالرغم من الإصلاحات المهمة التي وضعتها في قانون 10/90 والتشريعات المتوالية بعده، نجد أنها تمكنت من إبراز مكانتها بين باقي الدول في العالم حيث ضمن التحولات الكبيرة التي عرفها نموها الإقتصادي من تدهور ومعدلات سلبية في السنوات السابقة إلى معدلات مرتفعة يشهد بها، حيث بدأت بالتعافي في سنة 1995 بمعدل نمو 3.7% والذي يفسر تغلب الجزائر على الوضع الأمني، وهو ما توضحه تدفق الإستثمار في 1996-1998 بمبلغ 270، 260، 606.6 مليون دولار على الترتيب، وهذا يوحي إلينا إرتياح المستثمر الأجنبي وقبوله بالمناخ الإستثماري في هذه الفترة والذي كان في أغلبه متوجه إلى قطاع المحروقات، ونلاحظ بعد 2002 كانت نسبة النمو معتبرة ويرجع ذلك إلى الإصلاح المنبثق في 2001، بالمقابل لم تتوفر لنا معلومات عن النمو الإقتصادي عن العراق في هذه الفترة.

حافظت الجزائر على معدل نمو إقتصادي يتراوح من 2% إلى 3% خلال الفترة 2005-2012 بعد أن كانت قد حققت إرتفاعا في السنوات التي سبقت والتي تزامنت خاصة مع بدئ تطبيق برمج الإنعاش الإقتصادي وضخ الأموال في السوق حيث وصل معدل النمو الإقتصادي في سنة 2003 إلى أقصى حد عرفه وهو 6.9% وهو الدليل على تفاعل المكونات الإقتصادية لما جاء به هذا الإصلاح في تلك الفترة<sup>1</sup>، بالمقابل نلاحظ أن معدلات النمو الإقتصادي في العراق في هذه الفترة كانت معتبر مقارنة مع الجزائر والتي تراوحت بين 1.3% و 9.6% بين السنوات 2005-2012، الذي يرجع إلى تحرر الإقتصاد العراقي من أغلال العقوبات العسكرية وإنهاء الحروب وما حققته السياسة النقدية من إستقرار في الأداء الذي زاد من جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي، وبالرغم من تشابه الخصائص الإقتصادية للبلدين بإعتبارهما دول نفطية والذي يفسره نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط 51.42%<sup>2</sup>، أما في الجزائر بمتوسط يفوق 90%، فإنه من الملاحظ على هاتين النسبتين أن العراق أكثر تنوعا في إقتصاده بالمقارنة مع الجزائر.

لقد احتلت الجزائر في المرتبة الرابعة كأكبر إقتصاد عربي سنة 2012 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 209.3 مليار دولار، وذلك بفضل ضخامة إنتاجها النفطي المقدر بحوالي 2 مليون برميل يوميا وتصدر 85 مليار متر مكعب من الغاز، حيث إستمر هذا الإرتفاع حتى السنة التي بعدها 2013 ليصل إلى 210.2 مليار دولار<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص ص: 284، 285.

<sup>2</sup> - محمود محمد محمود داغر، إحسان جابر عاشور، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصاديين في العراق مدة 2004-2011، ا، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية مجلد 20، العدد 77، العراق، 2014، ص: 221.

<sup>3</sup> - Guide Investir En Algérie, KPMG. Edition Janvier, Algérie, 2014, p 23.

وما نستخلصه هو أن النمو الإقتصادي في الجزائر وبصفة عامة يعتبر في معدلات ضعيفة بالنظر إلى وضعها الإقتصادي بين باقي دول العالم.

### ثانيا: مؤشر معدل التضخم

إن انخفاض تكاليف الإنتاج يعتبر حافزا للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فمعدل التضخم يؤثر على تكاليف الإنتاج من جهة، وعلى حجم الأرباح من جهة أخرى، وعليه فمعدلات التضخم المنخفضة تساعد على جذب الاستثمارات، ذلك لأن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، لذا فهي معبر على فعالية السياسة النقدية للبلد في تحكمها في الوضع النقدي عن طريق ادواتها المختلفة.

### جدول رقم (2-11): يمثل مؤشر معدل التضخم للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2015

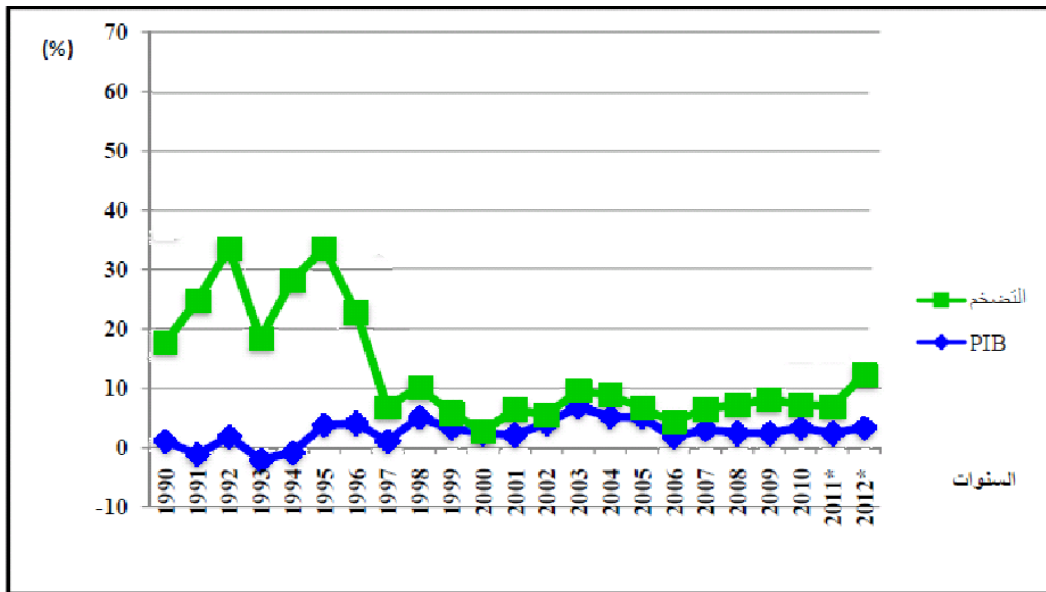
(الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	16.6	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5
العراق	-	186.3	83.7	207.6	492.1	351.3	-15.4	23	14.7
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	2.6	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
العراق	12.5	4.9	16.3	19.3	32.5	26.9	36.9	53.2	30.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
الجزائر	4.8	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.4	4.8	
العراق	2.7	-2.8	2.5	5.6	6.09	1.88	2.24	1.88	

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- ✓ الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.
- ✓ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نقلا عن البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية والتقارير الإقتصادية (2004-2011).
- ✓ جريدة الفجر، يومية جزائرية مستقلة، <http://www.al-fadjr.com>، تاريخ الاطلاع، 2016/05/07، على الساعة 14:20.

الشكل رقم (2-05): يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر بالمقارنة مع PIB في الفترة 1990-2012



المصدر: لبيبة جوامع، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2012/2000، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، 2015/2014، ص: 281.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

أن الوضع الإقتصادي تميز في بداية التسعينات بتدهور النمو الإقتصادي و إرتفاع معدل التضخم بشكل كبير جدا، حيث تمثلت أهم الإختلالات المالية في هذه الفترة في الإختلالات المالية الخارجية من مديونية وأعباء خدماتها، لكن إنطلاقا من سنة 1994 أي ما تم البدء في برنامج الإستقرار الإقتصادي نلاحظ إنخفاضا ملحوظا في معدل التضخم ما يقابله تحسن في PIB الأمر الذي إستمر حتى بعد تنفيذ برنامج تعديل الهيكلية حتى نهاية 1998، و تنفيذ تعديلات قانون النقد والقرض في سنة 2001 والبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي والنمو 2005-2009، حيث تميز معدل التضخم في الجزائر بكونه في مستويات غير مقبولة فلطالما تراوح من 4% إلى 10% كما أنه في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة رغم أنه تقلص من 5.7% سنة 2009 إلى 3.9% سنة 2010 إلا أنه إرتفع بعد ذلك بسبب الإرتفاع الحاصل على مستوى الأجور المدفوعة لأثر رجعي ضمن السياسة الإجتماعية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية وأثر بذلك على اسعار المواد الغذائية ليصل سنة 2011 إلى 4.5% في إرتفاع آخر وهو الأمر الذي إستمر إلى غاية 2012 ليصل إلى مستوى 8.9% كدرورة لم تسبق له من قبل خاققة وأن معدل التضخم لمتوسط الفترة 1998-2012 تقدر بـ 3.8%، وترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى الإرتفاع الكبير في أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 21%<sup>1</sup>.

من الواضح أن تؤدي الفرضية التي حكمت النظام المالي آن ذاك والمتمثلة في إستخدام السياسة النقدية كرافعة مالية لتمويل الموازنة العامة في ظل الهيمنة المالية الكاملة على مؤسسة البنك المركزي و قراراتها إلا أنه أفرز آثار نقدية ضارة على الإستقرار الإقتصادي، حيث ساهمت سياسة التمويل بالعجز في خلق كتلة نقدية كبيرة تفوق

<sup>1</sup> - لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص: 286، 281.

معدلات نموها معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي أصابه التدهور بسبب نتائج الحرب والحصار مما جعل الفجوة بين التيار النقدي والتيار السلعي تتسع يوماً بعد يوم، حيث إنعكس الفائض في الطلب بإتجاه الضغط على الأسعار مولداً إتجاهات سعرية تتضاعف باستمرار غير مسبوق خصوصاً في السنوات الأولى من الحصار الإقتصادي، إذ سجل مستويًا من التضخم عالية بلغت قيمتها في الأعوام بين 1994-1995 بمعدل 492% و351% على التوالي، الأمر الذي يشير إلى تعرض الإقتصاد العراقي لأخطر أنواع التضخم وهو التضخم الجامح\*، وقد تمثلت القناة الرئيسية التي إنتقلت عبرها تلك الآثار النقدية الضارة بسياسة إدارة وتمويل الدين العام والتي لم تبدي ادنى إهتمام بمسألة الإستقرار الإقتصادي، إذ يعد النمط الإجمالي في الإقتراض القائم على الإصدار النقدي وتوسع الكتلة النقدية، وفي عام 1996 شهد تحولاً عسكرياً كبيراً نتيجة للآثار الإيجابية على الإنتاج والإستهلاك التي أبرزها التوقيع على مذكرة التفاهم فقد سجل معدل التضخم نموًا سالبًا بلغ 15.4% في ذلك العام كما أن هذا الإنخفاض للأسعار جاء نتيجة لسعي الحكومة لتقليص الآثار التضخمية التي أفقدت الإقتصاد توازنه من خلال ترشيد الإنفاق الحكومي و الضغط عليه وزيادة الموارد المالية للدولة من الضرائب والرسوم وإلغاء الإعفاءات وتقليص الدعم الغير ضروري وتحديد الأهداف الأساسية للموازنة العامة بالإضافة إلى تحرير أسعار الصرف نسبيًا وقد أدت هذه الإجراءات مجتمعة إلى حدوث إنخفاض وإستقرار نسبيين في المستوى العام للأسعار<sup>1</sup>.

وبعد عام 2003 اخذت الأسعار بالإرتفاع والإختلال كنتيجة مباشرة للحروب وما أعقبها من سياسات إقتصادية تمثلت في تحرير التجارة والأسعار ورفع الدعم الحكومي عن بعض السلع وتحسين الرواتب والأجور للموظفين مما تسبب في إرتفاع معدل التضخم بنسبة 32.5% في سنة 2003<sup>2</sup>.

إن القصور القطاعات الإنتاجية ولاسيما في مجالي النشاط الزراعي والصناعي عن تلبية أو خلق عرض سلعي مكافئ للطلب الكلي المتزايد أصبحت الأسعار تتحرك تدريجياً نحو الأعلى لقد سجلت مستويات التضخم بين 2004-2007، كما أدى إختلال هيكل الموازنة إلى خلق زيادة متواصلة في عرض النقد في ظل قطاع حقيقي يعاني من تدني في معدلات إنتاجية والتي تؤثر حالة القصور الواضح في نشاطات العرض الكلي لقطاعات حيوية في الإقتصاد.

وإزاء هذا الإختلال الإقتصادي وحالة اللاستقرار فضلاً عن تعثر السياسة الإقتصادية، أصبحت السياسة النقدية أمام مسؤولياتها المباشرة في العمل في تحقيق الإستقرار الإقتصادي، معتمد في ذلك على حزمة من الإجراءات إرتكزت على أداتي سعر الصرف وسعر الفائدة في إطار سياسة نقدية عدت متشددة، فقد أصدر

\* ارتفاع الاسعار بشكل كبير جداً وسريع بشكل لا يمكن اللحاق به.

<sup>1</sup> - محمود محمد محمود داغر، إحسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصرف في العراق لمدة 1990-2011، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، العراق، 2014، ص: 217.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص: 222.

البنك المركزي مجموعة من القرارات تقضي برفع سعر الفائدة ورفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة لأجل تثبيت التوقعات التضخمية للجمهور.

ولما تقدم يمكن القول بنجاح السياسة النقدية في خفض جزء مهم من الإلتجاهات السعرية خصوصا في المدة التي تلت عام 2007 حتى 2011 فيما ساعدت الأزمة المالية العالمية و ما تبعها من ركود إقتصادي على خفض الجزء الآخر من التضخم<sup>1</sup>، إذ يلاحظ على أنه وبالرغم من إستمرار الإصدار النقدي بنسب تتراوح بين 20%-30% خلال تلك المدة فإن التضخم قد إنخفض حتى وصل إلى أدنى مستوياته في عام 2009-2010 و بمعدل 2.8% و 2.5%.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن كل من الجزائر والعراق عانا من موجات تضخم إلا أن العراق كان أكثر حدة نتيجة للحروب والاستقرار التي مر بها والتي أفرزت عجز كبير في موازنته العامة مما اضطرت الحكومة بمعالجتها بالإصدار النقدي الجديد في المقابل إنخفاض اسعار الصرف وتدهور ميزان المدفوعات الذي يمكن إرجاعه إلى نقص الإستثمارات الأجنبية التي لم تكن متشجعة في هذه الفترة نتيجة غياب المناخ المناسب، في حين أن الجزائر وبالرغم من مرورها بأزمة امنية في التسعينات إلا أنها إستطاعت الخروج منها في مدة أقصر من المدة التي خرجت بها العراق ( نتيجة للصحار الإقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الأولى)، وهو ما ساعدها على تنظيم سفوفها وتهيئة الجو المناسب للإسثمار الأجنبي المباشر والقيام بمجموعة من الإصلاحات المصرفية.

### ثالثا: مؤشر عجز الموازنة العامة

تعتبر الموازنة أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والإستقرار الإقتصادي وضمان تحقيق التشغيل الكامل من خلال التحكم في حجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وإعادة توزيع الدخل من خلال السياسة الضريبية والإنفاقية، و فيما يلي سيتم عرض لهذا المؤشر.

جدول رقم (2-12): يمثل مؤشر عجز الموازنة للجزائر والعراق خلال الفترة 1990-2012

<sup>1</sup> - نفس المرجع السابق، ص: 222، 223.

1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
-48700	+100548	-147886	-89148	-162698	-108267	+36800	+16000	الجزائر مليون دج
/	/	/	/	/	/	/	/	العراق مليون د.عراقي
2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
-673223	-392000	-335669.9	-102094.167	-217414.176	+14655.2	-161476.715	-14696.65	الجزائر مليون دج
-722500	-11935200	-4636200	/	/	/	/	/	العراق مليون د.عراقي
	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
/	-4276447.056	-3626026.634	-3545460.823	-2295874.750	-2119190.696	-2115460.625	-1872134.143	الجزائر مليون دج
/	-14768000	-15727900	-22922100	-18757300	-986800	-9662900	-5570900	العراق مليون د.عراقي

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- ✓ الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.
- ✓ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نقلا عن البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، النشرات السنوية و التقارير الاقتصادية ( 2004-2011).
- ✓ المصدر : ONS النشرة الإحصائية السنوية للجزائر قوانين المالية 97-98 .
- ✓ المصدر : ONS, rétrospective statistique, 1970,2002,edution 2005
- ✓ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2002.
- ✓ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2003.
- ✓ الصندوق النقد العربي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد للسنوات 2004.

من خلال الجدول يتضح لنا:

لقد كان رصيد الميزانية في نهاية الثمانينات في حالة عجز حيث بلغ سنة 1989 مبلغ: 8100 مليون دينار جزائري تحول هذا الرصيد إلى حالة فائض مع بداية التسعينات كنتائج للإصلاحات التي إنتهتحتها الدولة حيث بلغ الفائض 16000 مليون دينار جزائري في عام 1990 تحسن هذا الفائض إلى 36800 مليون دينار جزائري سنة 1991 أي ما يمل نسبة 2.88%، 4.26% من الناتج الداخلي الخام، كما أن هذا التحسن في رصيد الميزانية يعود كذلك إلى تضاعف إيرادات الجبائية البترولية حيث إنتقلت من 100548 مليون دينار جزائري سنة 1996 إلى 161500 مليون دينار جزائري سنة 1991 لكن هذا الفائض لم يستمر حيث ظهر العجز مرة ثانية إبتداء من سنة 1992 بمبلغ 108267 مليون دينار جزائري تفاقم هذا العجز سنة 1993 حيث أصبح 162267 مليون دينار جزائري أي ما يمثل 10.07%، 13.67% على التوالي من PIB ، يمكن تفسير ذلك

بتراجع أسعار النفط إذا بلغت 17.5 دولار للبرميل سنة 1993 عوضن عن 24.34 دولار سنة 1990 مع ما ترتب عن ذلك من إنخفاض في الجباية البترولية بالإضافة إلى ذلك إرتفاع النفقات العامة، و قد إرتفعت سنة 1993 بنسبة 26.49% كما لا ننسى خدمة المديونية الخارجية أين عرفت أكبر نسبة لها من حجم الصادرات حيث بلغت 82.2%<sup>1</sup>.

تقلص عجز الموازنة سنة 1994 إلى 89148 مليون دينار جزائري والسبب في ذلك هو الإجراءات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في تعميق الإصلاحات الهيكلية غير أن هذا العجز زادت حدته سنة 1995، كما نلاحظ أن الرصيد السالب قد غطى على موازانات خلال السنوات 1996-1999 تزايد عجز الموازني بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة النفقات رغم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية النفقات الكلية، أما سنة 2000 وهي السنة الوحيدة التي عرفت فيها الميزانية فائضا قدره 14655.2 مليون دينار جزائري وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية حيث ارتفعت من 937100 مليون دينار جزائري سنة 1999 إلى 1190750 مليون دينار جزائري سنة 2000، أي بزيادة قدرها 253650 مليون دينار جزائري، مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية، حيث قدرت الزيادة بـ 77518.085 مليون دينار جزائري وهذا ما يفسر الفائض الحاصل في ميزانية 2000، أما السنوات من 2001 إلى 2012 المتبقية، فقد عرفت الميزانية خلالها عجزا ملحوظا، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، و هذا راجع إلى عاملين أساسيين<sup>2</sup>:

**العامل الأول** هو الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2001-2002 من 28.5 سنة 2000 إلى 25.2 و 24.3 دولار للبرميل في 2001، 2002 على التوالي.

**العامل الثاني** فهو شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة، وكله هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي، وتراجع وتأثر الإضطراب.

بالنسبة للعراق نلاحظ من الجدول أعلاه إلى وجود العجز من فترة 2003 إلى غاية 2012، و هذا العجز في الغالب الأعم متزايد حيث بلغت عام 2003 مبلغ 4596000 مليون دينار عراقي إرتفعت عام 2005 حيث بلغت 28959000 مليون دينار عراقي ثم 102326000 مليون دينار عراقي عام 2012 وتحتل الإيرادات النفطية لهذه المدة نسبة تتراوح بين 84% و 97.8% من الإيرادات العامة في حين شكلت الإيرادات

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر)، 2006، ص: 396.

<sup>2</sup> - نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص: 250، 251.

الأخرى من إجمالي الإيرادات العامة نسبة تراوحت بين 0.7% و 14.6%، ويعكس ذلك حقيقة وواقع إرتباط الإقتصاد العراقي بالعائدات النفطية وأنه إقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على الخارج، ولهذا فإنه أسير المتغيرات التي تحدث في كميات النفط اخام والصادرات وأسعار النفط العالمية وكمية الطلب عليه، ومن جانب أخرنخرج بحقيقة واقعية مفادها أن المحدد والمؤثر في حجم الإيرادات العامة هي الإيرادات النفطية فأى تغير فيها ينعكس على حجم الإيرادات العامة مما يعني ذلك أن إرتفاع حجم الإيرادات العامة عودت العراق للسوق العالمية بعد 2003 و إرتفاع حجم الإيرادات النفطية وتطور أسعار النفط دولية<sup>1</sup>.

نلاحظ أنه كلا إيرادات الدولتين ( الجزائر والعراق ) يشكل فيهما مورد الجباية النفطية نصيب الأسد وهذا ما لاحظناه من تناسب هذين العنصرين صعودا ونزولا مع ما لا شك فيه من تأثير بسيط لباقي العوامل وهذا ما يعيب على كل منهما.

من خلال ما سبق لاحظنا رصيد الموازنة العامة في أغليته الساحقة كان سالب، مما يطرح تحديا كبيرا أمام هذين البلدين لوضع إستراتيجية جدية وحقيقية لتنويع إقتصادياتهما، وذلك لتمكينهما من التحكم أكثر في الموازنة العامة بميزانيتها.

### المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر والعراق

يعتبر الكثير من الإقتصاديين ان السياسة المالية هي مؤشر التوازن الداخلي، كما تعبر السياسة النقدية مؤشر على التوازن الخارجي، وهذا الأخير يمثل ذلك المستوى من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل على عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها، ولا في حالة فائض يضع بقية العالم في نفس وضعية العجز عن السداد اتجاهه، وسنحاول في هذا المطلب عرض أهم مؤشرات الأداء الخارجي منها مؤشر سعر الصرف، ميزان المدفوعات والميزان التجاري.

### أولا: مؤشر أسعار الصرف

يعتبر تخفيض قيمة العملة عاملا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولوجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف والربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، فتقلبات أسعار الصرف المتوقعة تحدد حجم التدفقات الاستثماري، كما ان المستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، فضلاً على تقلبات في سعر الصرف تصعب تحقيق الجدوى كما يمكنها أن تعرض المشروعات بخسارة شديدة غير متوقعة.

جدول رقم (2-13): يمثل مؤشر أسعار الصرف بالنسبة للدولار للجزائر والعراق خلال الفترة 1990-2012

<sup>1</sup> - سالم عبد الحسين سالم، عجز الموازنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للفترة 2003-2012، مجلة العلوم الإقتصادية و الادارية، المجلد 18، العدد 68، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد، قسم الإقتصاد، العراق، 2013، ص: 307.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الجزائر	9	19	21.8	23.4	35.1	47.7	54.8	57.7
العراق	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	58.7	66.6	69.4	69.3	75.4	87.5	89.6	91.3
العراق	/	/	/	/	/	/	1452	1469
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الجزائر	91.2	100	94.9	101.3	99.2	72.7537	77.5519	
العراق	1467	1255	1193	1170	1170	1170	1234	

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- ✓ الديوان الوطني للإحصاء، نشرات الصندوق النقد العربي.
- ✓ وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، نقلا عن البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، النشرات السنوية و التقارير الاقتصادية (2004-2011).
- ✓ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الأرقام القياسية، التضخم السنوي للاقتصاد العراقي لعام 2013، 2014، ص: 24.

من التحليلنا للجدول أعلاه نلاحظ:

إن التقلبات في أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم كالأورو والدولار لديها تأثير كبير على الإقتصاديات التي تمتلك أقل احتياطي أجنبي، ناهيك عن تلك التي تمتلك احتياطي كبيرا، الوضع الذي إستلزم على الجزائر تعزيز آلية مرنة لتسيير تدخل البنك المركزي في عمليات الصرف فيما بين البنوك في الجزائر، وذلك بتتبع اليومي بتطورات قيمة سعر الصرف الاسمية مزامنا مع توقعات الأسعار النسبية<sup>1</sup>.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات أسعار الصرف للدينار الجزائري مقابل الدولار في إرتفاع مستمر بداية من سنة 1990 إلى غاية 2005 وهذا راجع إلى أن الدينار الجزائري في إنخفاض متواصل مقابل الدولار الأمريكي بسبب ضعف الآلة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري مما إنعكس سلبا على القدرة الشرائية هذا من جانب ومن جانب آخر أن الدولة الجزائرية لم تولي الإهتمام في وضع حدا لهذه الحالة عن طريق تشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك المحلية منها الرامية إلى تحريك العجلة الإنتاجية وإكتفت بالإعتماد على القطاع الخدمي، أما فيما يخص الفترة 2006-2010 فنلاحظ تذبذب أسعار الصرف بين إرتفاع وإنخفاض طفيف من سنة إلى أخرى مما يفسر إستقرار نسبي لقيمة العملة.

في واقع الحال نظرا لتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية وتأثيرها على الإقتصاديات الناشئة في العالم، واصل البنك المركزي سياسة التعويم مع وضع هدف المحافظة على إستقرار سعر الصرف الحقيقي على حسب التغير في الأسعار الرئيسية فبالنسبة لمعدل سعر الفائدة السنوي للدينار الجزائري مقابل الأورو قد إرتفع قليلا بنسبة

<sup>1</sup> - لبيبة جوامع، مرجع سابق، ص: 291، 292.

0.05% في سنة 2012 مقارنة بالسنة التي تسبقها حيث إرتفع من 102.2154 سنة 2011 إلى 102.1627 سنة 2012، أما بالنسبة للدولار الأمريكي فقد إنخفض مقابله كذلك من 72.8537 سنة 2011 إلى 77.5519 سنة 2012 و قد هنا الإنخفاض بـ 6.45%.

لكن تدخل البنك المركزي الجزائري في عمليات الصرف بين البنوك ساعد على تخفيض آثار تقلبات أسعار الصرف في العملات الرئيسية على الإقتصاد الوطني خاصة على الأسعار الداخلية للسوق المحلية، لكن إجمالاً إن الوضع العام لسعر الصرف الجزائري حساس جداً، حيث أن قيمة العملة الجزائرية متذبذبة جداً. أما بالنسبة للعراق فلقد أفرزت الاتجاهات السعريّة المتصاعدة انعكاسات خطيرة على القوة الشرائية للدينار العراقي، كما أدى الإختلال بين القوى المناطة بالعرض والطلب على العملة (الدينار العراقي العملة الأجنبية) تدهور كبير وخطير لهذا السعر في السوق، إذ أدى الإصدار النقدي المتزايد والناشئ على عوامل مالية وضغوط مصرفية جراء تزايد العجز في الموازنة العامة إلى تنامي عرض العملة العراقية بشكل واسع جداً والذي ترافق مع الطلب الشديد على العملات الأجنبية ولا سيما الدولار لتغطية الكلفة الإستراتيجية أو لأجل إكتناز والمضاربة والتهريب في الوقت الذي شهد الدولار فيه شح من السوق بسبب توقف تصدير النفط الذي أدى إلى إستنزاف الإحتياطات الأجنبية فضلاً عن تجميد الأرصدة العراقية من العملة الأجنبية المودعة في الخارج، كما ساهمت عدة عوامل أخرى في زيادة وتيرة التراجع في سعر الصرف منها<sup>1</sup>:

- ✓ تركز النشاط التجاري الخارجي بيد القطاع العام والذي إعتمدت فيه الأسعار الرسمية للصرف؛
- ✓ الدور السلبي للقروض الخارجية التي كانت سهم في تغطية الميزان التجاري والتي عمقت من الإختلال والتشوّه؛
- ✓ الإستمرار بإعتماد أسلوب الإستيراد دون تحويل خارجي؛
- ✓ القرار الذي أصدره البنك المركزي العراقي عام 1993 والذي أجاز بموجبه تأسيس شركات ومكاتب للصيرفة والحولات الخارجية إلى زيادة عدد المضاربين و بالشكل الذي ساهم في زيادة حدة التذبذبات في قيمة العملة؛

من الصعب أن تنسجم أنظمة الصرف الثابتة التي أعتمدت ما قبل عام 2003 والتي أسست إلى سعر صرف هجين مصاب بكثير من التشوهات، مع بناء مرتكزات قوية ومستقرة لإقتصاد يرغب في التحرر في إطار التوجه نحو إقتصاد السوق لذلك كان لزاماً على صناعات السياسة النقدية اللجوء إلى نظام سعر الصرف يتلائم وحركة الأنشطة الإقتصادية في ظل التطورات الحالية ويحقق في ذات الوقت الإستقرار وتحسن لقيمة العملة المحلية، وبهذا قامت السلطة النقدية بإعتماد نظام سعر الصرف الموعوم المدار\*، ولأجل النجاح في تطبيق هذا النظام إتبع

<sup>1</sup> - محمود محمد محمود داغر، إحسان جبر عاشور، مرجع سابق، ص: 216.

\* يعني أن يكون سعر الصرف حراً يتحدد وفق آليات العرض والطلب ولكن تحت رقابة البنك وإشراف البنك المركزي لخطورة و حساسية تحركات هذا السعر على النشاط الإقتصادي.

البنك المركزي أسلوب المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الأجنبية (الدولار)، حيث تمكنت السلطة النقدية في الوقت نفسه عبر بوابة هذا المزاد من توحيد معدلات الصرف للدينار العراقي فضلا عن تحقيق تجانس في آلية سوق الصرف، لقد ساهمت هذه المزادات وبشكل كبير من خلال تحقيق التوازن بين عرض العملة العراقية وعرض العملة الأجنبية في إنجاز الإستقرار لسعر الدينار ورفع قيمته كهدف وسيط للسياسة النقدية في سيطرتها على تقلبات السعريّة<sup>1</sup>.

ومن خلال الجدول رقم (2-13) يتبين أن أسعار الصرف في الفترة 2004-2006 كان مستقرا نوعا ما وهذا يوحي إلى قدرة الحكومة العراقية في التحكم في أسعار الصرف من خلال الإجراءات المتخذة والمذكورة سابقا، وفي 2007 نلاحظ تحسن في سعر الصرف (1255 سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار) و يمكن إرجاع هذا السبب إلى إعادة هيكلة المصارف الحكومية التجارية من خلال خطة عمل التي توصل إليها مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وهذا راجع إلى تعافي الأوضاع النقدية للعراق وبروز الآثار الإيجابية للخطط المتبعة على مستوى السياسة النقدية أو المالية، وما يؤكد ذلك زيادة التحسن في أسعار الصرف في سنة 2008 وإستقرارها من 2009 و 2011، وهذا يوحي بدرجة تحكم كبيرة في السياستين المالية والنقدية.

من ناحية الوقت نجد أن الإقتصاد الجزائري تعافى قبل نظيره العراقي إلا أن إستقرار أسعار الصرف كانت غير معبرة على ما أتيح للجزائر من فرصة لمعالجة الوضع المالي والنقدي للبلاد، حيث أن الجدول يوضح أن وبالرغم من خروج العراق من حصاره الإقتصادي والحرب التي تعاني منها في سنة 2003 إلا أنها إستطاعت أن تتحكم في أسعار الصرف بكفاءة و فعالية أكثر من تلك الموجودة في الجزائر، وهذا ما يدل على أن فاعلية الإصلاحات في العراق كان لها أثر سريع على الواقع الإقتصادي وهو ما يفسره سعر الصرف في سنة 2011 الذي بلغ 1170 بالمقارنة مع 2004 حيث كان 1452 أما الجزائر فبالرغم من أن إصلاحاتها مبكرا بدأت من 1990 إلا أن أسعار الصرف بقيت في تزايد إلى سنة 2005 ثم حققت بعدها إستقرارا نسبيا في سعر الصرف مما يفسر ان فاعلية الإصلاحات المصرفية الجزائرية كانت بوتيرة بطيئة.

### ثانيا: مؤشر ميزان المدفوعات

باعتبار أن ميزان المدفوعات هو المرآة العاكسة للوضع الإقتصادي للبلد المستثمر بمعرفة وضعيه ميزانه، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها ( قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف والحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها) من شأنه أن يعيق الإستثمار الأجنبي المباشر، لان فوائد تدفق الاستثمار الاجنبية المباشرة خاصتا للدول التي تعاني من انخفاض في المصادر الداخلية امرا ايجابيا، لان التمويل عن طريق القروض الاجنبية اثبت عدم فعاليتها لتأثيرها على ميزان المدفوعات زما ينعكس من اثار عل الاقتصاد ككل.

<sup>1</sup> - نفس المرجع، ص ص: 209، 2010.

جدول رقم (2-14): يمثل مؤشر ميزان المدفوعات للجزائر والعراق خلال الفترة 1990-2013

( الوحدة: مليار دولار )

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الجزائر	0.084	0.529	0.067	0.302	(4.3)	(6.2)	(2.08)	1.16	(1.74)
العراق	/	/	/	/	/	/	/	/	/
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجزائر	(2.38)	7.57	6.19	3.65	7.44	9.25	16.94	17.73	29.55
العراق	/	/	/	/	-	(6.41)	6.18	3.86	0.74
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013			
الجزائر	36.99	3.86	15.58	20.14	12.01	0.13			
العراق	20.89	(7.6)	4.1	22.31	14.52	3.02			

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

- ✓ أحمد نصير، أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3)، السنة الجامعية: 2013/2014، ص: 203.
- ✓ مسعود دراوسي، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الإقتصاد، جامعة الجزائر)، 2006، ص: 401.
- ✓ تقرير البنك المركزي العراقي لسنة 2010.
- ✓ تقرير وزارة المالية العراقية لسنة 2008.
- ✓ تقرير البنك المركزي الجزائري، 2013.
- ✓ البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء و الأبحاث، قسم إحصاء ميزان المدفوعات.

ملاحظة: الرقم بين قوسين يعني القيمة سالبة.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان المدفوعات قد حقق في السنوات الأولى من فترة التسعينات فائض متواصل حيث تزايد من 0.084 مليار دولار عام 1990 ليصل إلى 0.302 مليار دولار في سنة 1993، ثم تحول هذا الفائض إلى عجز ابتداء من سنة 1994 أين بلغ 4.3 مليار دولار وتطور هذا العجز ليصل أكبر نسبة عام 1995 والمقدرة بـ 6.2، ثم تراجع ليصل 1.74 سنة 1998، وذلك راجع إلى إرتفاع أقساط المديونية وشلل الإقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة، وكذلك عجز الميزان التجاري حيث بلغ سنة 1994، 260 مليون<sup>1</sup>.

ونلاحظ من خلال الجدول، أن رصيد ميزان المدفوعات سجل عجزا قدره 2.38 مليار دولار سنة 1999، وذلك رغم الارتفاع في أسعار المحروقات، وحققت ميزان المدفوعات فائض خلال سنة 2000 مقداره 7.57 مليار دولار، بالإضافة إلى تحقيق الميزان التجاري فائض في نفس السنة بـ 11.14 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر بـ 28.7 بعد ما كان بـ 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على

<sup>1</sup> - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص: 401.

تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة، بالإضافة الى توسيع عجز حساب رأس المال ويفسر ذلك بزيادة قيمة رؤوس الأموال المدفوعة على المدى المتوسط والطويل.

كما سجل رصيد ميزان المدفوعات إشارة موجبة بعد سنة 2002 والتي بلغ فيها رصيد ميزان المدفوعات 3.65 مليار دولار، أما الواردات فقد ارتفعت بقوة لتبلغ 12 مليار دولار، وتفسر هذه الزيادة بتوسع واردات مواد التجهيز في ظرف يتميز بتحسين نسبة الاستثمار في الاقتصاد الوطني وارتفاع قيمة الأورو مقابل الدولار<sup>1</sup>، واستمر رصيد ميزان المدفوعات بالزيادة من 2002 الى 2008 وهذا يعود لارتفاع أسعار البرميل بصورة كبيرة ومستمرة. أما في سنة 2009 فقد حدث انخيار في رصيد ميزان المدفوعات بما يقارب 10 مرات عما كان عليه في 2008، حيث بلغ 36.99 مليار دولار سنة 2008 ليبلغ 3.86 مليار دولار في 2009، مما سبب صدمة خارجية للاقتصاد الجزائري، وانخفض الميزان التجاري الى 7.78 مليار دولار، بعدما سجل 40.60 مليار دولار سنة 2008 ويعود السبب الى الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، وبعد الصدمة بدأ التحسن تدريجياً في أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل 82.870 دولار لسنة 2010 للسداسي الثاني بعدما كان 77.501 دولار للسداسي الأول من نفس السنة، مما حسن في ميزان المدفوعات لكل من 2010 و 2011 بـ 15.58 و 20.14 على التوالي<sup>2</sup>.

نظرا لعدم توفر نتائج عن ميزان المدفوعات العراقي قبل 2003، إكتفيا بما أتاحتها لنا المعطيات المتحصل عليها والموجودة في الجدول أعلاه.

لقد حقق ميزان المدفوعات عجز مقدر بـ 6.41 مليار دولار نتيجة تدهور الوضع الأمني وعجز الميزان التجاري الذي بلغ 3492.3 مليون دولار، ثم سرعان ما حقق فائض في سنة 2005 و 2006 ومقدر بـ 6.18 و 3.86 مليار دولار على التوالي ثم إنخفض في 2007 ليصل إلى 0.74 مليار دولار، ثم حقق قفزة نوعية في سنة 2008 بـ 20.89 مليار دولار، وبعدها حقق عجز في سنة 2009 بـ 7.6 نتيجة لإنخفاض أسعار النفط ثم بدا في التعافي من سنة 2010 إلى سنة 2013 ليصل إلى أقصى حد له في سنة 2011 مقدر بـ 22.31 وبعدها حقق عجز في سنة 2014 و 2015 بـ 6.21 و 20.92 مليار دولار بسبب إنخيار أسعار النفط.

من الملاحظ في الفترة بعد 2003 أن ميزان المدفوعات الجزائري كان أكثر إستقراراً من نظيره العراقي، وكانت الفوائض المحققة في الغالب أكبر من تلك المحققة في العراق، إلا أن التذبذب في ميزان مدفوعات لكليهما في نفس الإتجاه بإعتبار المؤثر الرئيسي في هذين الاخيرين هو أسعار النفط.

### ثالثاً: مؤشر ميزان التجاري

إن أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر تبرز في أثرها لما تحققه للدول المضيفة من فوائض إيجابية في ميزانها التجاري وذلك من خلال الفرق بين صادرات هذا الاستثمار و وارداته من السلع، فإذا كانت قيمة صادراته أكبر

<sup>1</sup> -Banque d Algérie media Bank N°.8 octobre / novembre1003. page 31.

<sup>2</sup> - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، ص: 67.

من قيمة وارداته يحدث فائضا في الميزان التجاري للبلد المضيف له أو يخفف من عجزه، والعكس صحيح حيث يحدث عجزا في هذا الميزان أو يخفض من فائضه إذا كانت وارداته أكبر من صادراته، لذا تسعى كل دولة إلى دراسة الإستثمارات الأجنبية المباشر التي تحقق لها وضعية مثلى للميزان التجاري لها، وذلك أن في حالة ما إذا أهملت الإستثمار الأجنبي المباشر الذي من المفترض أن يحقق لها إحتياجاتها الداخلية بدلا من لجوئها لإستيراد هذه الحاجيات وما يترتب على هذا الأخير من آثار سلبية على الميزان التجاري، وسنحاول تسليط الضوء على الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-15): يمثل مؤشر ميزان التجاري للجزائر والعراق خلال الفترة 1990-2012

( الوحدة: مليون دولار )

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الجزائر	3100	4600	3200	2400	(300)	(150)	4080	5690
العراق	1380786-	151302-	191144-	400819-	263835-	267376-	196579-	148139-
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الجزائر	1500	3360	12300	9610	6710	11140	14270	25650
العراق	177985-	328545-	7734.1	1720.1	2401.5	222.4-	3492.3-	3695.2
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
الجزائر	33160	32530	39820	5900	18200	28080	23530	
العراق	11821.9	22964.5	33964.6	4145.6	14435.6	39048.0	44053.6	

مصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على:

✓ أحمد نصير، مرجع سابق، ص: 290.

✓ التقرير السنوي للبنك المركزي العراقي، سنة 2008.

✓ تقرير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء بالعراق، سنة 2013

ملاحظة: الإحصائيات من سنة 1990-1999 بالنسبة للعراق وحدثها ألف دينار عراقي.

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول، أن الصادرات بلغت 12.90 مليار دولار سنة 1990، وحقق الميزان التجاري فائض ب 3.10 مليار دولار، وهذا يرجع إلى عوائد المحروقات إذ بلغت 12.34 مليار دولار<sup>1</sup>، مع الزيادة الملفتة للإنتباه في الواردات أين حققت 8.90 مليار دولار أمريكي إلا أنها إنخفضت خلال السنة الموالية لتصل إلى 7.80 مليار دولار أمريكي، لترتفع سنة 1992 وتحقق 8.30 مليار دولار أمريكي أي زيادة قدرها 0.50 مليار دولار أمريكي، ولتصل إلى 9.20 مليار دولار أمريكي سنة 1994، وأما في مجال الصادرات فان إيرادات الدولة انتقلت من 9.6 مليار دولار أمريكي سنة 1989 إلى 12.4 مليار دولار سنة 1991 نتيجة إرتفاع أسعار النفط، ثم بدأت تعاود الانخفاض لتستقر عند 10.4 مليار دولار أمريكي سنة 1993، وقد نتج عن

<sup>1</sup> - صالح الحبيب، مرجع سابق، ص: 22.

هذا الوضع تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية<sup>1</sup>.

والملاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لم يعرف عجزاً إلا في سنة 1994 أين حقق 0.3 مليار دولار، ويعود هذا العجز إلى انخفاض أسعار البترول ورفع القيود عن الإستيراد<sup>2</sup>، بعد أن كان خلال الفترة 1990-1993 حقق فائض من 3.1 مليار دولار سنة 1990 إلى 2.40 مليار دولار سنة 1993.

كما حقق الميزان التجاري قفزة نوعية سنة 1996، بتحقيقه ما قيمته 4.08 مليار دولار، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات، إضافة إلى إعادة جدولة الديون والتمويلات المتعددة الأطراف، في هذه السنة وذلك لفك الخناق المالي الخارجي وتشكيل احتياطات صرف، واستمر هذا الارتفاع إلى 1998<sup>3</sup>، وخلال سنة 1999 حقق الميزان التجاري فائضا قيمته 3.36 مليار دولار، وجاء هذا الفائض في مستوى الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الصادرات التي بلغت قيمتها 12.125 مليار دولار مقابل 9.166 مليار من الواردات غير أنّ هذا الفائض لم يكن ممكنا دون الارتفاع الكبير لأسعار البترول حتى وإن حدث ذلك فإنه مرة أخرى دليل قاطع لمدى تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات<sup>4</sup>.

حقق الميزان التجاري فائض في نفس السنة 2000 بـ 12.3 مليار دولار، وذلك يعود للارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول، إذ قدر بـ 28.7 بعد ما كان بـ 18 دولار، وهو الأمر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير خلال هذه السنة، أما الميزان التجاري فقد حقق ما قيمته 6.71 مليار دولار، ثم أصبح يتزايد بصورة مستمرة بداية من سنة 2003 إلى 2006 ليبلغ 33.16، واستقر في 2007 بـ 32.53 مقارنة بـ 2006 ثم واصل الارتفاع 2008 ليصل إلى 39.82.

نلاحظ 2009 حدث انهيار للميزان التجاري ليصل إلى 5.90، بسبب الهبوط المفاجئ لأسعار البترول، ثم بدا في التعافي تدريجيا ليصل إلى 23.53 لسنة 2012<sup>5</sup>.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن الميزان التجاري العراقي قد حقق عجزا في الفترة ما قبل سنة 2000 حيث تراوحت بين 148.139 مليون عراقي و 400.819 مليون عراقي وهذا راجع للحصار الإقتصادي المفروض على العراق بعد حرب الخليج والذي حد من صادرات الإقتصاد، وفي سنة 2000 حققت قفزة نوعية، وهو ما يفسر فائض الميزان التجاري الذي بلغ 7734.1 مليون دولار نتيجة إرتفاع أسعار النفط، ثم سرعان ما إنخفض

<sup>1</sup> - علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص: 132.

<sup>2</sup> - صالح تومي وعيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد: 04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006، ص: 33.

<sup>3</sup> - صالح الحبيب، مرجع سابق، ص: 21.

<sup>4</sup> - مسعود دراوسي، ص: 400.

<sup>5</sup> - صالح الحبيب، مرجع سابق، ص: 22، 23.

في سنتي 2001 و2002 الذي بلغ فائض الميزان التجاري 1720.1 و2401.5 على التوالي نتيجة إنخفاض الصادرات في 2001 لتصل إلى 12872.1 مليون دولار.

لقد حقق الميزان التجاري عجز في سنة 2003 الذي بلغ 222.4 مقارنة بسنة 2002 و قدر التراجع بنسبة 109% ويرجع سبب هذا التراجع إلى العدوان الأمريكي على العراق في هذه السنة، واستمر تداعيات هذه الحرب على الميزان التجاري سمة 2004 و المقدرد 3492.3 مليون دولار، و في الفترة من 2005-2008 حقق الميزان التجاري فائض تراوح بين 3695.2 و 33964.6 مليون دولار وهذا راجع لتعافي الإقتصاد من تداعيات الحرب بالإضافة إلى رفع الحصار المفروض عليها، والقيام بحزمة من الإصلاحات الإقتصادية.

وفي سنة 2009 إنخفض فائض الميزان التجاري ليصل إلى 4145.6 مليون دولار، نتيجة إنخفاض أسعار النفط بسبب أزمة الرهن العقاري، ثم إستمر في الصعود من سنة 2010 حتى سنة 2012 ليصل سنة 2012 إلى 44053.6 كأعلى مستوى له، ثم إنخفض ليص في سنة 2013 و2014 إلى 39321 و 38780.8 على التوالي.

وعند مقارنة مسار الميزان التجاري لكل من الجزائر و العراق فإننا نجد يتماشى وأسعار النفط وهذا ما يدل على أنهما دولتين ريعيتين وأن الميزان التجاري فيهما رهين أسعار النفط.

## خلاصة الفصل

لقد تطرقنا إلى نظرة عامة لاتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تسليط الضوء على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بحسب المنطقة الجغرافية والقطاعات الرئيسية لكل منطقة للعراق والجزائر، بالاعتماد على تقرير منظمة الأمم المتحدة لاستثمار العالمي ( الأونكتاد) وبعض المصادر الأخرى، بالمقارنة مع الإصلاحات المتخذة على حسب الفترة، مع المقارنة بين الدولتين محل الدراسة باعتبارهما دولتان ريعيتان، وفي الأخير لاحظنا انه ومن خلال ابراز اثر هذه الإصلاحات على المؤشرات الأداء الكلي، ان حجم التدفقات الواردة لكل من العراق والجزائر لم يكن بالقدر الكافي حتي يظهر اثره على هذه المؤشرات، نظرا لضعف فعالية الإصلاحات المتخذة، وضعف البيئة الاستثمارية والتي لازالت تحتاج للعمل الكثير حتي تبرز بالشكل الكافي.

# الفصل الأول

## الخلفية النظرية المتعلقة بالإصلاحات المصرفية والإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي

المطلب الأول : أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي  
المطلب الثاني: خطوات الإصلاح المصرفي ومعوقات تنفيذها وكيفية  
علاجها المطلب الثالث: السياسة النقدية كوسيلة فاعلة في عملية الإصلاح  
المصرفي المطلب الرابع: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة

المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر  
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي  
المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر العملي  
المطلب الرابع: الإجراءات التحفيزية لتأطير الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الإصلاحات المصرفية كأداة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر في

المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة  
المطلب الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتحولة  
المطلب الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية  
المطلب الرابع: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية

# الفصل الثاني

## فاعلية الإصلاحات المصرفية في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و العراقي

المطلب الأول: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري ما قبل التسعينات  
المطلب الثاني: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات  
المطلب الثالث: إصلاحات النظام المصرفي العراقي قبل 2003  
المطلب الرابع: إصلاحات النظام المصرفي العراقي بعد 2003

المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العراق

المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل  
التسعينات المطلب الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر  
بعد التسعينات المطلب الثالث: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في  
العراق قبل 2003 المطلب الرابع: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في

المبحث الثالث: مؤشرات الأداء الكلي كأداة لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري

المطلب الأول: مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر و العراق  
المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر و العراق

مقدمة عامة

خاتمة عامّة

ملاحق

المراجع

الفهرس

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أبو القاسم الطبولي، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، منشورات الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، طرابلس، ليبيا، 1997.
- 2- أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 3- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 .
- 4- بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 6- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، الطبعة الأولى، 2002 ، مصر.
- 7- زكريا الدوري، بسري السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، 2006.
- 8- زكريا دمدموم، الإصلاحات الراهنة في الإقتصاد الجزائري 1990/2000 دراسة تحليلية، "رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي"، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 9- سالم عبد الحسين سالم، عجز الموزنة العامة و رؤى و سياسات معالجته مع إشارة للعراق للمدة 2003-2012، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 18، العدد 68، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة بغداد، قسم الإقتصاد، العراق، 2013.
- 10- شاعر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر ، 1992.
- 11- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003.
- 12- عبد السلام أبو القحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2001.
- 13- عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1998.
- 14- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 1989.
- 15- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية ( تحليل آلي وجزئي للمبادئ)، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000.
- 16- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية بالإسكندرية، مصر، 2003.

- 17- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الأردن، 2004.
- 18- محمد العادل، مبادئ الاستثمار و التقييم المشاريع، كلية التجارة، جامعة حلب، سوريا، 1996 .
- 19- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 20- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- 21- محمد مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، ط2، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
- 22- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 23- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.
- 24- مدني بن شهرة، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة التشغيل، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 25- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه للطباعة، الجزائر، 2008.
- 26- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسة النقدية، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2007 .
- 27- ناظم محمد النوري الشمري، النقود والمعارف، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995.

#### الرسائل والمذكرات:

- 1- أمال ليمان، مسار السياسة النقدية في الجزائر، ( رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير) ، جامعة الجزائر ، 1999.
- 2- حمزة بن الحافظ، دور الاصلاحات المصرفية في تفعيل الاستثمار الاجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- للفترة 1998-2008، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع: التمويل الدولي والهيئات المالية و النقدية الدولية)، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.
- 3- رشيد بوعافية، الصيرفة الإلكترونية والنظام المصرفي الجزائري، الآفاق والتحديات، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص، نقود، مالية بنوك، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة سعد دحلب البليدة، أكتوبر 2005.
- 4- سامية دحماني، تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، (رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية دولية)، جامعة الجزائر، 2001.

- 5- سامية نزالي ، التأهيل المصرفي للخصوصة، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2005 .
- 6- عبد الباسط بوزيان ، دور السياسة المالية في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الشلف، 2007/2006.
- 7- عبد القادر مطاي ، الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبلدة، 2006.
- 8- عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر،(رسالة تدخل لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2008.
- 9- عيسى الزاوي، أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، (مذكرة تدخل لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر)، 2008.
- 10- فؤاد مطاطة، النظام المالي واصلاح ادوات السياسة النقدية (حالة تطبيقية على الجزائر)، (رسالة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر، 1997.
- 11- فائزة لعراي، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل و أهم انعكاسات العولمة، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة)، الجزائر، دار الجامع الجديدة للنشر، 2013.
- 12- فريد بن طالبي، السياسات النقدية والمالية وعوامل نجاحهما فظل المتغيرات الدولية دراسة حالة الجزائر ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير )، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 13- فوزية العربي خلوط، دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة- دراسة حالة الجزائر ،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر)، بسكرة، 2004/2003.
- 14- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، (مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر)، 2010/2011.
- 15- ماجدة مدوخ ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة ( دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد فرع: مالية و نقود، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2003/2002.
- 16- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغربية، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.

17- محمد ساحل، تجربة إستقدا ب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و السعودية- دراسة مقارنة- (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع: نقود و مالية)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007-2008.

18- وهيبة خروبي، تطوير الجهاز المصرفي ومعوقات البنوك الخاصة في الجزائر - حالة بنك البركة الجزائري -، (مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير تخصص نقود مالية وبنوك)، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005.

### الأطروحات:

1- أحمد نصير، أثر السياسات الإقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة: 1990-2012، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3)، السنة الجامعية: 2013/2014.

2- جليلة عبد اللطيف على عسي الجابري، "إمكانات تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية مع إشارة خاصة للعراق"، ( أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص: إدارة وإقتصاد، جامعة المستنصرية، مصر، 2005.

3- داود سلوم عبد الحسين الخزرجي، الخصخصة في البلدان النامية بين متطلبات التنمية ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية)، جامعة الكوفة - العراق، 2008.

4- عبد الرحمان تومي، واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2006).

5- علي بطاهر، اصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية فرع: مالية و نقود)، جامعة الجزائر، 2005/2006.

6- فطيمة بن عبد العزيز ، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على إقتصاديات الدول النامية- حالة الجزائر، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية فرع اقتصاد كمي)، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004-2005.

7- كمال مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة -حالة الجزائر، (أطروحة تدخل ضمن متطلبات شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 .

8- لبيبة جوامع، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة :الجزائر، مصر والسعودية، 2000/2012، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، 2014/2015.

- 9- محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر، ( أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع تحليل الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2005).
- 10- مسعود دراوسي، "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر)، 2006.
- 11- ناجي رديس عبد عليخان، إصلاح النظام المصرفي و دوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة مقارنة (العراق - مصر)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2014.
- المجلات والدوريات:
- 1- بهاء أنور حبش، تعقب الأداء الاقتصادي في ماليزيا في ضوء تغيير أساليب التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة تكريت للعلوم الإقتصادية، جامعة تكريت، العراق، العدد 11، 2008.
- 2- حالوب كاضم معلقة، داليا عمر نظمي، البيئة الإستثمارية الملائمة لقطاع الأعمال في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية، جامعة بغداد كلية الإدارة و الإقتصاد، المجلد 19، العدد 74، العراق، 2013.
- 3- شهرزاد زغيب، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن.
- 4- صالح تومي وعيسى شقبق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث، العدد:04، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2006.
- 5- طارق بلهاشمي، الإصلاحات المصرفية في الجزائر، مجلة آفاق إقتصادية، العدد 04، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جانفي 2005.
- 6- عباس الجاسم، التطورات المصرفية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العدد 03، العراق، 2007.
- 7- عبد العظيم عبد الواحد الشكري و حياة عبد الرزاق حسين ، الإصلاح المصرفي في العراق الواقع والمتطلبات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، المجلد 15 ، العدد1، العراق، 2013.
- 8- عبد المجيد راشد، سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، مجلة الركن الاخضر، الكويت، 2008.
- 9- علي بطاهر، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد:01، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005.

- 10- مجلة آفاق اقتصادية، العدد 05، جامعة البليدة، سبتمبر 2005، ص: 110. متاحة على الموقع الإلكتروني <http://www.univ-blida2.dz/wp-content:> تاريخ الإطلاع 2016/04/20
- 11- مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006.
- 12- مجلة رؤية تركيا، العدد 14، على الموقع الإلكتروني <http://rouyaturkiyyah.com> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20.
- 13- محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008 .
- 14- محمود محمد داغر، إحسان جبر عاشور، العلاقة السببية بين عرض النقد و التضخم و سعر الصرف في العراق لمدة 1990-2011، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، العراق، 2014.
- 15- محمود محمد داغر، إحسان جابر عاشور، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار و النمو الإقتصادي في العراق مدة 2004-2011، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية لمجلد 20، العدد 77، العراق، 2014.
- 16- نبيل بوفليح، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلمي، الشلف، 2012.
- التقارير و القوانين والمراسيم و القرارات :**
- التقارير:**
- 1- بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011.
- 2- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2006.
- 3- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2010.
- 4- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2011.
- 5- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2012.
- 6- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2013.
- 7- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2014.
- 8- تقرير الإستثمار العالمي ( الأونكتاد) لعام 2015.
- 9- تقرير الغرفة التجارية الصناعية بالرياض، الإستثمار - حوافز الإستثمار بالمملكة،
- 10- تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2013.
- 11- تقرير صندوق النقد الدولي، نشرة معلومات معمقة رقم 12/96 ، 3 أوت 2012.

12- صندوق النقد الدولي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

**المراسيم و الشريعات:**

- 1- الأمر 03-11، المؤرخ في 26/08/2003، المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة في 27/08/2003.
- 2- الأمر رقم 06-08، المؤرخ في 15/07/2006، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة في 19/07/2006.
- 3- الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 والمتضمن تنظيم مؤسسات القرض. الجريدة الرسمية، العدد 55 الصادرة في عام 1997.
- 4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم:35، الصادر بتاريخ: 27 أوت 1986، القانون رقم: 86-14.
- 5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد رقم :80، الصادر بتاريخ 17/09/1966، القانون رقم: 66،284.
- 6- قانون رقم 63-277 الصادر في 26 جويلية 1963 يتضمن قانون الاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 53، المؤرخة في 2 أوت 1963.
- 7- قانون رقم 82/13 المؤرخ في 28 سبتمبر 1982 المتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها ، الجريدة الرسمية ، العدد 35 .
- 8- قانون رقم 86 - 12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، العدد 34 الصادرة في عام 1986.
- 9- قانون رقم 88 - 06 في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86 - 12 المتعلق بالبنك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في عام 1988.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن صلاحيات و تنظيم و سير وكالة ترقية و دعم الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية، العدد 67، الصادرة في 17/10/1994.
- 11- المرسوم التنفيذي رقم 94-320 المؤرخ في 17/10/1994 المتعلق بالمناطق الحرة. الجريدة الرسمية، العدد 67.
- 12- المرسوم التنفيذي رقم 94-321 المؤرخ في 17/10/1994 يتضمن تطبيق أحكام المادة 24 من المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار ويحدد شروط تعيين المناطق الخاصة و ضبط حدودها، الجريدة الرسمية، العدد 67.

- 13- المرسوم التنفيذي رقم 94-322 المؤرخ في 17/10/1994 بمنح امتياز أراضي الأملاك الوطنية الواقعة في المناطق الخاصة، الجريدة الرسمية، العدد 67.
- 14- المرسوم التنفيذي رقم 94-323 المؤرخ في 17/10/1994 يحدد الحد الأدنى للأموال الخاصة المتعلقة بالاستثمارات، الجريدة الرسمية، العدد 67.
- المواقع الإلكترونية:
- ، <http://www.riyadhchamber.org.sa/mainpage/astthmar/Pages/hoavz.aspx>  
تاريخ الإطلاع: 2016/03/21، ص: 1
- 1- عبد الرحمان تيشوري، تجربة الإستثمار الأجنبي في الصين، موقع الإلكتروني: <http://www.chinaasia-rc.org> مقال نشر بتاريخ: 2006/02/16 ، تاريخ الاطلاع: 2016/03/20 .
- 2- مركز لأفكار الترويج، الولايات المتحدة الأمريكية [www.ijbssnet.com](http://www.ijbssnet.com) ، تاريخ لإطلاع: 2016/03/22.
- 3- مقال بعنوان: التمويل قد يخل بجهود الإصلاح في الصين، تاريخ النشر: 19:14:43 29-07-2014 ، Arabic. News. Cn ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20.
- 4- موقع إلكتروني : <http://africansmajma.com> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/20 .
- 5- موقع إلكتروني : [http://www.aleqt.com/2010/06/21/article\\_409252.html](http://www.aleqt.com/2010/06/21/article_409252.html) ، تاريخ الإطلاع 2016/03/22.
- 6- موقع إلكتروني <http://www.assecaa.org/Arabic/Nigeria.htm> ، تاريخ الاطلاع 2016/03/22.
- 7- موقع إلكتروني :
- 8- موقع إلكتروني: [http://daharchives.alhayat.com/issue\\_archive/Hayat\\_INT](http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat_INT) تاريخ الاطلاع: 2016-03-21.
- 9- موقع إلكتروني: [www.tunisi.investissement.com](http://www.tunisi.investissement.com): بيان حول أهم الإصلاحات المعتمدة بخصوص القطاع المصرفي التونسي، تونس في 27 سبتمبر 2001 ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/21.
- موقع إلكتروني:- <http://www.panapress.com/Angola-s-banking-industry-takes-off-after-reforms> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/23، بتصرف.
- 10- موقع إلكتروني: <https://www.google.com/incentivesinvestment> ، تاريخ الإطلاع: 2016/03/19، ص: 1.

- 11- يوسف مسعداوي، إشكالية القدرات التنافسية في ظل تحديات العولمة، الموقع على الانترنت،  
<http://www.ulum.nl/c106.html>، تاريخ الإطلاع: 2016/03/21.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

#### LES LIVERS:

- 1-Caprio Gerard and Ross Levine " **Reforming Finance in Trasiional Socialist Economies**"World Bank, 1994 .
- 2- jean pierre pattat, monnaie, **institutions financières et politiques monétaires**, 4<sup>em</sup> édition, Economica, paris.1987.

#### LES RAPPORTS:

- 1- Banque d Algérie **media Bank** N°.8 octobre / novembre1003.
- 1- Dr, Hocine Benissaad, **la refonte de la loi sur le monnie et le crédit**,90-10.
- 2- Guide Investir En Algérie, KPMG. Edition Janvier,Algérie, 2014.

ان نجاح النظام الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، مرتبط بكفاءة وفعالية الجهاز المصرفي ومدى قدرته على تعبئة فوائض دخول مختلف القطاعات وكذا قدرته على منح الائتمان وتمويل التنمية الاقتصادية بدون التأثير على الاستقرار الاقتصادي، ولم يعد هذا كافيا في ظل الانفتاح الاقتصادي وفي ظل سرعة التطور، لذلك عملت وتعمل مختلف دول العالم على إدخال تقنيات حديثة ومتطورة في العمل المصرفي، ووضع قوانين وتشريعات من شأنها أن تتماشى والتحديات التي تواجهها من تطور اقتصادي وانفتاح للعالم، وفي هذا السياق عانت العديد من دول العالم اضطرابات، وبالأخص في المجال الاقتصادي من جراء ما عانته من قهر الاستعمار مما شكل فجوة كبيرة بين الدول، وحدثت تفاوت من ناحية التقدم والتطور، الامر الذي ادى باقتناع هذه الدول بعدم مقدرتها على تحقيق تنميتها بمعزل عن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية.

إن الاضطرابات المذكورة اعلاه، بالإضافة الى التحولات العالمية الراهنة دفعت بمختلف الدول وخاصة النامية منها إلى سعيها الحثيث نحو ترقية وتشجيع الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص، وذلك بسن قوانين وتشريعات محفزة لتهيئة مناخها الاستثماري بغية استقطاب تدفقات مستمرة لرؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق تنميتها المنشودة، وذلك باعتبار ان مدخراتها المحلية وكذلك خبراتها غير كافية لتحقيق هذا، وتجنباً للجوء الى المديونية التي اثبتت انها ذات اثار سلبية على الاقتصاد وذلك مما يترتب عليها من املاء شروط وتبعية لربما لا تخدم مصالح البلد المضيف.

والدول العربية شأنها شان الدول العالم ككل تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري وتحسينه وتطويره ليستجيب الى متطلبات المستثمرين الاجانب ويؤثر في قراراتهم باختيار هذه الدولة كموطن للاستثمار، ومثالنا على ذلك حالة الجزائر والعراق التي سنتطرق لهما في بحثنا على سبيل المقارنة باعتبارها دولتان ريعيتان.

لذا أبدت الجزائر والعراق عزمها على ضرورة إصلاح قطاعها الاقتصادي و التسريع من وتيرة خصخصة المؤسسات العمومية الغير مؤهلة و ترقية القطاع الخاص لتشمل مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك القطاع المصرفي الذي يؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد باستعماله أدوات السياسة النقدية في معالجة الاختلال الهيكلية الحاصلة في ميزان المدفوعات و كذا العمل على فحص معدلات التضخم، كما يعمل على تقديم خدماته و منتجات المصرفية لمختلف الأعوان الاقتصاديين لتسريع عملية التمويل من جهة، و تحرير حركة انتقال رؤوس الأموال من جهة أخرى للمستثمرين الاجانب.

#### ❖ الإشكالية الرئيسية:

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشتها الجزائر في عقد الثمانينات نتيجة الأزمة النفطية التي أدت إلى انخفاض إيرادات قطاع المحروقات، ارتفاع تكلفة استيراد الغذاء، عجز القطاع الصناعي، ارتفاع المديونية الخارجية وضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي، هذه العوامل ولدت إرادة قوية لدى السلطات بضرورة إعادة النظر في المنهج

التنموي المعتمد، كذلك العراق التي خرجت من حصار وغزو اميركي خانق مما ادى بها للقيام بإصلاحات من شأنها ان يتعافى بها الاقتصاد، وتشجع الاستثمار لتسريع عملية التنمية فيها. و في إطار التوجه الجديد قامت السلطات الجزائرية بسن قوانين و تنظيمات تنظم عملية التوجه تماشياً مع متطلبات المرحلة الجديدة وما تفتضيه من إصلاحات جذرية على مستوى جميع القطاعات (القطاع الصناعي ، الفلاحي ، المصرفي.... إلخ) و قد حظي القطاع المصرفي بجملة من الإصلاحات، إلا أنها هذه القوانين لم ترسم بشكل كلي معالم التوجه المصرفي لاقتصاد السوق ولم تعطي مكانة للاستثمار الأجنبي لا بالاستثمار في المجال المصرفي و لا بجرية تحويل وتحرير حركة رؤوس الأموال مما أدى إلى صدور قانون النقد والقرض في التسعينيات (قانون 90/10 ) الذي أولى الإهتمام باستقلالية البنك المركزي كما أعطى أهمية واضحة لتدفقات رؤوس الأموال، كذلك الامر في العراق في سنة 2003.

يتمثل الإشكال الذي سنعمل على بحثه ومعالجته من خلال دراستنا هاته في السؤال المحوري التالي:

ما مدى أهمية الإصلاحات المصرفية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر لدولتي الجزائر والعراق؟ وما هو اتجاه الأداء الإقتصادي من جراء هذه الإصلاحات المصرفية؟

استناداً إلى هذه التساؤل الرئيسي يمكن إضافة التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ هل الإصلاح المصرفي يعد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ✓ هل القوانين والتشريعات الاستثمارية محفز في عملية اتخاذ القرار الاستثماري للمستثمر؟
- ✓ ما مدى مساهمة الإصلاحات المصرفية التي تقوم بها الجزائر والعراق على مستوى القوانين الاستثمارية المطبقة فيها في تحسين مناخها الاستثماري؟
- ✓ ما مدى ترجمة هذه الإصلاحات على مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر؟

#### ❖ فرضيات الدراسة:

للإجابة على كل هذه الأسئلة وضعنا الفرضيات الآتية:

- ✓ يعد الإصلاح المصرفي عامل مهم في عملية جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر على توفير مناخ استثماري ملائم بما يتطلبه ذلك من إصلاحات وتعديلات على مستوى تشريعات وقوانين الاستثمار؛
- ✓ تبرز فعالية الإصلاحات المصرفية على مستوى تشريعات وقوانين الاستثمار المعمول بها في كل من العراق والجزائر من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها؛
- ✓ تبرز آثار هذه الإصلاحات المصرفية تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة لكل من الجزائر والعراق وانعكاسها على مؤشرات الأداء الإقتصادي الكلي لهما؛

## ❖ مبررات اختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي وما هو ذاتي (شخصي)، حيث يمكننا حصرها في ما يلي:

- ✓ الرغبة و الميول الشخصي في معالجة مثل هذه البحوث لأنها تصب في صلب تخصصي؛
- ✓ الوقوف على مدى نجاعة القطاع المصرفي في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والعراق والمقرنة بينهما؛

## ❖ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في .

- ✓ إبراز أثر الإجراءات التنظيمية و القانونية التي قامت بها الجزائر بغية تهيئة بيئتها الاستثمارية؛
- ✓ التطرق إلى الإصلاحات المصرفية و مدى أهميتها في توفير مناخ استثماري ملائم لرجال الأعمال الأجنب؛
- ✓ إبراز الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وإتجاهاته العالمية، ومحاولة الوقوف على أهمية وضرة الاستثمار الأجنبي المباشر في المسيرة التنموية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

✓ تبيان و توضيح اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى مؤشرات الأداء الكلي؛

## ❖ أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه جاء وازمة انخفاض اسعار النفط، والذي يعد المورد الاكبر لكل من العراق والجزائر، لدى يمكن ان يكون الاستثمار الاجنبي المباشر مساعد في رفع التحدي وتوفير موارد ومناصب شغل خارج هذا القطاع، ويساعد في عملية تنويع موارد الدخل مما يجنب خطر الاعتماد على قطاع المحروقات هذا من جهة، ومن جهة اخرى الوقوف على اهم الاصلاحات المصرفية للبلدين وخصوصا ما مس منها الاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك لتأكيد على ما هو ملائم للاستثمار الاجنبي وما يجب مراجعته ليتماشى والتحديات الراهنة وذلك لرفع حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الذي من شأنه ان ينقل الخبرات ويساعد على تطوير المهارات في جميع الاصعدة ونلك لتحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني بعيدة عن قوقعة النفط المضطربة والتي تهدده.

## ❖ الدراسات السابقة:

- ✓ الطالب عبد القادر مطاي ، الإصلاحات المصرفية و دورها في جلب و تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر- ، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2006.

ولقد حاول الباحث تبيان فعالية الإصلاح المصرفي في عملية تفعيل و جلب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و التطرق لمجموعة الإصلاحات التي مرت بها الجزائر و دورها في تحرير حركة رؤوس الأموال.

✓ جوامع ليبية، اثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية، 2012/2000، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، 2015/2014.

حيث حاولت الباحثة بدراستها سياسة الإستثمار المتبعة في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر محاولة منها المقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية، وتبيين موقع الجزائر بين هذه الدول وكذلك حاولت الوصول إلى معايير ومحددات تمكنها من قياس قدرة هذه الدول على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.

✓ حسين إيمان وآخرون، الإصلاح المصرفي وأثره على الإستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2009/2008.

حاول الطالب معرفة مدى نجاعة الإصلاح المصرفي في الجزائر في ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال البحث على كيفية هيكله الجهاز المصرفي الجزائري وفقا للإصلاحات التي مر بها ليعمل على جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.

وسنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على الآثار التي تخلفها الإصلاحات المصرفية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و العراق و المقارنة بينهما.

#### ❖ وسائل جمع المعلومات والبيانات:

سنعتمد في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعا، نختصرها في:

#### ✓ الوسائل النظرية:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له، والبحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع.
- البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بموضوعه.

#### ✓ الوسائل العملية

- المقابلات الشخصية لاستطلاع رأي الممارسين في كل المجالات التي لها علاقة بموضوع.

• البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية لمعالجتها وعرضها بشكل يمكننا من الوصول الى استنتاجات لها علاقة مباشرة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الوطنية في مواضع محددة، قصد استخلاص المؤشرات المتعلقة بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### ❖ المنهج المتبع في الدراسة:

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، إعتدنا على مناهج تستجيب لبحثنا هذا، ويأتي على رأسها:

✓ المنهج الوصفي التحليلي: بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبه الفكري والمفهومي، نظراً لملائمة المنهج في ذلك، والذي نستقي منه المعطيات الرقمية؛

✓ المنهج التطبيقي التحليلي: لأن المعطيات الكمية جامدة لا تفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على تحليل المعطيات الكمية بالإعتماد على الجداول والرسومات البيانية لعرض وتصنيف هذه المعطيات حتي يسهل على القارئ التعمق في هذه المعطيات؛

#### ❖ تقسيمات البحث:

حتى تتمكن من الإلمام بالموضوع والإحاطة بكل جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين:

**الفصل الاول:** والذي كان بعنوان الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تناولنا فيه الجانب النظرية للإصلاحات الاقتصادية بصفة عامة كمدخل للموضوع وذلك باعتبار الإصلاح المصرفي جزء منها ومتضمن في طياتها، ثم عرجنا على الجزء النظري للاستثمار الاجنبي من انواع ومحددات... الخ، ثم انتقلنا الى بعض التجارب لبعض الدول على مختلف درجات تقدمها وذلك لأخذ صورة شاملة على كيفية تعاطي كل منها مع الاستثمار الاجنبي المباشر.

**الفصل الثاني:** خصصنا فيه الإصلاحات المصرفية بصفة عامة، والتي مست الاستثمار بصفة خاصة للبلدين محل الدراسة لنتمكن من المقارن في هذا المجال، ثم انتقلنا الى الآثار المترتبة على الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال مؤشرات الأداء الكلي لتوضيح ما اذا كان اثرها فعال ومتكامل مع باقي مكونات الاقتصاد ام لا.

#### ❖ صعوبات البحث:

إن من بين الصعوبات التي إعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك تقف عادة أمام الباحث عند محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة ووقوعها في بلد معين، من جهة أولى، ومن جهة اخرى تفاوت بعض الاحصاءات من مرجع لآخر مما ادخل الشك اليها في النتائج المتحصل عليها، وكذلك ندرتها في مرات اخرى وخصوصا العراقية منها.

## الملخص

ان للإصلاحات المصرفية دور مهم في عملية التنمية، وذلك يبرز من خلال دورها في تسهيل انتقال رؤوس الاموال للاستثمار الاجنبي المباشر وتوفير الموارد له لما له من مزايا في نقل الخبرات والتقنيات، بدلا من الاقتراض الخارجي لما له من تبعات اقتصادية ضارة، ومن ثم سعت دول العالم وخاصتا النامية منها الى تهيئة المناخ المناسب لهذا النوع من الاستثمار، عن طريق الاهتمام بالقوانين والتشريعات المتعلقة به، وكذا اجراء اصلاحات شاملة وخاصة المصرفية منها لتشجيعه، واختصت دراستنا بالمقارنة بين العراق والجزائر عن طريق ابراز مساعيها في هذا المسار باجراء اصلاحات مصرفية جذرية، وخاصتا ما مس منها الاستثمار الاجنبي المباشر، ففي الجزائر كان المنعرج في قانون 90-10 عام 1990 المتعلق بالنقد والقرض، رغم ما كان قبله من اصلاحا عديدة، لانه كان هو الهم في التوجه لاقتصاد السوق، وكان صدور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار هو الذي حقق نقلة نوعية في مجال للاستثمار وخاصتا الاجنبي منه، كذلك ذهبت العراق في اصلاحات عميقة في 2003 بعد خروجها من الحصار المفروض عليها من العدوان الامريكي، اما مجال القوانين التي مست الاستثمار فهي عديدة نذكر منها( قانون الاستثمار العربي رقم 46 لسنة 1988، قانون الاستثمار رقم 25 لسنة 1991 والمتعلق بتشجيع وتنشيط الاستثمار القطاعي الصناعي...الخ)، وذلك لإبراز اثره على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، وانعكاساته على مؤشرات الاداء الكلي للاقتصاد، لتحقيق التنمية الاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** الإستثمار الأجنبي المباشر، الإصلاحات المصرفية، المناخ الإستثماري، القوانين والتشريعات، مؤشرات الأداء الإقتصادي.

**Résumé:**

Les réformes bancaires ont joué un rôle très important dans le processus de développement, et il se distingue par son rôle en facilitant la circulation des capitaux pour les IED et en fournissant ses ressources en raison de ses avantages dans la transmission des expériences et des techniques, plutôt que des prêts extérieurs en raison de ses conséquences économiques défavorables et ensuite les pays du monde ont travaillé dur en particulier les pays en développement à la création d'un climat convenable à ce genre d'investissement par le biais de l'intéressant des lois et des législations qui ont relation avec lui et aussi l'utilisation des réformes surtout les réformes bancaires pour l'encourager, et notre étude spécialisée a la comparaison entre l'Irak et l'Algérie en mettant en évidence leurs efforts dans la voie des réformes bancaires radicales et surtout ce qui est touché par l'investissement étranger direct. Alors en Algérie, dans la loi 90-10 en 1990 relatif par au prêt malgré les nombreuses réformes qui sont trouvées avant, mais il était le plus important dans le sens diurne économie de marché, l'ordre présidentiel n° 01-03 date le 20 Aout 2001 relatif au développement de l'investissement a réalisé un sont très important dans le domaine de l'investissement sur tout l'étranger. Aussi l'Irak est allé aux réformes très profondes en 2003 après sa sortie du blocus de l'agression Américain, D'autre part des lois qui attouché l'investissement sont nombreuses tell que (loi de l'investissement arabe n° 46 en 1988, loi de l'investissement n° 25 en 1991 relative l'encouragement et revitalisation l'investissement industriel ... etc), afin de mettre en évidences son impact sur les flux d'IED et son impact sur les performances globales de l'économie pour réaliser le développement économique.

**Mots clés :** IED(Investissement Etranger Direct), les réformes bancaires, le climat investisseur, les lois et les législations, les indicateurs de la performance économique.

## فهرس المحتويات

	شكر وتقدير
	الملخص
I-IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الأشكال
VI-VII	قائمة الجداول
أ - هـ	المقدمة.....
<b>الفصل الأول : الخلفية النظرية المتعلقة الإصلاحات المصرفية والإستثمار الأجنبي المباشر</b>	
2	مقدمة الفصل: .....
3	المبحث الأول: الإصلاح المصرفي كجزء من برنامج الإصلاح الاقتصادي .....
3	المطلب الأول : أهمية تزامن الإصلاح المالي مع الإصلاح الاقتصادي .....
3	أولاً: تعريف الإصلاح الاقتصادي .....
3	ثانياً: أنواع برامج الإصلاح الاقتصادي.....
7	ثالثاً : تنفيذ الإصلاح المالي بمعدلات أبطأ من الإصلاح الاقتصادي.....
8	رابعاً: تنفيذ الإصلاح المالي متزامناً مع الإصلاح الاقتصادي.....
10	المطلب الثاني: خطوات الإصلاح المصرفي ومعوقات تنفيذها وكيفية علاجها.....
10	أولاً: خطوات الإصلاح المصرفي.....
12	ثانياً: بعض مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي .....

13	ثالثا: علاج مشاكل تنفيذ الإصلاح المالي.....
14	المطلب الثالث: السياسة النقدية كوسيلة فاعلة في عملية الإصلاح المصرفي.....
14	أولا: عموميات عن السياسة النقدية.....
16	ثانيا: أهمية السياسة النقدية في السياسة الاقتصادية.....
17	ثالثا: السياسة النقدية والتضخم.....
17	رابعا: مفاهيم السياسة النقدية في منظور المدارس الاقتصادية.....
19	المطلب الرابع: ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.....
19	أولا: عموميات عن السياسة المالية.....
22	ثانيا: السياسة المالية والنقدية كأداتين مكملتين لبعضهما البعض.....
24	المبحث الثاني: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....
24	المطلب الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....
24	أولا: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي.....
25	ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.....
27	أولا: النظرية الكلاسيكية.....
28	ثانيا: نظرية عدم كمال الأسواق.....
29	ثالثا: نظرية الميزة الاحتكارية.....
29	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر



	العربية.....
55	أولاً: تجربة المملكة العربية السعودية.....
58	ثانياً: التجربة التونسية.....
60	ثالثاً: التجربة المغربية.....
64	خلاصة الفصل الأول: .....
<b>الفصل الثاني: فاعلية الإصلاحات المصرفية في تحفيز الإستثمار الأجنبي المباشر</b>	
66	مقدمة الفصل: .....
67	المبحث الأول: إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و العراقي.....
67	المطلب الأول: مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري ما قبل التسعينات.....
67	أولاً: إصلاحات النظام المصرفي في فترة السبعينات.....
69	ثانياً: إصلاحات فترة الثمانينات.....
71	المطلب الثاني : مرحلة الإصلاح المصرفي الجزائري بعد التسعينات.....
71	أولاً: قانون 10-90 عام 1990 المتعلق بالنقد والقرض.....
74	ثانياً: أهم تعديلات قانون النقد والقرض 90 – 10.....
76	المطلب الثالث: إصلاحات النظام المصرفي العراقي قبل 2003.....
76	أولاً: المرحلة من 1890 – 1930 .....
77	ثانياً: المرحلة من 1935 – 1963 .....
77	ثالثاً: المرحلة من 1964 – 1990 .....
78	رابعاً: المرحلة من 1991 – 1995.....
78	المطلب الرابع: إصلاحات النظام المصرفي العراقي بعد 2003.....

78	أولاً: الإطار التشريعي والقانوني .....
79	ثانياً: استبدال العملة القديمة .....
79	ثالثاً: إنشاء المصرف العراقي للتجارة (TBI) .....
79	رابعاً: تحرير القطاع المالي ولاسيما تحرير أسعار الفائدة.....
79	خامساً: التحول في الرقابة المصرفية.....
80	سابعاً: منح تراخيص العمل لمصارف أجنبية.....
80	ثامناً: هيكلية المصارف الحكومية.....
81	المبحث الثاني : واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و العراق.....
81	المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل التسعينات.....
81	أولاً: الإصلاحات التي مست الإستثمار الأجنبي في الجزائر قبل التسعينات.....
83	ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قبل التسعينات.....
85	المطلب الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات.....
85	أولاً: الإصلاحات التي مست الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات.....
91	ثانياً: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد التسعينات.....
93	ثالثاً : التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
96	المطلب الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق قبل

	.....2003
96	أولاً: الإصلاحات التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر في العراقي قبل .....2003
97	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في العراقي قبل .....2003
98	المطلب الرابع: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق بعد .....2003
98	أولاً: الإصلاحات التي مست الاستثمار الأجنبي المباشر في العراقي بعد .....2003
100	ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر في العراقي بعد .....2003
101	ثالثاً: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق.....
105	المبحث الثالث: مؤشرات الأداء الكلي كأداة لتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائري والعراقي
105	المطلب الأول: مؤشرات الأداء الداخلي للجزائر و العراق.....
105	أولاً: مؤشر النمو الإقتصادي.....
107	ثانياً: مؤشر معدل التضخم.....
110	ثالثاً: مؤشر عجز الموازنة العامة.....
113	المطلب الثاني: مؤشرات الأداء الخارجي للجزائر والعراق.....
113	أولاً: مؤشر أسعار الصرف.....
116	ثانياً: مؤشر ميزان المدفوعات.....
119	ثالثاً: مؤشر ميزان التجاري.....
222	خلاصة الفصل الثاني:.....
124	الخاتمة:.....

129	المراجع:.....
	الملاحق

## فهرس الأشكال

39	يمثل إتجاه المعاهدات الإستثمار الشائبة و إتفاقيات الإستثمار الدولية الأخرى فترة 1980-2011	الشكل رقم (01-1)
69	يمثل هيكل النظام المصرفي الجزائري حتى عام 1982 .....	شكل رقم (01-2)
70	يمثل النظام المصرفي وأجهزة الرقابة بموجب قانون 86 - 12 عام 1986 .....	شكل رقم (02-2)
90	يمثل تطور الإطار المؤسسي للاستثمار في الجزائر .....	الشكل رقم (03-2)
104	يمثل المساهمات النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج الإجمالي 1990-2008 (%) .....	الشكل رقم (04-2)
108	يمثل تطور معدل التضخم في الجزائر بالمقارنة مع PIB في الفترة 1990-2012 .....	الشكل رقم (05-2)

## فهرس الجداول

25	يمثل أوجه الإختلاف والتشابه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر.....	الجدول رقم (01-1)
33	يمثل التغيرات التنظيمية في اللوائح و القوانين الوطنية 2000 - 2011.....	الجدول رقم (02-1)
41	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2012 - 2014 .....	جدول رقم (03-1)
42	يمثل نسبة النمو الإقتصادي في الفترة بين 2002 و 2006.....	جدول رقم (04-1)
42	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (05-1)
44	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (06-1)
47	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (07-1)
49	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (08-1)
53	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (09-1)
55	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (10-1)
58	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009 - 2014 .....	جدول رقم (11-1)

	.....	
60	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 .....	جدول رقم (1-12)
63	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2009-2014 .....	جدول رقم (1-13)
84	يمثل حجم و بنية الإستثمارات من 1963 إلى غاية .....1966	جدول رقم (2-01)
84	يمثل تدفق الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 1981-1989 .....بالجزائر	جدول رقم (2-02)
91	يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر، حسب المنطقة، 1990- .2015	جدول رقم (2-03)
93	يمثل توزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003- .....2015	الجدول رقم (2-04)
95	يمثل توزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2003- .....2015	الجدول رقم (2-05)
100	يمثل تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق في الفترة 2003- .....2014	الجدول رقم (2-06)
101	يمثل التوزيع الجغرافي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى العراق من جميع الدول خلال الفترة 2001-2012 .....	جدول رقم (2-07)
102	يمثل التوزيع الجغرافي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة المصدرة من العراق إلى الدول العربية خلال الفترة 2001 - 2012 .....	جدول رقم (2-08)

102	يمثل التوزيع القطاعي لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشرة الوافدة إلى العراق من جميع الدول خلال الفترة 2003 - 2008 .....	جدول رقم (2-09)
105	يمثل مؤشر النمو الإقتصادي للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2012.....	جدول رقم (2-10)
107	يمثل مؤشر معدل التضخم للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2015.....	جدول رقم (2-11)
111	يمثل مؤشر عجز الموازنة للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2012.....	جدول رقم (2-12)
114	يمثل مؤشر أسعار الصرف بالنسبة للدولار للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2012	جدول رقم (2-13)
117	يمثل مؤشر ميزان المدفوعات للجزائر و العراق خلال الفترة 1990- .....2013	جدول رقم (2-14)
119	يمثل مؤشر ميزان التجاري للجزائر و العراق خلال الفترة 1990-2012.....	جدول رقم (2-15)

# الملحق رقم 01

القواعد الإرشادية للبنك الدولي بشأن معاملة  
الاستثمارات الأجنبية

وفيما يلي عرض مختصر لمضمون المواد الخمس التي تتكون منها القواعد، وبعض الملاحظات المرتبطة بها:

**المادة الأولى:** تتضمن هذه المادة تعريفاً واسعاً بنطاق تطبيقها، حيث تشير إلى أنه "يمكن تطبيق هذه القواعد الإرشادية من جانب أعضاء مجموعة البنك الدولي بشأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة في إقليم كل منها"، كما تؤكد هذه المادة صفة التكميلية وغير الإلزامية لتلك القواعد، حيث أشارت إلى "أنها قواعد مكملة للمعاهدات الثنائية والجماعية والأدوات الدولية الأخرى"،

**المادة الثانية:** تعالج هذه المادة مسألة الاستثمارات الأجنبية أو السماح بالبدء فيها في الدولة المضيفة، حيث تشمل على:

- مطالبة الدول الأعضاء بتسهيل وتشجيع تلك الاستثمارات؛
- أشارت المادة إلى حق كل دولة في تنظيم قبول تلك الاستثمارات على أراضيها، كما نصت على بعض الاستثناءات، كحق الدولة المضيفة في رفض الاستثمار، إذا كان ذلك لا يتفق ومتطلبات الأمن الوطني، أو إذا كان ينتمي لقطاعات يحتفظ بها قانون الدولة لمواطنيها، وذلك اتساقاً مع أهداف التنمية الاقتصادية؛
- أشارت المادة إلى أن القيود الواردة على الاستثمارات الوطنية والمتعلقة بالنظام العام، والصحة العامة وحماية البيئة يجب أن تطبق بصورة مماثلة على الاستثمارات الأجنبية.

**المادة الثالثة:** أساليب معاملة الاستثمار الأجنبي، و تتضمن أساساً:

- السماح بحرية تحويل الأرباح الناتجة عن الاستثمار، وكذا إعادة رأس المال في حالات التصفية أو البيع، وكذا السماح بحرية التحويل الدوري لجزء معقول من مرتبات وأجور العاملين الأجانب؛
- أهمية حماية المستثمرين وممتلكاتهم، بما في ذلك الملكية الفكرية؛
- أهمية مرونة سوق العمل، وكذا حرية المستثمر في اختيار القائمين بالإدارة العليا لمشروعه ولو كان أجنبياً؛

- مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع ممارسات الفساد في التعامل مع المستثمرين الأجانب؛

- مطالبة الدول المتقدمة ذات الفوائض المالية بعدم إعاقة تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية، وتشجيعها على اتخاذ الإجراءات التي تسير ذلك التدفق من خلال ضمان الاستثمار والمساعدات الفنية، وتقديم المعلومات.

**المادة الرابعة:** تتضمن معالجة مفصلة لمسألة تحديد التعويض الذي يستحقه المستثمر الأجنبي في حالة المصادرة، أو التأميم، أو عند فسخ العقد؛

● **المادة الخامسة،** تتناول مسألة تسوية المنازعات بين المستثمر والدولة المضيفة، وتوضع السبل الممكنة لهذه التسوية، وتؤكد المادة أن المفاوضات هي الطريقة الأولى بالاتباع، وفي حال فشل أسلوب المفاوضات، ينبغي احترام اختصاص المحاكم الوطنية إلا إذا قبلت الدولة اللجوء إلى التحكيم أو التوفيق، ثم توصي المادة الدول التي تقبل التحكيم باللجوء إلى المراكز الدولية لتسوية منازعات الاستثمار، نظرا لما يتمتع به من تخصص، وحيادية دولية.

# الملحق رقم 02

هيكمل اءفاق ءءارة الءءماء "الءاء"

كما قسمت هذه القطاعات 12 السابقة الذكر إلى 155 قطاعا فرعيا.

تهدف اتفاقية" الغات" إلى تعزيز النمو الاقتصادي لجميع الشركاء التجاريين ولتطوير البلدان النامية، ومن خلال تطوير تجارة الخدمات، وبذلك فهي تقدم مجموعة شاملة من القواعد المتضمنة تقديم الخدمات الدولية بكل أنواعها، بما في ذلك الوجود التجاري، المماثل للاستثمار الأجنبي المباشر، وتجدر الإشارة إلى أن هيكل اتفاق تجارة الخدمات" الغات" يتألف من إطار يبين ما يلي:

- ✓ المفاهيم العامة والقواعد المطبقة على التدابير التي تؤثر على تجارة الخدمات، والملاحق التي تحدد المبادئ والقواعد للقطاعات النوعية التي تكمل نص الاتفاق؛
  - ✓ التعهدات المحددة بتحرير التجارة في قطاعات الخدمات والقطاعات النوعية المدرجة في الجداول الوطنية للبلدان الأعضاء.
- هذا وتقع اتفاقية الخدمات" الغات" من خمسة وثلاثين مادة، وملاحق، حيث تنص على ما يلي:
- ✓ تنص الاتفاقية على العمل بمبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية (أي عدم التمييز بين الأطراف في تبادل المزايا)، ومعاملة كل دولة للشركات المقدمة للخدمات سواء كانت محلية أو أجنبية على قدم المساواة؛
  - ✓ مساندة زيادة دور الدول النامية في التجارة الدولية من خلال تيسير وصول الخدمات التي مصدرها الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة؛
  - ✓ التعهد بتقديم معلومات حول القوانين واللوائح الوطنية والممارسات التي تحكم الخدمات؛
  - ✓ اتخاذ الأطراف إجراءات لتسيير القوانين واللوائح الداخلية، وملاءمتها لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية، والعمل على الإسراع في البث في أي شكوى متعلقة بإجراءات تطبيق قانون أو لائحة؛
  - ✓ يتعين على الطرف الذي لديه شركات احتكارية، أن يضمن أن تتصرف تلك الشركات طبقا لسلوك تجاري، لا يتناقض مع التزاماته للأطراف الأخرى؛
  - ✓ ينبغي على الأطراف أن لا تطبق قيودا على التحويلات وتسديد المعاملات التجارية الملزمة بمقتضى هذه الاتفاقية؛
  - ✓ يسمح باستخدام إجراءات الوقاية، والقيود على الواردات لأغراض ميزان المدفوعات في حالة مواجهة صعوبات في ميزان المدفوعات؛
  - ✓ تنص الاتفاقية على أحكام خاصة وملزمة للأطراف في مجال الوصول إلى الأسواق والمعاملة الوطنية والتحرير التدريجي لتجارة الخدمات على أساس قطاعي، وستدرج هذه التعهدات في "جداول الالتزامات"، ويضاف إليها جدول زمني لتنفيذ هذه التعهدات.

# الفصل الأول

الخلفية النظرية المتعلقة بالإصلاحات المصرفية  
والإستثمار الأجنبي المباشر

# الفصل الثاني

فاعلية الإصلاحات المصرفية في تحفيز الإستثمار  
الأجنبي المباشر

مقدمة عامة

خاتمة عامّة

الأملاحق

المر اجع

الفهارس